بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة (30)

اليـــمـــــن

تقرير التنمية البشرية 2000/2001

© جميع حقوق الطبع محفوظة ولا يجوز إعادة إخراج أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه في نظام استرجـاع أو نقله بأي شكل أو وسيلة دون الحصول على إذن مسبق من وزارة التخطيط والتنمية في الجمهورية اليمنية.

تصدير

استمراراً لتحقيق الهدف من تقرير التنمية البشرية الوطني كآلية ووسيلة لتسليط الأضواء على مجالات التنمية البشرية المختلفة في اليمن، ولتبني السياسات والإجراءات المناسبة لتحقيق التنمية البشرية، تدعم الحكومة اليمنية إصدار تقارير التنمية البشرية الوطنية لتساهم –شأنها في ذلك شأن العديد من التقارير والوثائق الوطنية– في تصويب المسارات وتجميع وتوحيد الجهود نحو مواجهة التحديات التنموية وبلوغ الأهداف والغايات الوطنية.

ويمثل تقرير التنمية البشرية 2001/2000 التقرير الوطني الثاني الذي يتم إصداره بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وفي حين اعتبر التقرير الأول تقريراً عاماً تناول مفهوم التنمية البشرية وتحليل أوضاعها في اليمن، فإن هذا التقرير قد اختار المجتمع المدني موضوعاً له. وقد وقع الاختيار على المجتمع المدني عبر المداولات التي تمت إثر إصدار التقرير الأول في عام 1999، حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية باعتبارها الجهة الحكومية المعنية بالإشراف على التقرير ومن خلال حلقات نقاش واجتماعات متعددة وبالتنسيق والتشاور مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة باختيار **المجتمع المدني في اليمن** موضوعاً للتقرير، لأهميته في إطار المرحلة الحالية وتوافقه مع التوجهات الديمقراطية للدولة من ناحية، ومع تبني اقتصاد السوق الحر واعتماد منهج الشراكة في تحقيق التنمية بين كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى.

إن الرقي الحضاري والمجتمع المدني أصبحا متلازمين في إطار متناسق يراعي ويستوعب كافة المتغيرات في حياة الشعوب. وأضحى المجتمع المدني كذلك مؤثراً ومتأثراً بما يدور حوله وعنصراً فاعلاً في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والعلمية على المستويين الداخلي والخارجي. وقد شهد العقد الأخير في اليمن نشاطاً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني بشقيها الرسمي والشعبي، وتدعونا الآمال العريضة المعلقة عليها للوقوف أمام الإنجازات التي تحققت والدروس التي يمكن الاستفادة منها، والصعوبات والسلبيات التي تواجه عملها، فضلاً عن دور الدولة وسياساتها تجاه هذه المنظمات.

كذلك، واتساقاً مع آلية إعداد التقرير التي يتبناها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العديد من الدول، فقد تم تكليف فريق مستقل لإعداد التقرير بحيث يعكس وجهة نظر محايدة لا تمثل رؤى حكومية رسمية ولا رؤية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تسيير برئاسة الأخ وكيل وزارة التخطيط والتنمية لقطاع التخطيط الكلي والدراسات لتضم ممثلين عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة اليونيسيف، جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، الجمعية الشعبية الخيرية، مركز دراسات المرأة – جامعة صنعاء، مركز المرأة للبحوث والتدريب – جامعة عدن، اللجنة الوطنية للمرأة، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، مركز دراسات المستقبل، وأخيراً مؤسسة السعيد الخيرية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل مر إعداد التقرير بمراحل عديدة اشتملت على عقد حلقات نقاش في العاصمة صنعاء وفي محافظتي تعز وحضرموت شارك فيها المتخصصون والأكاديميون وممثلو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى مسئولين حكوميين. وهدفت تلك الحلقات إلى نشر الوعي حول قضايا التنمية البشرية عموماً وإبراز أهمية المجتمع المدني كشريك للحكومة وللقطاع الخاص في تعزيز الديمقراطية وتحمل مسئولية التنمية والتخفيف من الفقر، بالإضافة إلى استطلاع آراء المشاركين حول الموضوعات المختلفة للتقرير. وقد انتهى فريق إعداد التقرير من المسودة النهائية للتقرير في بداية أكتوبر 2001، والذي مكننا من تدشين تقرير التنمية البشرية الوطني تزامناً مع تدشين تقرير التنمية البشرية الدولي 2001 في 2001/10/17.

وإذا كنا نأمل أن يحقق هذا التقرير أهدافه كما فعل التقرير الأول، فإننا نؤكد اهتمامنا باستمرار إصدار التقارير الوطنية والتزام الحكومة بقضايا التنمية البشرية باعتبارها أساس تحسين معيشة الإنسان؛ غاية التنمية ووسيلتها.

وفي الأخير، لا يفوتني تقديم الشكر للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مساندته لإخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود، وإلى معدي التقرير وكل من ساهم بشكل أو آخر في مراحل إعداده المختلفة.

أحمد محمد صوفان

وزير التخطيط والتنمية

صنعاء، 2001/12/10

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية
2001/ 2000

د. يحيى بن يحيى المتوكل — **رئيس الفريق ومحرر التقرير**

د. فؤاد عبدالجليل الصلاحي

د. عادل مجاهد الشرجبي

د. سعيد أحمد حسن

القارئ الخارجي للتقرير: د. أماني محمد قنديل

المدير التنفيذي – الشبكة العربية للمنظمات الأهلية

معدو الأوراق الخلفية للتقرير (حسب تسلسل الأسماء أبجدياً):

د. جلال إبراهيم فقيره	أ. رضيه شمشير علي
د. سمير عبد الرحمن الشميري	د. طه أحمد الفسيل
د. عادل مجاهد الشرجبي	د. عبد الحكيم أحمد سلام الشرجبي
د. عبدالعزيز محمد الكميم	د. فؤاد عبدالجليل الصلاحي
د. قائد أحمد نعمان الشرجبي	د. محمد أحمد الأفندي
د. محمد عبده سعيد مغرم	د. نورية علي حُمد

إن ما يتضمنه التقرير من تحليل وتوصيات بشأن السياسات لا يعبر بالضرورة عن آراء الحكومة أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتقرير ثمرة جهد لفريق من الأكاديميين والمتخصصين في مجال التنمية البشرية ودراسات المجتمع المدني ويعبر عن آرائهم ومواقفهم من القضايا التي يعرضها التقرير.

يمثل هذا التقرير الإسهام لمشروع تقرير التنمية البشرية الوطني الذي ينفذ ضمن برنامج YEM/97/300 للتعاون الفني مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

كلمة شكر وتقدير

بدأ اليمن في إعداد أول تقرير وطني للتنمية البشرية في عام 1998 والذي مثل باكورة التقارير المزمع إصدارها خلال السنوات القادمة. وقد أصبح تقرير التنمية البشرية الوطني مرجعاً لأوضاع التنمية البشرية في اليمن ومصدراً أساسياً لقضاياه المختلفة وللبيانات والمؤشرات الوطنية وعلى مستوى المحافظات.

ونود هنا أن نعيد التذكير بأن تقرير التنمية البشرية الوطني يتم إعداده من قبل جهة محايدة تتمثل في مجموعة من الأكاديميين والباحثين الذين يعكسون رؤاهم حول القضايا التي يعرضها التقرير دون تبنٍ مسبق لاتجاهات الحكومة أو آراء البرنامج الإنمائيً للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن إعداد وإصدار هذا التقرير ما كان ليتم لولا تمويل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتقرير ودعمه ممثلاً بكل من السيد جيمس راولي الممثل المقيم ونائبه السيد بوعلام أكتوف وكل من الأخوين عبده سيف وعبد الباسط إسحاق.

ويسعدنا في هذه العجالة أن نوجه شكرنا وتقديرنا للأخ وزير التخطيط والتنمية الأستاذ أحمد محمد صوفان على اهتمامه العالي ومتابعته المستمرة لإعداد التقرير ورعايته لفعالياته المختلفة. ويمتد شكرنا ليشمل لجنة تسيير التقرير برئاسة الدكتور مطهر عبد العزيز العباسي وكيل وزارة التخطيط والتنمية لقطاع التخطيط الكلي والدراسات وأعضائها والأخ عبدالله هزاع الخطيب منسق اللجنة الذين ساهموا بالرأي في إثراء وتعزيز قضايا المجتمع المدني التي تناولها التقرير. ويجدر التنويه والإشادة بجهود الأخوة موظفي الإدارة العامة للموارد البشرية بوزارة التخطيط والتنمية ودورهم في توفير ومراجعة البيانات ومعالجة الاختلالات وعدم الاتساق الموجود فيما بينها وهم مرشد عبدالله مرشد وعبد الكافي عمر وعبد القادر عثمان، وكذلك الأخ شرف الدين علي الكحلاني سكرتير فريق إعداد التقرير على مساهماته المختلفة في الطباعة والإخراج بما في ذلك تصميم غلاف التقرير وكذلك الإعداد للفعاليات المختلفة خلال كافة المراحل، وهي كذلك لكل من ساهم بالرأي أو بالملاحظة أو حتى بالتشجيع، فإلى كل هؤلاء نوجه جزيل الشكر والتقدير. وقد حرصنا على إخضاع التقرير للمراجعة اللغوية التي قام بها الدكتور عبدالباري الشرجبي بالإضافة الى تقديمه بعض الملاحظات والتصويبات.

ونتطلع بعد إصدار التقرير والاطلاع عليه من قبل الآخرين إلى تنظيم حلقات نقاش وندوات تتناول الجوانب المختلفة للتقرير مع التركيز على الاتجاهات والتوصيات التي وردت فيه باعتبار أن أحد أهداف التقرير إشراك الجميع في مناقشة قضايا التنمية البشرية وإبرازها حتى تتبوأ المكانة المناسبة في خطط وسياسات وأهداف الدولة والمجتمع على حد سواء.

فريق إعداد التقرير

صنعاء، 2001/12/1

مدخـــل

يعتبر المجتمع المدني في نشأته التاريخية -كمفهوم وممارسة- نتاجاً لتطور المجتمعات الغربية، خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد ارتبط تاريخ المجتمع المدني بمجمل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أنهت النظام الإقطاعي ودولته المستندة إلى نظرية الحق الإلهي وسيطرة الاكليروس. وكان لفلاسفة التنوير والطبقة الرأسمالية الصاعدة الدور الأساسي في ظهور المجتمع المدني المضاد للدولة المستبدة وللتسلط الديني. واكتسب هذا المفهوم خلال تطوره التاريخي معان ودلالات سياسية وأيديولوجية مختلفة حتى تعارضت وتباينت في حالات كثيرة.

وفي أواخر القرن الماضي، شهد العالم تحولات وتطورات هامة أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الدولي والإقليمي، كان أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، وإخفاق الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وبروز تيارات العولمة بكافة أبعادها ومظاهرها وسماتها المتمثلة في تحرير التجارة ورأس المال من كافة القيود التنظيمية والمالية والتحول من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية وسيطرة اقتصاديات الخدمات والتكنولوجيا. وقد ساهمت تلك التطورات في تهيئة المناخ لتحديد معالم النظام العالمي الجديد، بما ينطوي عليه من هيمنة الفكر الاقتصادي الليبرالي وسيادة آليات السوق، خاصة مع ظهور منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

وفي المجال السياسي ترافق بزوغ النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع نمو المد الديمقراطي وتعزيز التعددية السياسية وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان.

وفي ظل تلك التطورات، بدأت الدول النامية تدرك أن هناك عالماً جديدا بدأ يتشكل، وأنه ينبغي عليها البحث عن أساليب ونظم جديدة تتواءم مع النظام العالمي الجديد. ولتحقيق ذلك اتجهت معظم تلك الدول إلى تبني اقتصاد السوق وآلياته كنظام اقتصادي لها، والأخذ بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية كإطار وقاعدة أساسية ترتكز عليها نظمها السياسية.

وقد ساهم المجتمع المدني بدور فعال في ذلك التحول وتصاعد الاهتمام به وبأدواره المختلفة في ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية والتنموية التي تتطلب تفعيل المشاركة الشعبية، حيث أصبحت منظمات المجتمع المدني تمثل الأطر التنظيمية الملائمة لتلك المشاركة بكافة مجالاتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وأصبحت تلك المنظمات بكل تنوعها مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الشاملة والمستديمة، وآلية فاعلة لتمكين المرأة والجماعات المهمشة، وإطاراً هاماً لتفعيل المبادرات الفردية والجماعية؛ ولتعبر عن وعي يدفع الأفراد للمشاركة في تحقيق التنمية ومواكبة التغيير الاجتماعي.

وقد تأثر اليمن بالتحولات السياسية الدولية إضافة إلى المتغيرات المحلية المرتبطة بإعلان الوحدة وإنهاء الدولة الشطرية في مايو 1990، حيث كان للتحول الديمقراطي إيجابياته في اتساع مجال الحريات العامة والإقرار بالتعددية السياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور عشرات الأحزاب والمنظمات والجمعيات والصحف لتعكس ظهور المجتمع المدني الحديث.

كذلك، ومنذ تسعينات القـرن الماضي في اليمن – التي لا تزال مؤشراتها تعكس ملامح التخلف والحرمان البشرى – تزايد النشاط الأهلي في مجال التنمية المحلية خاصة لمكافحة الفقر. ويجب على الحكومة أن تستوعب أهمية المجتمع المدني وإمكانياته في تحقيق التنمية حتى يمكن بناء شراكة ثلاثية فعالة (الدولة – المجتمع المدني – القطاع الخاص). ويتطلب نجاح ذلك إعداد استراتيجية للمجالات التي تستطيع منظمات المجتمع المدني المساهمة فيها وتحديد وسائلها وآلياتها.

ومن هنا يأتي تقريـــر التنمية البشريـــة الوطني 2001/2000 هذا على خلاف التقرير الأول، ليتناول المجتمع المدني في اليمن موضوعاً محدداً له حيث يتداخل موضوع المجتمع المدني مع كافة جوانب وأبعاد التنمية البشرية. ويعتبر المجتمع المدني أحد أهم المؤشرات الدالة على التحول الديمقراطي، وعلى تجديد السياسة الاقتصادية وفق اقتصاد السوق واعتماد منهج الشراكة في التنمية بين كلٍ من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما يعبر المجتمع المدني عن حركة المجتمع في سياق واقع اجتماعي واقتصادي متغير تطلب ولا يزال يتطلب جهد الأفراد ضمن أطر مؤسسية أهلية كرديف لجهود المؤسسات الحكومية.

ويشتمل التقرير على خمسة فصول، يتناول الفصل الأول التوجهات الجديدة للدولة ووضع التنمية البشرية. ويستعرض الفصل الثاني نشأة المجتمع المدني في اليمن منذ عشرينات القرن الماضي ومن ثم تطوره والبناء المؤسسي له. وبينما يركز الفصل الثالث على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية، يفرد التقرير الفصل الرابع لإبراز المشاركة السياسية رغم أنها تندرج ضمن مفهوم التنمية البشرية وذلك للتأكيد على تميز تجربة اليمن في الديمقراطية والتعددية السياسية والتي بدأت تتبلور منذ تحقيق الوحدة اليمنية. أما الفصل الخامس والأخير، فيتناول دور المجتمع المدني في الأسواق وأهمية ذلك الدور لملء الفراغ الذي ينشأ عن تقليص دور الدولة الاقتصادي من ناحية وغلو الأسواق من ناحية أخرى بهدف التخفيف عن الفئات الفقيرة والأكثر عرضة.

المحتويـــات

تقديم

الفصل الأول: التوجهات الجديدة للدولة ووضع التنمية البشرية 1

أولاً: التوجهات الجديدة للدولة 3
- التوجه الأول: تعزيز الديمقراطية الشاملة 3
- التوجه الثاني: إعادة تحديد وظيفة الدولة ودورها في الاقتصاد الوطني 3
- التوجه الثالث: توسيع دور القطاع الخاص 5
- التوجه الرابع: الانفتاح على الأسواق العالمية 5
- التوجه الخامس: تنامي الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني 6

ثانياً: وضع التنمية البشرية 7
- تطور الوضع الاقتصادي 7
- ظاهرة الفقر 11
- مؤشرات التنمية البشرية 13
- التنمية البشرية والبيئة 15
- التفاوت والفجوات في أوضاع التنمية البشرية 17

الفصل الثاني: المجتمع المدني: النشأة، التطور، والبناء المؤسسي 19

أولاً: النشأة والتطور 21
- مفهوم المجتمع المدني 21
- مجالات نشاط المجتمع المدني 21
- نشأة المجتمع المدني الحديث في اليمن 22
- تطور ومجالات المجتمع المدني في اليمن 25
- موقع المرأة في المجتمع المدني 27
- التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني 29
- تأثير العلاقات في الريف على تطور المجتمع المدني 29

ثانياً: البناء المؤسسي للمجتمع المدني 30
- أسباب القصور المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني 31
- المحددات القانونية لنشاط منظمات المجتمع المدني 31
- دستور الجمهورية اليمنية 32
- قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية 32
- علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني 33
- تفاعل الهيئات الإدارية للمنظمات المدنية مع أعضائها ومع المستفيدين 34
- العلاقات فيما بين منظمات المجتمع المدني 35
- التطوع والعمل الجماعي في منظمات المجتمع المدني 38
- نقص المتطوعين في منظمات المجتمع المدني 38

- المجتمع المدني والعولمة 39
- علاقة منظمات المجتمع المدني الوطنية بالمنظمات الدولية 40
- مجالات التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية 41

الفصل الثالث: المجتمع المدني والتنمية البشرية 43

- المجتمع المدني والمشاركة الشعبية 45
- دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر 46
- دور المجتمع المدني في مجال التعليم والثقافة والمعلوماتية 47
- دور المجتمع المدني في مجال الصحة 48
- التلازم بين التنمية والبيئة 52
- مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل 53
- حقوق الإنسان 55
- حقوق الإنسان للمرأة 56

الفصل الرابع: المجتمع المدني والمشاركة السياسية 59

- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني 61
- الأحزاب والمشاركة السياسية 63
- دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية 65
- المشاركة السياسية للمرأة 66
- المشاركة السياسية للفئات الفقيرة والمهمشة 68

المجتمع المدني والسلطة المحلية 71

- اللامركزية والسلطة المحلية 71
- العلاقة بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني 72

الفصل الخامس: القطاع الثالث والأسواق 73

- واقع السوق في اليمن 75
- حقوق المستهلك 76
- تحرير التجارة والأسواق 77
- البنية المؤسسية للسوق 78
- القدرة على المشاركة 80
- المجتمع المدني وتعزيز دور السوق 81
- تسويق السلع والخدمات 83
- التدريب والتمويل 83
- الدور الحمائي ومعالجة قصور السوق 85
- دور الأسواق في دعم منظمات المجتمع المدني 88

ملاحظات فنية ومصادر البيانات 91

مراجع وبيبلوغرافيا 105

مؤشرات التنمية البشرية والمؤشرات الوطنية 113

مؤشرات التنمية البشرية - مؤشرات المحافظات 125

مؤشرات المجتمع المدني 143

الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية 151

الأطـر		
1-1	استمرار أهمية دور الدولة في ظل اقتصاد السوق	4
2-1	دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	5
3-1	الشراكة الثلاثية بين كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني	6
4-1	مشاركة الجمعيات والمنظمات الأهلية في المؤتمرات الدولية	7
5-1	الأزمة الاقتصادية في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي	8
6-1	أسباب الفقر في اليمن	12
7-1	استراتيجية التخفيف من الفقر	12
8-1	استخدامات دليل التنمية البشرية	13
9-1	مقارنات دولية حول مستوى التنمية البشرية	13
10-1	التنمية البشرية إعمال للحقوق الإنسانية	14
11-1	العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية	15
1-2	دلالات المجتمع المدني	21
2-2	أهمية دور منظمات المجتمع المدني	21
3-2	حقوق الإنسان	22
4-2	العوامل المؤثرة في نشاط المجتمع المدني	22
5-2	مراحل تطور المجتمع المدني الحديث في اليمن	23
6-2	العوامل التي ساعدت على نشأة المجتمع المدني	24
7-2	أسباب تراجع دور التعاونيات الأهلية للتطوير	25
8-2	الطبقة الوسطى وآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي	25
9-2	الفئات المستفيدة من نشاط منظمات المجتمع المدني	27
10-2	ضعف قاعدة البيانات حول المجتمع المدني وأنشطته	27
11-2	تباين الآراء حول علاقة القبيلة بالمجتمع المدني	30
12-2	مستويات البناء المؤسسي للمنظمة أو الجمعية	30
13-2	معايير تقييم البناء المؤسسي للمجتمع المدني	30
14-2	النصوص الدستورية التي تؤسس للعمل الأهلي	32
15-2	تطور القوانين المنظمة لنشاط المجتمع المدني	32
16-2	الأهداف من قا نون الجمعيات والمؤسسات الأهلية	33
17-2	رؤية وأبعاد القانون الجديد	33
18-2	المزايا والامتيازات التي يمنحها قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية	34
19-2	محظورات قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية	34
20-2	المؤشرات الكمية لفاعلية المنظمة	35
21-2	نماذج من حالات التنافس والصراع بين منظمات المجتمع المدني	35
22-2	التنسيق بين منظمات المجتمع المدني حول مشروع قانـــون الجمعيـــات والمؤسســات أهلية	36
23-2	تدني التعاون بين منظمات المجتمع المدني	36
24-2	نماذج لجهود تشبيك منظمات المجتمع المدني	37
25-2	ضعف التعاون يؤدي إلى تبديد الموارد	37
26-2	كيف يمكن تعبئة جهود التطوع في اليمن	37
27-2	قدرة المجتمع المدني على استيعاب تجليات العولمة	40

28-2	أهمية الإشراف على العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية	40
29-2	التأثير المباشر للمنظمات غير الحكومية الأجنبية	41
1-3	تواضع دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية في الدول العربية	45
2-3	مزايا وطبيعة تدخلات منظمات المجتمع المدني	47
3-3	نشاط مؤسسة السعيد الخيرية في مجال التعليم	47
4-3	نشاط منظمات المجتمع المدني في مجال تعليم أطفال الفئات المهمشة	47
5-3	نشاط المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار	48
6-3	مساهمة جمعية الإصلاح الخيرية في تقديم الخدمات الصحية خلال الفترة 1990-2000	49
7-3	أنشطة الجمعية الشعبية الخيرية في مجال الخدمات الصحية	49
8-3	نشاط الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات	51
9-3	الفكر التنموي والبيئة	52
10-3	جمعية الحداد الخيرية ونشاطها في المحافظة على البيئة	53
11-3	برنامج تنمية المجتمعات المحلية	54
12-3	التزام اليمن بالاتفاقيات والعهود الدولية	55
13-3	أنشطة مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان	56
14-3	نشاط منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة	56
15-3	دور اللجنة الوطنية للمرأة في وضع الاستراتيجيات	57
1-4	الوحدة اليمنية والمشاركة السياسية	61
2-4	العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني	62
3-4	الثوابت الوطنية	64
4-4	تطور تمثيل المرأة في البرلمانات على المستوى الدولي	68
5-4	بعض المواد الدستورية التي تضمن حق المشاركة السياسية للمواطن	68
6-4	العلاقة بين القدرة الاقتصادية والمشاركة السياسية	68
7-4	عوامل الاستبعاد لفئة «الأخدام»	69
8-4	أساليب المشاركة السياسية للمهمشين	69
9-4	الأقليات العرقية والدينية	70
10-4	جمعية المعاقين	70
11-4	مزايا قانون السلطة المحلية	71
12-4	الانتقادات التي وجهت إلى قانون السلطة المحلية	72
13-4	اختصاصات المجالس المحلية التي تدعم العمل الأهلي	72
1-5	الأسواق في خدمة الناس	75
2-5	تعريف السوق	75
3-5	جوانب القصور في نظام السوق	76
4-5	البنية الهيكلية للاقتصاد اليمني	76
5-5	حقوق المستهلك	77
6-5	ظاهرة الغش التجاري	77
7-5	توسع القطاع غير المنظم	78
8-5	أبرز اتجاهات ومجالات حماية المستهلكين	79
9-5	الاستثناء من الاحتكار	80
10-5	الحقوق بين التشريع والتطبيق	80

11-5	محددات المشاركة المتكافئة	80
12-5	أهم العوامل التي ساعدت على نمو دور المجتمع المدني	81
13-5	تجربة التعاونيات الأهلية للتطوير	82
14-5	فعالية الجمعيات التعاونية الزراعية	82
15-5	توسع نظام البيع بالتقسيط	83
16-5	المشروعات الصغيرة ومكافحة الفقر	48
17-5	أهمية الإيرادات الذاتية لمنظمات المجتمع المدني	85
18-5	النقابات العامة في الجمهورية	86
19-5	الصراع بين أطراف القطاع الخاص	87
20-5	نشاط الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في مراقبة الأسواق	87
21-5	مجالات الحماية الإيجابية لجمعيات حماية المستهلك	88
22-5	دعم القطاع الخاص يساهم في تعزيز دور المجتمع المدني	88
23-5	العلاقة بين القطاع الخاص والعمل الخيري	89
24-5	أهمية دعم القطاع الخاص للجمعيات في اليمن	89

الجـــــداول

1-1	الناتج المحلي الإجمالي	8
2-1	استخدامات الناتج المحلي الإجمالي	9
3-1	ميزان المدفوعات وتمويله	10
4-1	دليل الفقر البشري ومكوناته في اليمن	15
1-2	الأندية والجمعيات ذات الطابع القبلي والقروي	24
2-2	نمو منظمات المجتمع المدني في اليمن	26
3-2	مجالات منظمات المجتمع المدني في اليمن	27
4-2	تواجد المرأة في منظمات المجتمع المدني	28
5-2	توزيع أعضاء الهيئة الإدارية حسب النوع الاجتماعي	28
6-2	المرأة في المواقع القيادية للأحزاب السياسية	28
7-2	التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني	29
8-2	المتطوعون في مجال التعليم للعام الدراسي 1999 / 2000	38
1-3	الوساطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتسهيل تنفيذ مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة في عام 2000	46
2-3	المساكن الطلابية لجمعية طيبه الخيرية	48
3-3	الخدمات الصحية التي قدمتها الجمعية اليمنية لرعاية الأسرة في عام 2000	50
4-3	أهم جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة	52
5-3	بعض التعديلات القانونية التي تطالب بها منظمات المجتمع المدني في سبيل حصول المرأة على حقوق المواطنة المتساوية	58
1-4	المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الرقابة على الانتخابات المحلية في عام 2001	62
2-4	منظمات المجتمع المدني التي نظمت حملات للحث على المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية 2001	63
3-4	الوضع القانوني للأحزاب ومواقفها من المشاركة في الانتخابات العامة	64
4-4	نتائج الانتخابات النيابية لعامي 1993 و1997 والمحلية لعام 2001	66

5-4	الترشيح الحزبي للانتخابات النيابية لعام 1993	67
6-4	ترشيح المرأة في الانتخابات النيابية والمحلية	67

الرســـوم البيـــانيـــة

1-1	هيكل الاقتصاد الوطني حسب القطاعات	9
2-1	المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي	10
3-1	تطور دليل التنمية البشرية ومكوناته 1990-2000	14
4-1	الفقر على مستوى المحافظات	18
1-2	مستوى انتشار المجتمع المدني في بعض الدول العربية	26
1-3	مصادر دخل الأسر الفقيرة	45
2-3	مصادر مياه الشرب في الحضر والريف	50
3-3	التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاعات الاقتصادية	53
4-3	التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية وفق قطاع الملكية	54
1-4	نصيب الأحزاب السياسية في مجلس نواب عام 1993	63
2-4	نصيب الأحزاب السياسية والمستقلين من المقاعد في المجلسين النيابيين 1993 و1997	64
3-4	تراجع نسب المرشحات لعضوية مجلس النواب في انتخابات 1997 مقارنة بانتخابات 1993	67
1-5	الواردات وفق قطاعات الملكية	78
2-5	منحنى لورنز لتوزيع الدخل	81
3-5	نمو ناتج بعض القطاعات الخدمية	82
4-5	سحب قروض الميكروستارت حسب النشاط الاقتصادي والنوع الاجتماعي	84

الأشكال التوضيحية

1-1	أدوار كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني	6
1-2	المجتمع المدني في عيون مختلفة	34
2-2	تقييم دور منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية	41
1-5	رؤية الحكومة والمجتمع المدني للأسواق ودورها	76

الفصل الأول
التوجهات الجديدة للدولة
ووضع التنمية البشرية

الفصل الأول
التوجهات الجديدة للدولة ووضع التنمية البشرية

أولاً: التوجهات الجديدة للدولة

لم يكن اليمن بمنأى عن التطورات والتحولات الهامة التي أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل ربما كان من أكثر الدول تأثراً بتلك الأحداث والمجريات التي ساعدت على تحقيق طموح الشعب اليمني في إعادة توحيد أرضه ولم شمل أبنائه. وقد ساهم قيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1999 في إحداث التحول السياسي، وتبني الدولة الفتية النهج الديمقراطي والتعددية السياسية. إلا أن هذا التحول السياسي الهام والحاجة إلى التكيف معه والقبول بشروطه ونتائجه شغل الدولة وكافة القوى السياسية في اليمن عن التعامل مع التطورات الاقتصادية واستشعار التركة الثقيلة التي ورثتها دولة الوحدة من الشطرين السابقين. لذلك، اشتدت الاختلالات الاقتصادية والمالية وتفاقمت خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي نتيجة تكاليف بناء دولة الوحدة من ناحية والأعباء والنتائج التي ترتبت على حرب الخليج الثانية جراء عودة حوالي 800,000 مغترب يمني من دول الخليج وتجميد العون الخارجي من ناحية أخرى. وقد ترتب على ذلك انخفاض التحويلات وارتفاع عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة ومن ثم انخفاض شديد في سعر العملة الوطنية وارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة. وكحصيلة لمجمل تلك التطورات تدهورت معيشة السكان ومستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهالكت البنية التحتية والمرافق العامة، وأخيراً تم استنزاف موارد البلاد الاقتصادية والمالية في أزمة سياسية، انتهت بمعركة عسكرية في صيف 1994 نجحت في تثبيت دعائم الوحدة اليمنية.

ولمواجهة ذلك الوضع والحد من تفاقمه، وفي الوقت نفسه التكيف مع المتغيرات والمستجدات العالمية، عززت الحكومة توجهها السياسي وأعادت النظر

تغيرت وظيفة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية

في توجهاتها الاقتصادية وتبنت منذ شهر مارس 1995 برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري يحدد ملامح السياسة الاقتصادية الجديدة. وتتمحور تلك الملامح حول خمسة توجهات سياسية واقتصادية رئيسية.

التوجه الأول: تعزيز الديمقراطية الشاملة

انتهج اليمن منذ قيام دولة الوحدة في مايو 1990 الديمقراطية والتعددية السياسية كمنهج حكم وآلية بناء للدولة والمجتمع. وشهدت البلاد منذ ذلك الحين تنامي النشاط السياسي بالاستناد إلى الدستور الذي كفل للمواطنين حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز وبشكل غير قابل للتجزئة. وترادفت قضايا حقوق الإنسان مع الديمقراطية لتصب جميعها في إطار المبادئ القائمة على الحرية وكرامة الإنسان، وهي مبادئ نادت بها كل الشرائع السماوية وعلى رأسها الإسلام. فحقوق الإنسان تشمل قيماً تتعلق بالديمقراطية والتنمية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1979 كحق من حقوق الإنسان يشمل الجميع وبشكل خاص المرأة التي تعتبر مورداً بشرياً أساسياً مشاركاً في عملية التنمية.

الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان حلقات متصلة

ويؤمن اليمن أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية حلقات متصلة ببعضها حيث أثبتت التجارب الإنسانية أن التنمية التي لا تقوم على احترام حقوق الإنسان ولا تندرج ضمن توجه ديمقراطي محكوم عليها بالفشل، كما بينت أن الديمقراطية تبقى شكلية وأن حقوق الإنسان تظل حبراً على ورق إذا لم تتكامل التنمية في بعديها الاجتماعي والاقتصادي.

التوجه الثاني: إعادة تحديد وظيفة الدولة ودورها في الاقتصاد الوطني

يتمثل هذا التحديد في الحد من نشاط الدولة الاقتصادي والإنتاجي المباشر وفي ترشيد دورها

في تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة. وتتجلى أبرز مظاهر هذا التغير فيما يلي:

- حددت الخطة الخمسية الأولى 1996-2000 دور الدولة وحصرته في مجالين رئيسيين هما تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتطوير آليات اقتصاد السوق وتنظيمها، وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة.
- عدم الدخول في استثمارات جديدة وخاصة في المجالات التي بدأ يدخل فيها القطاع الخاص بالإضافة إلى خفض مساهمتها في القطاع المختلط.
- إلغاء الدعم تدريجياً عن السلع الاستهلاكية الأساسية، وبالذات السلع الغذائية مثل القمح والدقيق وكذلك المشتقات النفطية، ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة مثل الكهرباء والمياه والهاتف. وقد انخفضت نسبة الإنفاق على الدعم الحكومي الموجه للسلع والخدمات العامة من 17.5٪ في عام 1996 إلى 5.9٪ من الإنفاق العام في عام 2000.
- رفع كفاءة الإنفاق العام على التعليم والتدريب وزيادته على الصحة.
- تخلي الدولة عن التزامها بضمان توظيف خريجي الجامعات والمعاهد وقصر التوظيف الجديد على وظائف محدودة تعكس الاحتياج في قطاعي التعليم والصحة بشكل رئيسي وللإحلال.
- خصخصة غالبية المؤسسات العامة التي تبلغ 123 مؤسسة إنتاجية وخدمية وكذلك بيع مساهمات الدولة في 14 مؤسسة وشركة مختلطة بهدف تأكيد دور الدولة الجديد وتعميق فلسفة الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق.

إنحصر دور الدولة الجديد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية

إطار 1-1:

استمرار أهمية دور الدولة في ظل اقتصاد السوق

على الرغم من تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقليص وظائفها الاجتماعية والتنموية، إلا أن دورها في ظل اقتصاد السوق لا يزال مهماً وكبيراً. وتستند أهمية هذا الدور إلى المبررات الآتية:

- إن الأسواق بصورة عامة، لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع القواعد العامة والمبادئ الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي بما يسهل عمل آليات السوق في نطاق هذه القواعد ويحفظ المصلحة العامة للمجتمع. فالدولة وإن كانت لم تعد (اللاعب الرئيسي) في ظل اقتصاد السوق، إلا أنها تعتبر (الحكم) الذي يشرع القوانين والأنظمة المحددة للنشاط الاقتصادي والضمانات التي تكفل حسن سيره.
- يحتاج اقتصاد السوق إلى بنية تحتية ومرافق عامة وكوادر بشرية مؤهلة والتي تعد عوامل أساسية في جذب وتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقر. وتدخل هذه المتطلبات في نطاق مهام الدولة بشكل رئيسي. كما يمكّن الاستثمار في الموارد البشرية من دخول الناس للأسواق والمشاركة مشاركة عادلة ومنصفة، وهي مهمة تتحمل الدولة أيضاً مسئوليتها بدرجة كبيرة.
- يتطلب اقتصاد السوق منظومة من سياسات الأمان الاجتماعية التي تتعامل مع الآثار السلبية لآليات السوق وبالذات في مراحل التحول الاقتصادي والاجتماعي، وبما يساعد على تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي.
- يعجز اقتصاد السوق وفقاً لآلياته عن توفير بعض السلع والخدمات العامة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتشريع القانوني حيث يرتبط تقديم هذه الخدمات أصلاً بوجود الدولة نفسها. كما توجد أنشطة ومجالات إنتاجية تتسم بكونها مجالا للاحتكار الطبيعي للدولة.
- تتطلب حماية البيئة والموارد الطبيعية وتنظيم استغلالها لضمان تجددها واستدامتها دوراً للدولة، فالحفاظ على استدامة المياه السطحية والأراضي الزراعية والمراعي والغابات والشواطئ البحرية ومصايد الأسماك تدخل في نطاق مهام الدولة ومسئوليتها.
- يتعرض اقتصاد السوق لأزمات دورية لا يمكن مواجهتها دون تدخل الدولة. كما أن الأسواق لا تستطيع التوفيق دائماً بين المصالح الذاتية للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع نتيجة أنها لا تهتم بالأبعاد غير الاقتصادية، فضلاً عن وجود عيوب للمنافسة تؤدي إلى هدر للموارد.
- تنطوي عملية التنمية على إحداث تغييرات هيكلية وعلى اتخاذ قرارات وسياسات على درجة عالية من المخاطرة تدخل في صميم اختصاص ومهام الدولة. ويعكس برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تنفذه الحكومة حالياً بسياساته الاقتصادية والمالية والنقدية مثالاً حياً على ذلك.

ورغم ذلك، فإن هذا التوجه لا يعني انسحاباً كلياً للدولة عن مهامها الأساسية التي تتولاها بصفتها السيادية أو عن تلك التي تحتم الظروف استمرار تدخلها وقيامها بها لتوفير المنافع العامة أو تحقيق المصالح القومية. وتبين تجارب الدول المختلفة أهمية الدور الذي قامت به الدولة في جعل الأسواق أكثر قرباً من الناس. كما أكدت قمة برلين في يونيو 2000 على أهمية الدور الذي تؤديه الدولة وعلى أهمية تكامله مع اقتصاد السوق، وضرورة انتهاج الدولة سياسات اقتصادية تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. فالتنمية في الدول المتقدمة أو في الاقتصاديات الناشئة لم تتحقق بقوى السوق وحدها وإنما أيضاً بتدخل من الدولة وبشكل مباشر كأمر لا غنى عنه.

التوجه الثالث: توسيع دور القطاع الخاص

تنبع أهمية دور القطاع الخاص وتكامله مع دور الدولة من كفاءته في القطاعات الإنتاجية بصفة عامة وعدم قدرة الدولة منفردة على توفير احتياجات السكان من الخدمات الأساسية والخدمات الاجتماعية بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال لا تصل إمدادات المياه التي تقدمها المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي إلا إلى حوالي 64٪ من سكان الحضر فقط، في حين يقوم القطاع الخاص والقطاع الأهلي بتغطية النسبة الباقية. ويوفر القطاع الخاص نحو ثلثي احتياجات أمانة العاصمة من المياه، وفي بعض المدن مثل زبيد وباجل يوفر القطاع الخاص كامل احتياجاتها من إمدادات المياه. ويصعب قيام المؤسسات الحكومية بإدارة الأنشطة والخدمات العامة بصورة كاملة لأسباب عديدة أهمها صعوبة الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق وضعف كفاءة تلك المؤسسات.

وقد تجلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وليسهم بقدر أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة مظاهر، أهمها الآتي:

- تركيز الدور الجديد للدولة في إزالة المعوقات التي تواجه نشاط القطاع الخاص وتوفير الشروط المناسبة لقيامه بالدور الرائد في النشاط الاقتصادي وزيادة استثماراته.
- اتخذت الحكومة مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آليات السوق وتشجيع حرية التجارة. كما عملت على إعادة النظر في بعض التشريعات الضريبية والإدارية والتنظيمية والمؤسسية التي تكفل سهولة عملية التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق، وأهمها تعديل ومراجعة قانون الاستثمار وقانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، وقانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، وقانون العمل، وقانون السجل التجاري، وقانون الغرف التجارية، بالإضافة إلى إصدار بعض القوانين الهامة مثل القانون رقم (19) لسنة 1999 بشأن تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري.

يعتبر الجانب التشريعي مهماً في عملية التحول نحو آلية السوق

- البدء بعمليات الخصخصة لتوسيع مجال النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص من خلال تمليكه المؤسسات العامة والدخول في أنشطة ومجالات اقتصادية كانت حكراً على الدولة، وفي الوقت نفسه استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في تطوير ورفع كفاءة الوحدات المعروضة للخصخصة.

إطار 1-2:

دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

تستند أهمية القطاع الخاص إلى الدور الذي يؤديه في الاقتصاد اليمني من حيث حجم نشاطه والعمالة التي يستوعبها. وتتراوح مساهمة القطاع الخاص بين 75٪ و80٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ويعمل فيه حوالي 89٪ من إجمالي القوى العاملة التي قدرت في عام 2000 بنحو 3.8 مليون عامل، مقارنة بحوالي 428 ألف موظف في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط. كما تبرز أهمية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في جوانب عديدة من بينها:

- يهيمن القطاع الخاص على النشاط الزراعي الذي ما زال يشغل 53٪ من القوى العاملة ويعتمد عليه وعلى الأنشطة المرتبطة به ما يزيد على 75٪ من سكان الريف في معيشتهم.
- يمتلك القطاع الخاص حوالي 97٪ من المنشآت الصناعية التي يزيد عددها على 33 ألف منشأة صناعية تشكل المنشآت الصغيرة (1-4 عمال) الجزء الأكبر منها بنسبة 96٪. ويعمل في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 141 ألف عامل.
- يسيطر القطاع الخاص وبصورة مطلقة على قطاع التجارة والفنادق والمطاعم الذي يعمل فيه حوالي 455 ألف شخص يمثلون 12٪ من إجمالي القوى العاملة.
- يمتلك القطاع الخاص المحلي والأجنبي ما يزيد على 81٪ من إجمالي رأس مال البنوك التجارية العاملة في اليمن.

التوجه الرابع: الانفتاح على الأسواق العالمية

اعتمدت سياسة الانفتاح على تحرير التجارة الخارجية والإعداد لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية. ولتحقيق ذلك اتخذت الدولة العديد من الإجراءات تمثل آخرها في تعديل المادة العاشرة

يستهدف الانفتاح أساساً إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي

من الدستور لتنص صراحة على رعاية الدولة لحرية التجارة والاستثمار. وتتمثل الغاية الأساسية في ذلك إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي، وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة العولمة والاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية.

التوجه الخامس: تنامي الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني

يمثل عقد التسعينيات من القرن العشرين البداية القوية لانطلاق العمل الأهلي وعلى نطاق واسع في اليمن لتتنوع أنشطته وخدماته في مختلف المجالات. وقد هيأ تبني دولة الوحدة للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية المناخ المناسب لتنشيط وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني. كما ساهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إنشاء المزيد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعاظم أهميتها ودورها الاجتماعي والتنموي حيث أدى تبني الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في مطلع عام 1995 وما استتبعه من ركود اقتصادي ونتائج اقتصادية سلبية إلى توسع ظاهرة وحدة الفقر ونمو البطالة. لذلك، سعت تلك الجمعيات والمؤسسات باعتبارها جهداً مجتمعياً إلى توسيع نشاطها الخيري وتقديم مساعدات عينية ونقدية للفئات المحتاجة، وفي الوقت نفسه المساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتوعية وفي تقديم القروض وغيرها.

إطـــــار 1-3:
الشراكة الثلاثية بين كل من الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني

تؤكد التوجهات الاقتصادية الجديدة، وبكل وضوح، أن الدولة منفردة لن تتمكن من مواجهة تحديات العولمة وقصور السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والوفاء باحتياجات السكان والمجتمعات المحلية من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتنموية، ومن التصدي لكل من الفقر والبطالة. وتظهر الحاجة إلى إشراك القطاعين الخاص والأهلي في تحمل هذه المسئولية. وتمثل الشراكة بين القطاعات الثلاثة ضرورة لتعزيز دور كل قطاع، بحيث يكمل كل منهما الآخر. كما تدرك منظمات المجتمع المدني أن العمل بمفردها في المجالات الاجتماعية والتنموية، بعيداً عن مشاركة الحكومة والقطاع الخاص لن يحقق عوائد أو منافع ذات تأثير كبير على المجتمع، ولن تتمكن إلا من القيام بأعمال صغيرة وإنجازات محدودة. ولا شك، أن هذا الوضع سيتغير تماماً إذا ما اشتركت الحكومة والقطاع الخاص في دعم نشاط منظمات المجتمع المدني.

شكل 1-1:
أدوار كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

القطاع الخاص

- قيادة النشاط والتنمية الاقتصادية.
- المساهمة في توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية.

الدولة

- تأمين الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية وتطوير آليات السوق وتنظيمها، واستكمال وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة، ووضع الإطار المؤسسي والتشريعي المواتي للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المجتمع المدني

- تنظيم الجهد الشعبي والمجتمعي في النشاط الخيري.
- المساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتوعية.
- التخفيف من توحش السوق ومن معاناة الفقراء والمهمشين.
- توفير آلية لمشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة.

وقد ساعد توجه معظم المانحين من دول ومنظمات غير حكومية دولية وإقليمية، وتفضيلهم تقديم العون للجمعيات والمنظمات الأهلية المحلية مباشرة في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني. وأصبحت الجهات المانحة تربط تقديمها لبعض المساعدات والقروض بمشاركة الجمعيات والمنظمات الأهلية في عملية التنمية. وإدراكاً من حكومات الدول النامية، ومن بينها اليمن، لأهمية المساعدات والدعم الذي تقدمه تلك الجهات للجمعيات والمنظمات الأهلية، فقد بدأت تنظر إليها بصورة إيجابية وسعت إلى تشجيع دورها.

وأقامت الجهات الأجنبية في أحيان كثيرة علاقات مباشرة مع بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية، وسعت إلى تقديم مساعداتها الفنية والمالية والعينية لها مباشرة، وبالذات إلى تلك التي يمكن أن تسهم في تعزيز التحول إلى اقتصاد السوق والعمل على تقليص دور الدولة الاقتصادي وتدعيم النهج الديمقراطي والتعددية السياسية، بالإضافة إلى الأنشطة التي تسهم في دعم المشروعات الصغيرة ومشروعات الأشغال العامة والتخفيف من الفقر.

إطـــــار 1-4:

مشاركة الجمعيات والمنظمات الأهلية في المؤتمرات الدولية

ساهم العامل الخارجي في جذب اهتمام حكومات الدول النامية إلى الجمعيات والمنظمات الأهلية، وتسليم تلك الحكومات بأهمية الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات كمكمل لدور الدولة والقطاع الخاص. وقد ازدادت أهمية الجمعيات والمنظمات الأهلية الوطنية حتى تمكنت من المشاركة جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية الرسمية في صياغة أجندة القضايا الدولية التي تمت مناقشتها في المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن بين تلك المؤتمرات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) ومؤتمر المستوطنات البشرية\الموئل الثاني (استنبول 1996).

وتقدم وكالات الأمم المتحدة العاملة في الدول النامية المساعدات والتمويل المباشر للمنظمات الأهلية الوطنية. فعلى سبيل المثال باشرت أربع جمعيات أهلية يمنية في عام 2000 وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم خدمة تمويل المشروعات الصغيرة. كما بدأت بعض المنظمات غير الحكومية الأجنبية بفتح مكاتب لها وممارسة أنشطتها الخيرية والاجتماعية بصورة مباشرة في اليمن حيث ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في اليمن من 8 منظمات في عام 1990 إلى حوالي 37 منظمة في عام 2000.

وتتنامى أهمية الدور الاجتماعي والتنموي للجمعيات الأهلية أيضاً لعوامل تتعلق بطبيعة نشاطها وسماتها من ناحية، وطبيعة عملية التنمية من ناحية ثانية، وقصور أداء الدولة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق من ناحية ثالثة. وتتسم الجمعيات الأهلية بقدرتها على الوصول إلى الفئات الأشد فقراً وفئات المجتمع المحرومة من الخدمات الاجتماعية والمشروعات الحكومية أو الخاصة، فضلاً عن تحديد الفئات الأكثر احتياجاً وتوفير فرص عمل لها أو منحها قروضاً صغيرة.

تتمتع الجمعيات الأهلية بميزة القرب من الفقراء

وتمكن قدرة الجمعيات الأهلية على الانتشار والحصول على المعلومات عن أوضاع واحتياجات الفقراء من تحسين أحوالهم المعيشية والتخفيف من حدة وآثار الفقر بين أوساطهم من خلال توفير المعلومات عن الفرص المتاحة لتحسين أوضاعهم وتنمية مجتمعاتها المحلية. وتظهر دراسة عن ظاهرة التسول والمتسولين في اليمن أن حوالي 26٪ من العينة يعرفون جمعيات خيرية تقدم مساعدات مالية للفقراء، وأن حوالي 21٪ فقط يعرفون عن صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم إعانات نقدية شهرية للفئات غير القادرة على الكسب.

ويتسم نشاط الجمعيات الأهلية بانخفاض التكلفة وبتنفيذ الأعمال والبرامج بصورة أفضل خاصة عند مشاركتها في اتخاذ قراراتها، على اعتبار أن تلك الأعمال تمثل مصالحها وتلبي احتياجاتها. وتحرص الجمعيات كذلك على تحقيق استدامة المشاريع وصيانتها والحفاظ عليها نتيجة شعورها بامتلاك تلك المشاريع والتأثر بنتائج أعمالها ومخرجاتها.

ثانياً: وضع التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية عملية توسيع خيارات الناس وهو الذي يتحقق من خلال تنمية القدرات البشرية وتحسين الطرق التي يعملون بها. وتتمثل القدرات البشرية الأساسية في كل من الحياة المديدة والخالية من العلل، والمعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لمعيشة لائقة وكريمة. ويشمل مفهوم التنمية البشرية خيارات أخرى كالحريات وضمان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى اشتراط أن تكون التنمية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة على السواء. ومع ذلك، لا يزال الدخل يشكل أحد الوسائل الرئيسية لتوسيع الخيارات وتحسين المعيشة.

تمثل حقوق الإنسان مكوناً رئيسياً في مفهوم التنمية البشرية

تطور الوضع الاقتصادي

انعكست التغيرات الجذرية التي جاءت مصاحبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها

اليمن ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في تحسن مستويات النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم واستقرار قيمة العملة الوطنية. ويتابع الاقتصاد اليمني الجهود التي بدأها منذ عام 1995 لتصويب أوجه القصور واستكمال الإصلاحات في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها، سعياً منه لتجاوز الأزمات التي واجهته في بداية تسعينات القرن الماضي ولإيجاد بيئة أكثر استقراراً للتنمية.

إطار 1-5 :

الأزمة الاقتصادية في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي

تعرض الاقتصاد اليمني في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي لمتغيرات غير متوقعة من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في إعادة توحيد شطري اليمن وما ترتب عليها من تكاليف باهظة على الاقتصاد، وحرب الخليج الثانية والتي نتج عنها عودة ما يقارب من 800 ألف مغترب يمني يعملون في دول الخليج وتعليق هذه الدول وغيرها للعون إلى اليمن. وقد تعرض أداء الاقتصاد لانتكاسات كبيرة ترتب عليها تراجع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وانخفاض مطلق لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 707$ في عام 1990 إلى 360$ في عام 1996. وبينما انخفض مستوى الدخل، ارتفع كل من معدلي البطالة والتضخم وكذلك الطلب على السلع والخدمات الأساسية، محدثة ضغوطاً شديدة على الاقتصاد نتيجة تبني الحكومة سياسة إنفاقية توسعية في ظل تدهور الإيرادات حيث سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً كبيراً وصل إلى حوالي 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994.

وفي الواقع، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً أفضل خلال السنوات الثلاث الأخيرة أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 584,742 مليون ريال في عام 1997 إلى 666,261 مليون ريال في عام 2000، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 35,439 ريال إلى 36,408 ريال خلال نفس الفترة والذي يعتبر انعكاساً للتغير في النشاط الاقتصادي. ويعكس ذلك الارتفاع تحقيق معدل نمو 13.9٪ للفترة بمتوسط سنوي 4.4٪. كما كانت الفترة مصحوبة باستقرار نسبي لقيمة العملة الوطنية (من 129.3ريال للدولار إلى161.7 ريال للدولار) حيث لم يتجاوز متوسط انخفاض الريال 7.7٪ في السنة، وهو ما ساعد في السيطرة على معدل التضخم الذي استمر عند أرقام فردية لم تتجاوز 8.2٪ خلال تلك السنوات. كذلك، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار أظهر تحسناً خلال الفترة بمقدار 11.5٪ وبمتوسط سنوي 3.7٪.

أظهر أداء الاقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من التسعينات تحسناً ملحوظاً

جدول 1-1:

الناتج المحلي الإجمالي

البيان	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	889	849	1133	1,380
الناتج المحلي الإجمالي ($ مليون)	6,875	6,251	7,272	8,532
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:				
بالريال	53,802	49,697	63,990	75,276
بالدولار	416	366	411	465

وقد تأثر نمو الاقتصاد الوطني بمسار وتطور القطاع النفطي الذي تأرجح وفق ظروف الطلب العالمي على النفط الخام وتقلبات أسعاره العالمية، رغم استمرار نمو حجم الإنتاج المحلي من 362 ألف برميل/ يوم في عام 1997 إلى 436 ألف برميل/ يوم في عام 2000. وقد حقق قطاع استخراج النفط الخام متوسط نمو سنوي قدره 5.9٪ متجاوزاً متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

وبما أن النمو الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على معدل الاستثمار، فإنه رغم تحقيق الأخير زيادة كبيرة بالأسعار الجارية تصل إلى حوالي 20٪ إلا أنه قد انخفض من 24.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 إلى 19.2٪ في عام 2000. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد اليمني يذهب أغلبه للاستهلاك النهائي والذي يمثل أحد أهم الاختلالات الهيكلية التي تحد من إمكانية تحقيق نمو في المستقبل. ورغم نمو الاستهلاك النهائي الخاص بحوالي 39.4٪ خلال الفترة إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 64.3٪ إلى 57.8٪ لصالح الاستثمارات الإجمالية والصادرات من السلع والخدمات. وينبغي هنا التنويه بتأثير سياسات التثبيت الاقتصادي في الحد من الطلب الكلي وخاصة الجانب الاستهلاكي منه.

جدول 1-2 :

استخدامات الناتج المحلي الإجمالي (%)

البيـــان	1997	1998	1999	2000
الاستهلاك النهائي الكلي	77.5	82.5	81.8	71.8
- الاستهلاك النهائي العام	13.1	14.7	13.8	14.1
- الاستهلاك النهائي الخاص	64.3	67.8	68.0	57.8
الادخار القومي	25.1	21.7	17.5	24.1
الاستثمار الإجمالي	24.9	32.6	24.6	19.2
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)	889	849	1,133	1,380

ويلاحظ أن الادخار القومي قد تراجع ابتداءً من عام 1998 ولم يستعيد جل نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلا في عام 2000، وهو ما يعكس خطورة الوضع حيث يصبح الاقتصاد عاجزاً تماماً عن تحقيق نمو أو حتى المحافظة على رصيده من رأس المال. كذلك، فإن المحافظة على معدل ادخار محلي موجب ضرورية لتمكين الاقتصاد من تحقيق نمو مطرد، خاصة وأن تحويلات المغتربين قد استقرت عند مستويات متدنية وأن الاعتماد المستمر على العون الخارجي قد ولى زمنه نتيجة تغير وصعوبة الأوضاع الاقتصادية للدول المانحة نفسها.

وفيما يتعلق بهيكل الاقتصاد اليمني، فإنه يتميز بارتفاع مساهمة قطاع الخدمات التي وصلت إلى حوالي38.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 مقارنة بحوالي 39.3٪ في عام 1997. ويلاحظ تحقيق ارتفاع طفيف في نصيب القطاع الزراعي من 20.7٪ إلى 21.5٪ خلال الفترة، في مقابل زيادة بسيطة للصناعات التحويلية وانخفاض نصيب تكرير النفط. غير أن الملمح الهام في هيكل الاقتصاد اليمني يتمثل في استمرار سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد بحصة شبه ثابتة تراوحت خلال الفترة بين 15.3٪ و16.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والخلاصة، أن الوضع يتمثل في اقتصاد يسيطر عليه بشكل متنام قطاعا الخدمات والنفط في ظل محدودية دور الصناعة التحويلية التي تنمو ببطء، بينما قطاع الزراعة الذي يعيش عليه أكثر من ثلثي السكان عند حد الكفاف يتصف بالجمود.

رسم بياني 1-1 :

هيكل الاقتصاد الوطني حسب القطاعات

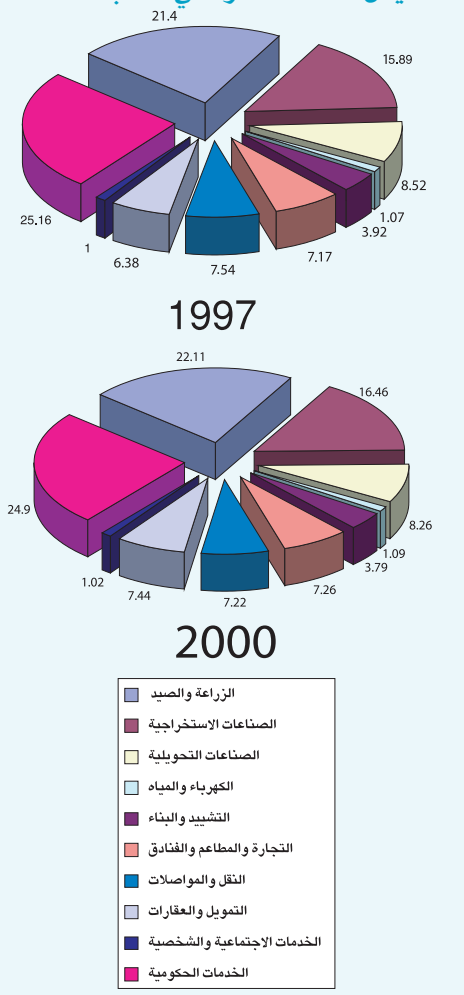

وتبين البيانات الإحصائية أن معدل البطالة السافرة والذي بدأ يتصاعد منذ نهايـــة الثمانينات لم يتجاوز الـ11.9٪ في عـــام 2000 مما يعني أن هناك حوالي 509 ألف عاطل عن العمل تماماً. ومع تباين مفاهيم ومؤشرات البطالة فإن الرقم أعلاه لا يشمل نقص التشغيل الذي يعتبر شائعاً في اليمن ويقدر بحوالي 25.1٪، نتيجة تدني القدرات الإنتاجية واتساع القطاع غير المنظم. ويتركز ثلثا المتعطلين في الفئة العمرية (15-29 سنة) في حين يمثل الأميون ومن يجيد القراءة والكتابة فقط حوالي 61٪ من الإجمالي. وينخفض معدل البطالة عند الإناث إلى 8.3٪ مقابل 13.1٪ للذكور.

وقد بلغت القوة البشرية (15 سنة فأكثر) حوالي 9.3 مليـــون في عـــام 2000 حيث نمت بمتوسط سنوي 4.2٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة والذي

يعاني الاقتصاد الوطني من نقص التشغيل وبدرجة أكثر من البطالة

يؤدي ارتفاع معدل نمو القوة البشرية إلى صعوبة توفير فرص العمل اللازمة

يفوق معدل نمو السكان (3.5٪). ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ3.6٪ لتصل إلى حوالي 11.1 مليون في عام 2005. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك المعدل ينذر بأن كثيراً من المرشحين لدخول سوق العمل لن يستطيعوا الحصول على فرصة عمل. وتشير التقديرات كذلك إلى أن أعداد المشتغلين نما بمتوسط سنوي 3.8٪ نتيجة ارتفاع مشاركة المرأة إلى 22.7٪ في عام 2000 بمعدل نمو سنوي يقترب من 8.2٪، ولتصل نسبة المشتغلات إلى 25.7٪ مقابل 74.3٪ للرجال.

ولا يزال النشاط الزراعي يستوعب أغلب قوة العمل بنسبة 53٪ في عام 2000 بالرغم من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها اليمن خلال العقود الأخيرة. وتعتبر أنشطة القطاع غير المنظم السمة الغالبة في الزراعة وفي قطاعات التجارة والصيد. وباستثناء الزراعة والخدمات الحكومية والتجارة، شهدت بقية القطاعات استقراراً أو تراجعاً في نصيبها من المشتغلين وهو ما أدى بدوره إلى تراجع نصيب قطاع الخدمات إلى 34.6٪ في عام 2000. وتتركز مشاركة المرأة في الزراعة ثم في قطاع الخدمات الحكومية مما يعكس محدودية الفرص المتاحة لها خارج النشاط الزراعي.

رسم بياني 1-2:

المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي

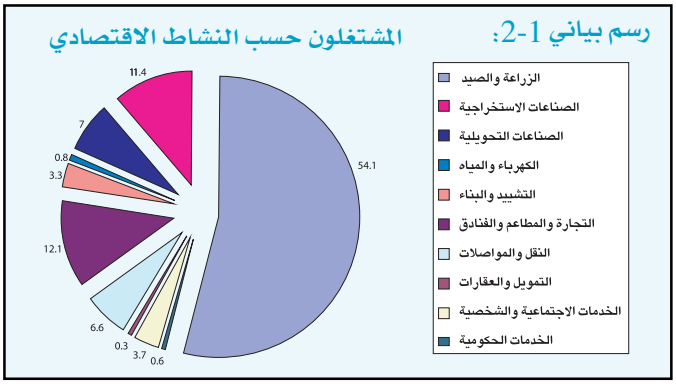

ويلعب قطاع العالم الخارجي دوراً هاماً في اقتصاد غالبية الدول النامية. ولا يعتبر اليمن استثناءً لهذه الحالة، بل إنه يمثل وضعاً أكثر حرجاً في هذا الجانب مقارنة بغيره من الدول حيث ارتفعت نسبة انكشاف الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي من 73.9٪ في عام 1997 إلى 91.9٪ في عام 2000، وتزايدت الإيرادات النفطية لتبلغ 76.2٪ من الإيرادات العامة للدولة.

جدول 1-3:

ميزان المدفوعات وتمويله (مليار ريال)

البيان	1997	1998	1999	2000
الحساب الجاري:	2.9	20.3-	119.7	181.3
الميزان التجاري	17.1-	106.7-	55.7	204.3
صافي الخدمات	60.7-	70.5-	83.4-	80.1-
صافي الدخل	77.7-	23.8-	74.3-	185.3-
صافي التحويلات الخاصة	145.7	159.6	192.1	222.0
صافي التحويلات الرسمية	12.7	21.1	29.6	20.6
حساب رأس المال	31.3-	67.2-	89.3-	14.1-
الميزان الكلي	11.6	65.0-	44.9	231.8
تمويل العجز:				
التحركات النقدية (+ انخفاض)	34.9-	45.2	66.5-	246.3-
التمويل الاستثنائي وتخفيف أعباء الدين	23.3	19.8	21.6	14.5

وقد واجه الاقتصاد صعوبات جمة نتيجة العجز المزمن في الميزان التجاري والذي يمثل اختلالاً هيكلياً في الاقتصاد اليمني، وكذلك نتيجة العجز في صافي الخدمات. وقد تحول عجز الميزان التجاري البالغ 17.1 مليار ريال في عام 1997 والعجز الكبير بـ106.7 مليار ريال في عام 1998 بما يعادل 2.4٪ و15.1٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض متنام بلغ ذروته في عام 2000 عند 204.3 مليار ريال بما يوازي 14.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسبب أسعار النفط المواتية. ويعكس هذا الوضع استمرار هيمنة الصادرات النفطية كمحدد رئيسي لوضع الميزان التجاري حيث ارتفعت أهميتها النسبية إلى 91.8٪ من إجمالي الصادرات في عام 2000.

ورغم انخفاض عجز ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة وتحقيق فائض في عام 1997، إلا أن فائض الميزان التجاري واجهه تزايد العجز في ميزان الخدمات وميزان الدخل مما قلص من الفائض الذي كان يمكن أن يحققه الحساب الجاري. واستطاع ميزان المدفوعات أن يزيد من الفائض المحقق باستثناء عام 1998 وليصل إلى 231.8 مليار ريال في عام 2000 بما يوازي 16.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود تلك المحصلة أساساً إلى النتائج الإيجابية التي ترتبت على إعادة جدولة الديون الخارجية لليمن وخفضها من 10,530 مليون دولار وبنسبة 186٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 إلى 4,483 مليون دولار بما يوازي 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997، قبل أن تعود للارتفاع البسيط كقيمة مطلقة إلى 4,943 مليون دولار واستمرار انخفاضها إلى 58٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، مما أدى إلى تحسن حساب رأس المال. ومن ناحية أخرى، ساهم ارتفاع عوائد الصادرات النفطية في زيادة فائض الحساب الجاري ليعزز بدوره من موقف ميزان المدفوعات. وانعكس موقف ميزان المدفوعات بشكل إيجابي على صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي حيث تضاعفت من 1,123 مليون دولار أي ما يساوي 5.1 شهر تغطية واردات في عام 1997 إلى 3,013 مليون دولار بما يعادل 10.2 شهر تغطية واردات في عام 2000. رغم تناقص ذلك الاحتياطي في عام 1998.

وقد نجحت السياسات الكلية رغم النمو المتواضع للاقتصاد في تحسين موقف الموازنة العامة خلال الفترة 1997-2000 حيث انخفض العجز فيها إلى حوالي 0.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 وحققت فائضاً قدره 1.6٪ و7.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1999 و2000 على التوالي، مع استثناء عام 1998 حين انخفضت أسعار النفط العالمية دون حاجز العشرة دولارات مما أدى إلى تحقيق عجز في الموازنة قدر بحوالي 6.7٪. ويبرز ذلك الوضع حساسية الموازنة العامة لتقلبات أسعار النفط.

وركزت سياسة الإنفاق العام على تقييد الزيادة في الأجور والمرتبات وترشيد الإنفاق الاستثماري وقصره على الأولويات الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية بالإضافة إلى خفض التحويلات الجارية والرأسمالية لمؤسسات القطاع العام والذي ساعد على تخفيض الإنفاق الجاري من 79.4٪ من إجمالي الإنفاق في عام 1997 إلى 78.5٪ في عام 2000. ويتبين من بنود الإنفاق العام إعادة النظر في أولوياته حيث تناقصت أهمية الخدمات الحكومية مقابل زيادة الأهمية النسبية للخدمات الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الدفاع والأمن من 23.8٪ من إجمالي الإنفاق العام في عام 1997 إلى 25.6٪ في عام 2000، مقابل زيادة أكبر للقطاعات المعنية بتطوير الهياكل الأساسية البشرية وهي التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية التي بلغ نصيبها مجتمعة 33.8٪ في عام 2000 مقارنة بحوالي 23.8٪ في عام 1997. وتضاعفت الأهمية النسبية للخدمات الاقتصادية خاصة من خلال الاستثمار في الكهرباء والمياه التي قفزت استثماراتها من 9.9٪ من إجمالي الاستثمارات العامة إلى 14.1٪ خلال نفس الفترة.

ظاهرة الفقر

رغم أهمية الإصلاحات والإنجازات الاقتصادية، إلا أنها لم تكن كافية في حد ذاتها لتغيير وضع الاقتصاد دفعة واحدة. بل إن ذلك النجاح لم يستطع وقف التدهور المستمر في مؤشرات الفقر واتساع نطاقه نتيجة تزايد السكان غير القادرين على تلبية احتياجات الغذاء فضلاً عن الاحتياجات الأساسية الأخرى وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 والمسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999.

تعطي مؤشرات الفقر أبعاداً إضافية للمخططين في تحديد أولويات التنمية وفي تحقيق التنمية المتوازنة

وتشير نتائج مسح الفقر لعام 1999 أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر الحاد أو فقر الغذاء قد بلغت 27.3٪ من إجمالي الأسر، في حين وصلت نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى 34.9٪ وهو الذي يشمل بالإضافة إلى الغذاء الإنفاق على الملابس والتعليم والصحة والسكن والمواصلات، مع تفاوت واضح لشدة الفقر بين الريف والحضر وبين المحافظات والمديريات. وبما أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة يزيد بفرد واحد عن الأسرة غير الفقيرة فإن ذلك يعني أن ما يقرب من 30٪ من السكان يقعون تحت خط فقر الغذاء. وتظهر هذه المؤشرات زيادة الفقر بصورة كبيرة حتى بالمقارنة مع مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 حين بلغت نسبة فقر الغذاء حوالي 19.1٪. ورغم الإقرار بنمو ظاهرة

الفقر إلا أن هذه الزيادة الكبيرة بين العامين قد تعزى إلى اختلاف المنهجية المتبعة في المسحين المذكورين.

ويعكس ذلك الوضع الحاجة إلى جهود كبيرة بغرض النهوض وتحسين أحوال تلك الأسر للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. فمقارنة وضع اليمن في مجال الفقر بالدول الأخرى تستدعي دفعة قوية للسياسات الراهنة وعدم الاستكانة وبالذات في البرامج وأطر العمل التي لم تدخلها بعد توجهات وأبعاد التنمية البشرية. وتجعل نسب الفقر هذه إمكانية تبوء اليمن ترتيباً أفضل في مؤشرات التنمية البشرية أمراً صعباً للغاية.

لا يمكن الوصول إلى برنامج فاعل لمكافحة الفقر دون تحديد كافة العوامل المسببة له

وقد ارتبطت مشكلة الفقر في اليمن برباط وثيق مع ضعف الأداء الاقتصادي والذي انعكس بصفة عامة في مجموعة الصعوبات الاقتصادية من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات والضغوط التضخمية وتدهور احتياطات النقد الأجنبي وسعر العملة الوطنية، فضلاً عن الاختلالات الإدارية والتنظيمية التي كانت سائدة قبل انتهاج الدولة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

إطـــار 1-6:

أسبـــاب الفقـــر في اليمـــن

ينجم الفقر عن نمط مركب من عدم المساواة البنيوية في مسؤولية وأدوار جهات ثلاث هي دور الدولة والدور الذي يلعبه القطاع الخاص وأخيراً الدور المناط بالمجتمع المدني والمشاركة الأهلية في إدارة موارد البلاد. وبالتالي، يمكن تحديد ثلاثة مسببات رئيسية لتنامي ظاهرة الفقر في اليمن تتمثل في عدم نجاح استراتيجيات التنمية التي تبنتها الدولة في تحقيق أهدافها وضعف فاعلية اقتصاد السوق بالإضافة إلى هشاشة العمل الأهلي ومحدودية تأثيره.

والحقيقة أن انتهاج الدولة وتبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي تخلت بموجبه عن بعض وظائفها الاجتماعية لتتيح مجالاً أوسع ودوراً أكبر للقطاع الخاص كانت له بصمات واضحة في التأثير على مدى انتشار وحدة الفقر وعلى توسيع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية. ورغم النجاح الذي تحقق بفعل دور القطاع الخاص الهام والمحوري إلاّ أن تنامي دوره والعمل بآليات السوق لم يؤد في اليمن إلى التخفيف من الفقر ولم يستطع كبح جماح ظاهرة الفقر سنة بعد أخرى. فمن المعروف أن الأسواق لا تأبه عادة للبعد الاجتماعي، وتحدث سياساتها أشكالاً جديدة من التهميش

تبرز الأوضاع ضرورة استمرار وتوسيع جهود مكافحة الفقر وبوتيرة عالية

وخاصة لأشد الفئات الاجتماعية حرماناً حيث تعمل على التقليل من إنتاج السلع العامة التي ترتفع تكلفة استعادة الإنفاق عليها في الوقت الذي تزيد عرض السلع ذات المنفعة العامة المنخفضة. ومن الواضح أن النجاح في الأجل البعيد لحزمة السياسات التي يتضمنها برنامج الإصلاح يتوقف على قدرة الدولة على حماية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكثر شرائح وفئات المجتمع هشاشة.

إطار 1-7:

استراتيجية التخفيف من الفقر

نتيجة تبني الدولة برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتعاون مع الدول والمنظمات المانحة وما استتبع ذلك من آثار سلبية على كثير من فئات المجتمع، سعت الحكومة اليمنية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1997 إلى إعداد برنامج لمكافحة الفقر وخلق فرص العمل.

وكذلك، نتيجة تغير توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اتجاه مساعدة الدول النامية وخاصة الأقل نمواً لتجاوز أزمتها الاقتصادية من خلال التخفيف من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم، أصبحت التسهيلات والقروض الميسرة من المؤسستين المذكورتين مشروطة بإعداد وتطبيق استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر. لذلك، باشرت الحكومة اليمنية مناقشة اتجاهات ووسائل العمل ومتطلبات إعداد استراتيجية التخفيف من الفقر ليتم إعدادها على مرحلتين هما:

أ- إعداد الورقة المرحلية للاستراتيجية والتي تمثل إطاراً عاماً.

ب- إعداد الورقة الكاملة للاستراتيجية بصورتها النهائية.

وقد اشتملت الورقة المرحلية التي تم الانتهاء من إعدادها في ديسمبر 2000 على:

- التزام الحكومة بمعالجة مشكلة الفقر من خلال خططها وسياساتها وبرامجها.
- تحليل وضع الفقر في اليمن مع بيان أسبابه ومحدداته.
- إطار استراتيجية التخفيف من الفقر وعناصرها والسياسات اللازم تبنيها واتباعها، بالإضافة إلى تحديد آلية لمشاركة كافة قطاعات المجتمع والمانحين في إعداد الاستراتيجية وكذلك آليات الرقابة والمتابعة.

كذلك، أكدت الحكومة أن السياسات والإجراءات المقترحة للتخفيف من الفقر سوف تترجم في إطار الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005 لتكون جزءاً لا يتجزأ منها، وليرتكز الهدف العام للخطة في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتم بالتالي توجيه الخطة بحيث تعكس محددات وأسس التخفيف من الفقر ولتصبح استراتيجية التخفيف من الفقر جزءاً من عملية إعداد الخطة ومكوناً أساسياً من استراتيجيات وأهداف الخطة.

لا يزال اليمن يصنف ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً في العالم ليس قياساً على متوسط دخل الفرد فحسب والذي سجل انخفاضاً كبيراً ومستمراً في قيمته الحقيقية خلال الفترة 90 - 1995 حتى وصل إلى 357 دولار قبل أن يستعيد بعض ما فقده ويرتفع إلى 465 دولار في عام 2000، وإنما أيضاً استناداً إلى كافة المعايير المتصلة بمستوى معيشة السكان. ويحتل اليمن المرتبة 133 من أصل 162 دولة في عام 1999 وفق تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2001 بدليل تنمية بشرية يبلغ 0.468 مما يجعله من الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

إطار 1-8:

استخدامات دليل التنمية البشرية

نجح دليل التنمية البشرية في إبراز أهميته لتقييم عملية التنمية من خلال تقديمه مقياساً إضافياً للتنمية إلى جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تمكن الدليل من التأثير على وضع سياسات التنمية البشرية. ومن أهم استخدامات الدليل ما يلي:

- حفز النقاش السياسي الوطني: حيث تتمكن الدول من مقارنة أدائها بالنسبة للبلدان، وتستخدم نتائج تقارير التنمية البشرية والتقارير الوطنية في البرلمانات بغرض تحليل وتقييم السياسات.
- إعطاء أولوية للتنمية البشرية: وتساعد مكونات الدليل في تحديد المجالات التي ينبغي للبلدان أن تجعلها ذات أولوية حيث بدأت العديد من الدول في إعداد استراتيجيات للتنمية البشرية بناءً عليها.
- تسليط الضوء على التفاوت داخل البلاد: رغم أن التفاوتات قد تكون معروفة إلا أن دليل التنمية البشرية يبرزها ويمكّن من تصويب توزيع الموارد ويجعل التنمية قائمة على المشاركة.
- فتح آفاق جديدة للتحليل: من خلال اعتماد معايير ومقاييس إضافية للتحليل فضلاً عن إتاحة مقارنات دولية جديدة مثل ترجمة النمو الاقتصادي ترجمة فعالة إلى تنمية بشرية.
- الحوار بشأن المعونة الخارجية: حيث بدأت الدول المانحة تستخدم دليل التنمية البشرية للحوار حول سياسات ومخصصات المعونة.

وتبين قيمة الدليل المرحلة التي قطعها البلد نحو القيمة القصوى البالغة واحد صحيح. ويؤدي تحقيق تقدم في الدليل إلى تخفيض العجز عن تلك القيمة القصوى، في حين يمثل الفارق قصور البلد في مجال التنمية البشرية أي الشوط الذي يتعين على الدولة أن تقطعه. وفي استعراض وضع التنمية البشرية في اليمن، نسلط الضوء على ما تحقق في هذا المجال من خلال عرض التقدم أو الانتكاس في مجال التنمية البشرية وأبعاده الثلاثة المتمثلة في توقع الحياة عند الميلاد والتحصيل العلمي والدخل، ثم قياس الفقر والحرمان البشريين، وأخيراً إظهار التفاوت على مستوى المحافظات.

تحسن مؤشر التنمية البشرية في اليمن نتيجة تركيز التوجه نحو سياسات وبرامج التنمية البشرية

وقد أخذ مؤشر التنمية البشرية بالتحسن خلال السنوات الماضية، والذي يعزى إلى نتيجة العمل على تطبيق سياسات وبرامج شاملة للتنمية البشرية وتوجيه البرامج الإنمائية والإنفاق العام نحو المجالات التي يبرز فيها قصور التنمية البشرية. وقد تطور دليل التنمية البشرية خلال العقد الأخير في اليمن من 0.450 في عام 1990 إلى 0.455 في عام 1997 وإلى 0.489 في عام 2000 نتيجة التأثير المتبادل لمكوناته الثلاثة.

إطار 1-9:

مقارنات دولية حول مستوى التنمية البشرية

حققت مجموعة الدول العربية المصنفة في تقرير التنمية البشرية الدولي تنمية بشرية متوسطة في عام 1999 بدليل يقدّر بـ0.648. وتنقسم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات، تندرج أربع دول ضمن مجموعة التنمية البشرية العالية (قيمة المؤشر تتجاوز 0.8)، وعشر دول تندرج ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة (0.5-0.799)، وأربع دول تعتبر ذات تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.5). وتحتل البحرين الصدارة بدليل 0.824 في حين تقع السودان في أسفل المجموعة بدليل 0.439، والذي يعكس تفاوتاً بيناً بين الدول العربية. وبالإضافة إلى أهمية المقارنة داخل المجموعة الواحدة يمكن إجراء المقارنات مع مجموعات ومناطق أخرى، حيث يظهر أن المنطقة العربية تحتل وضعاً أفضل مقارنة بمجموعة جنوب الصحراء وجنوب آسيا والدول الأقل نمواً، ومكانة أقل عن بقية المجموعات المتمثلة في شرق آسيا والباسفيك وشرق أوروبا والدول الصناعية.

كما تبين اتجاهات الدليل ارتفاع العجز بقدر طفيف خلال السنتين الأولى من تسعينات القرن الماضي وتذبذب قيمته نتيجة تأثير دليل الدخل في منتصف الفترة، ومن ثم أخذت قيمته في الارتفاع بشكل مستمر لينخفض العجز بحوالي 11٪ خلال النصف الثاني من ذلك العقد. ومع التأثير القوي لدليل الدخل طوال الفترة، فإن كلاً من دليل توقع الحياة ودليل التحصيل العلمي قد أظهرا تحسناً مضطرداً خلال الفترة بأكملها مع تأثير أقوى لدليل التحصيل العلمي بسبب الارتفاع الجيد في معدل القيد بالتعليم الاساسي والثانوي والجامعي معاً وفي معدل القراءة والكتابة للبالغين رغم صعوبة إحداث تغير سريع في هذا الأخير نتيجة طبيعته.

يبقى الدخل العامل الرئيسي في التأثير على دليل التنمية البشرية

رسم بياني 1-3: تطور دليل التنمية البشرية ومكوناته 1990 - 2000

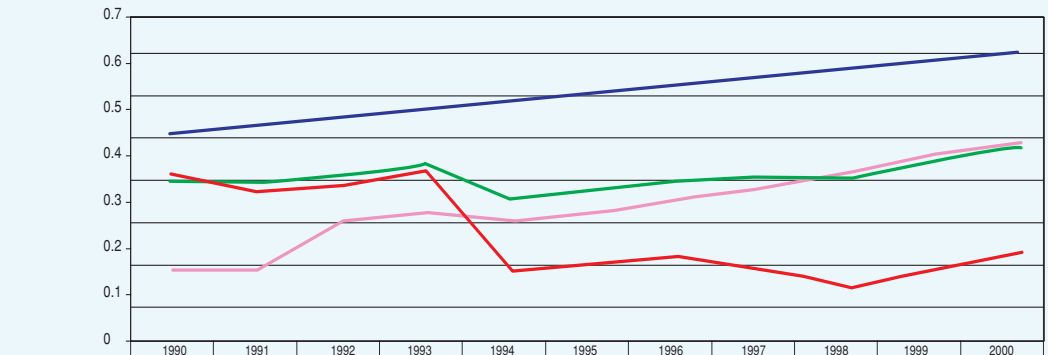

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
دليل توقع الحياة	0.507	0.515	0.523	0.532	0.542	0.552	0.562	0.572	0.582	0.592	0.602
دليل التحصيل العلمي	0.348	0.349	0.404	0.413	0.404	0.414	0.430	0.443	0.460	0.482	0.497
دليل الدخل	0.548	0.438	0.447	0.463	0.348	0.358	0.364	0.349	0.329	0.348	0.369
دليل التنمية البشرية	0.450	0.449	0.458	0.469	0.431	0.441	0.452	0.455	0.457	0.474	0.489

ويمكن تسليط مزيد من الضوء على التقدم الذي تحقق في مجال التنمية البشرية من خلال تقييم أبعادها الأساسية المتمثلة في الدخل والصحة والتعليم. ففيما يتعلق بالدخل والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه وبعد النصف الأول من تسعينات القرن الماضي والتي ارتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 9,836 ريال في عام 1990 إلى 10,679 ريال في عام 1995 وبنسبة 8.6٪ للفترة، استرجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعض قواه وارتفع نصيب الفرد منه إلى 11,757 ريال في عام 2000 محققاً نمواً قدره 10.1٪ للنصف الثاني من الفترة. وقد أدى تطور الناتج المحلي الإجمالي هبوطاً وصعوداً خلال الفترة إلى التأثير المباشر على مستوى التنمية البشرية من خلال أثر الدخل في بقية المؤشرات. ومع أهمية الدخل ودوره في تحقيق تحسن، إلا أنه لا يستطيع منفرداً بأي حال بلوغ مستوى مرتفع من التنمية البشرية.

يعجز ارتفاع الدخل منفرداً عن تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية

إطار 1-10:
التنمية البشرية إعمالٌ للحقوق الإنسانية

إن مستوى المعيشة اللائق والتغذية الكافية، والتعليم والرعاية الصحية، وغير ذلك من المنجزات الاجتماعية والاقتصادية، ليست مجرد أهداف إنمائية فهي حقوق للإنسان متأصلة في حرية الإنسان وكرامته. ولكن هذه الحقوق لا تعني استحقاق الإحسان، بل هي مطالبة ببيئة مواتية وتمكينية تساعد على التخفيف من الفقر.

أما بالنسبة للوضع الصحي، فقد حقق اليمن تقدماً واضحاً في هذا المجال حيث ارتفع توقع الحياة عند الميلاد من 55.4 سنة في عام 1990 إلى 59.3 سنة في عام 1997 وإلى 61.1 سنة في عام 2000 بمتوسط تحسن سنوي يقترب من 1٪، والذي يساوي المعدل المحقق في مجموعة الدول العربية. كما تحسن مؤشرا وفيات الأطفال ووفيات الأطفال دون الخامسة من 75 و105 لكل ألف مولود حي على التوالي في عام 1997 إلى 67.4 و 94.8 في عام 2000. ويعزى هذا التحسن إلى توسيع تغطية الخدمات الصحية من 42٪ في عام 1994 إلى 50٪ في عام 2000، وتوفير مرافق الصرف الصحي حيث ارتفعت نسبة التغطية من 10.6٪ في عام 1994 إلى 35.2٪ في عام 1999. ورغم ذلك ما زالت معدلات الوفيات عالية حتى مقارنة بالمعدلات الإقليمية وبالذات مجموعة الدول العربية التي تتراوح بين 44 لوفيات الأطفال و59 لوفيات الأطفال دون الخامسة، أو حتى بالمعدل العالمي الذي حقق 56 و80 للمؤشرين السابقين على التوالي.

وفيما يتعلق بالتعليم، تمكن دليل التحصيل العلمي من تحقيق تحسن ملموس حيث ارتفع من 0.443 في عام 1997 إلى 0.497 في عام 2000 نتيجة ارتفاع معدل القراءة والكتابة للبالغين من 41.8٪ إلى 47.3٪ خلال الفترة، بالإضافة إلى إظهار تقدم ملحوظ في معدلات القيد بالتعليم في كافة مراحله من 49.2٪ إلى 54.5٪ وبمعدل نمو يقرب من 11٪. وقد تحقق التحسن في معدل الالتحاق لدى الإناث من 31.5٪ إلى 33.1٪.

إطـــــار 1-11:

العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

يختلف ترتيب اليمن حسب دليل التنمية البشرية اختلافاً بيناً عن ترتيبه وفق الدخل. ويلاحظ تراجع اليمن وفق نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مقوماً بالقوة الشرائية المعادلة إلى المرتبة 197 من بين 206 دولة يصنفها تقريـــر التنمية الدولـــي للبنـــك الدولي 2001/2000، مما يشير إلى عدم ترافق النمو الاقتصادي مع تحسن حالة التنمية البشرية. ويعد الإنجاز فيما يتعلق بالتنمية البشرية جديراً بالتقدير نتيجة عدم تمكين تواضع النمو الاقتصادي من التأثير سلبياً على حياة السكان، بعكس وضع دول أخرى كان ترتيبها حسب الناتج القومي الإجمالي أعلى من ترتيبها وفق دليل التنمية البشرية.

جدول 1-4:

دليل الفقر البشري ومكوناته في اليمن (٪)

المؤشر / السنة	1994	2000
أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن	37.6	48.5
سكان لا يحصلون على:		
خدمات صحية	58.0	50.0
مياه مأمونة	61.0	64.0
معدل الأمية بين البالغين (15+ سنة)	59.4	54.8
السكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين	22.4	18.7

وعادة ما ينظر إلى الفقر على أنه نقص الدخل، رغم أن فقر الدخل ما هو إلاّ جزء من الصورة الكاملة. فكما أن التنمية البشرية تشتمل على جوانب أوسع بكثير من الدخل، فإن الفقر كذلك يجب أن ينظر إليه على أنه ذو أبعاد كثيرة. وقد قدمت تقارير التنمية البشرية الدولية مفاهيم وقياسات للفقر والحرمان البشري تأخذ هذه الأبعاد في الاعتبار. ويتناول دليل الفقر البشري الحرمان من ثلاثة أبعاد أساسية هي طول العمر معبراً عنه بالنسبة المئوية للأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين، الحرمان من المعرفة والذي تعكسه نسبة الأمية بين البالغين، وأخيراً الحرمان من مستوى معيشة لائق. ويتكون هذا الأخير من ثلاثة متغيرات تتمثل في السكان الذين لا يحصلون على كل من خدمات صحية ومياه مأمونة بالإضافة إلى نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن. ويقدر دليل الفقر البشري في اليمن لعام 2000 بـ47.0 بناءً على قيم مكوناته والموضحة في الجدول التالي والتي حقق بعضها تحسناً خلال السنوات الأخيرة، فيما احتل اليمن في عام 1999 المرتبة 70 من بين 90 دولة تم تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الدولي 2001 بدليل يبلغ 42.5. ويقتضي تغيير وتعديل هذا الوضع إحداث تحولات كبيرة في الموقف من التنمية البشرية وسياستها، وفي الأدوار التي تلعبها كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني في مسألة التنمية البشرية.

وأخيراً، فإنه لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مستديمة دون اتباع النهج الديمقراطي أو إغفال حقوق الإنسان والمبادئ الحاكمة لها، وهي كلها أمور لازمة لكي يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً، ولكي يتمتع باحترام الذات وبالتمكين والإحساس بالانتماء إلى المجتمع. إن ما حققه اليمن في السنوات الأخيرة في مجال تعزيز النهج الديمقراطي كآلية للحكم وإقرار التعددية السياسية من خلال ضمان إجراء الانتخابات في أوقاتها وبالتحديد انتخابات رئاسة الجمهورية في عام 1999 والانتخابات المحلية في عام 2001، واتباع النهج الاقتصادي الذي يركز على مبدأ التنافس وحرية السوق، وكذلك الإعمال لمبادئ حقوق الإنسان وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، كل ذلك عزز من وضع التنمية البشرية في اليمن. ورغم الانتقادات ووجهات النظر المختلفة حول تلك القضايا والممارسات إلا أنه ينبغي التنويه إلى أنه وفي بلد مثل اليمن الذي يعد من الديمقراطيات الناشئة لا يمكن الوصول إلى النضج السياسي إلا من خلال مواصلة السير والتعلم من التجارب واكتساب الخبرة.

يعزز النهج الديمقراطي والتوجه نحو حرية السوق من وضع التنمية البشرية

التنمية البشرية والبيئة

شهد اليمن كغيره من البلاد النامية نمواً اقتصادياً وتنمية اجتماعية دون أن يكون في حسبانه أهمية الجانب البيئي. ويواجه اليمن حالياً جملة من المشكلات البيئية سواءً على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى قطاعاته المختلفة، في الحضر

والريف على حد سواء. فرغم اتساع مساحة اليمن إلا أن أكثر من 94٪ من هذه المساحة تعتبر أراض قاحلة وضعيفة زراعياً، وتشكل مع تدني معدل الأمطار وتذبذبه وندرة المياه بوجه عام تحدياً أمام سكان الريف لاستغلال الموارد بشكل قابل للاستمرار. ويشتد تركز السكان في المناطق الهشة بيئياً من أراض قاحلة وشبه قاحلة ومنحدرات جبلية وتجمعات عشوائية متناثرة في المدن، وبالتالي يكونون عرضة وبشكل مستمر لمخاطر استنفاد القاعدة الإنتاجية الهزيلة أصلاً، وفي الوقت نفسه يضطرون إلى الاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية لمواجهة متطلبات حياتهم اليومية وهو ما ينعكس في استنزاف موارد المياه، والرعي الجائر، والتحطيب للوقود، والاستخدام الزائد للأراضي الهامشية واصطياد الحيوانات النادرة. ويقوم السكان كذلك، وخاصة في الريف بتلويث البيئة من خلال التخلص العشوائي من المخلفات بأنواعها السائلة والصلبة والغازية، وبالتالي يقعون ضحايا للتدهور البيئي نتيجة عدم قدرتهم على اتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجته.

تبرز علاقة قوية بين الإنسان والموارد الطبيعية ويؤثر كل منهما على الآخر بشكل كبير

ولا تكمن خطورة استنزاف الموارد عند حد تقليل كميتها وزيادة مشقة الحصول عليها فحسب، وإنما كذلك في تأثير هذا الاستنزاف سلباً على توازن النظام الإيكولوجي والذي ينتج عنه أخطاراً بالغة تفتك بالبيئة وتسرّع في تدهورها وتقوّض من إنتاجية العاملين ودخولهم على المدى البعيد. وتتجاوز أهمية وآثار بعض العوامل معيشة سكان الريف مثل مسألة شح المياه حيث تتعرض المياه إلى سحب بمعدلات تزيد عن الإمدادات المتجددة وهو ما ينتج عنه استنزاف المياه الجوفية وملوحة التربة التي تعد في حد ذاتها مشكلة غير بسيطة. ويواجه اليمن نقصاً حاداً في المياه خاصة أن المستخدم للزراعة يصل إلى أكثر من 90٪ بسبب عدم كفاءة نظم ووسائل الري. وإذا أضفنا إلى ذلك أن حوالي 50٪ من الزراعة المطرية تواجه مشاكل تتعلق بالتربة والتضاريس يتضح أن حوالي 90٪ من أراضي اليمن عرضة للتصحر، مما يشير إلى أن بيئة الريف سواء المناطق المطرية أو الهامشية الجافة ستتدهور بشكل كبير مهددة بزيادة الفقر وتراجع

تهدد البيئة الريفية بمزيد من التدهور مما يؤدي إلى توسع الفقر بكافة مظاهره

صحة السكان ونمط معيشتهم، ومن ثم يضطر العديد منهم إلى مغادرة قراهم إلى المدن. ويؤدي التوسع في زراعة القات إلى مشكلات بيئية كبيرة ولا يساعد على الحفاظ على البيئة.

وتتبلور مشكلات بيئية أخرى، وعلى نفس القدر من الخطورة في المدن الرئيسية نتيجة تركز الأنشطة الصناعية والبشرية فيها حيث تعاني هذه المدن من مشكلات عدة أهمها:

- **شح الموارد والاستنزاف العشوائي لها.**
- **النقص الحاد في خدمات الصرف الصحي.**
- **عدم الكفاءة في جمع وتصريف المخلفات الصلبة.**
- **عشوائية تخطيط المدن والافتقار إلى التوازن في التنمية الحضرية.**

ويشكل تلوث الهواء ولا سيما بالرصاص إحدى المشاكل البيئية الخطيرة التي لا يقتصر أثرها على الأحياء الفقيرة حيث يتكدس السكان في مناطق عشوائية تعاني درجة أعلى من التلوث. وتنتشر في تلك الأحياء مشاكل بيئية أخرى كالتلوث الصناعي والصرف غير المعالج ومياه الشرب الملوثة.

وقد أدركت الحكومة اليمنية خطورة هذا الوضع فقامت بالعديد من الإجراءات والسياسات إزاء القضايا البيئية فأعدت خطة العمل الوطنية للبيئة وأناطت مؤخراً بقضايا البيئة إلى وزارة للسياحة والبيئة، وأقامت المشروعات المختلفة والبرامج التي تُعنى بالبيئة والحفاظ عليها سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتنفذ حالياً مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشروعات البيئية تقوم ببعضها منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية بالتعاون مع الحكومة اليمنية وبدعم من بعض المنظمات الدولية. وتهدف هذه المشروعات إلى تعميم الاستخدام الأمثل والمستديم للموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال تتبنى وزارة الزراعة والري بالتنسيق والتعاون مع بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية مشروع المشاركة الشعبية في إدارة الموارد الأرضية. ويقوم برنامج مكافحة الفقر وخلق فرص عمل والممول من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعبر الجمعيات الأهلية في المناطق الريفية بالعمل في

أنشطة تستهدف حماية البيئة والاستخدام المستديم للموارد الطبيعية، وذلك من خلال مشروعات صغيرة تتولاها هذه الجمعيات مثل تربية الحيوانات أو الاصطياد أو المناحل أو المشروعات الزراعية. وتشترط الجمعيات على الأفراد الذي يقيمون ويعملون في هذه المشروعات أن تكون قضايا حماية البيئة وسبل العيش المستديمة ضمن أهداف تلك المشروعات، شأنها في ذلك شأن برامج الإقراض من خلال الصناديق الدوارة التي تقدم للفقراء.

التفاوت والفجوات في أوضاع التنمية البشرية

يظهر التفاوت والفجوات في أوضاع التنمية البشرية أساساً في عدم التكافؤ بين الفقراء والأغنياء، بين الإناث والذكور، بين الريف والحضر، ..الخ. وعادة ما يكون ذلك التفاوت مترابطاً ومتداخلاً مع بعضه البعض مما يؤدي إلى تعزيزه وخلق الفجوات. وتشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 إلى أن العشيرين الأول والثاني من الشرائح الأقل دخلاً والتي تمثل 20٪ من السكان تحصل على 6٪ فقط من إجمالي الدخل وتعكس هذه النسبة قدرة شرائية ضعيفة جداً. وفي المقابل، يحصل الـ20٪ الأعلى دخلاً من السكان على 49٪ من إجمالي الدخل معبرة عن قدرة شرائية مرتفعة. وبصورة عامة، فإن 50٪ من السكان الأقل دخلاً يحصلون على 22.5٪ من إجمالي الدخل، بينما يحصل النصف الآخر من السكان على 77.5٪ من إجمالي الدخل. بمعنى آخر، تعادل القدرة الشرائية للشريحة الأعلى دخلاً 3.5 مرات تقريباً القدرة الشرائية للشريحة الأقل دخلاً والذي يبرز التباين الكبير والفجوة المتسعة في القدرة الشرائية بين الأغنياء والفقراء. ويعكس معامل جيني والذي يستخدم لقياس التفاوت في توزيع الإنفاق أو الدخل ذلك التفاوت رغم أن قيمته لم تتجاوز 0.43 في عام 1998 وانخفضت إلى 0.38 في عام 1999.

ويرتبط تفاوت الدخل والثروة بفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الإنتاجية ونمط الإنفاق، إذ يؤدي ذلك التفاوت إلى تباين معدلات الالتحاق بالمدارس ونسب الإنفاق على الصحة وغيرها. وتظهر نتائج مسح ظاهرة الفقر لعام 1999 زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي في الأسر غير الفقيرة (62.3٪) مقارنة بالأسر الفقيرة (54.8٪)، مع اتساع الفجوة بين الإناث والذكور في الأسر الفقيرة (41٪ للإناث مقابل 69٪ للذكور). ويتدنى الإنفاق على الصحة عموماً والذي لا يتجاوز 2.8٪ من إنفاق الأسرة في عام 1998 مما يضاعف من انخفاض وتباين تغطية الخدمات الصحية حيث تتوفر خدمات الوحدات الصحية لحوالي 36٪ من الأسر غير الفقيرة مقابل 29٪ للأسر الفقيرة. ويظهر هذا التفاوت بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في كافة خدمات القطاع الصحي ويشتد أكثر في المناطق الريفية.

وقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات نحو مزيد من العدالة في توزيع ثمار التنمية والإنصاف بين الذكور والإناث ساعدت بدورها على تضييق الفجوات بين الجنسين في كثير من المجالات. فقد ارتفعت فجوة توقع الحياة لصالح الإناث بنسبة 106.6٪، وانخفضت الفجوة التعليمية ممثلة بالقيد في التعليم الأساسي إلى 52.8٪ والثانوي إلى 35.3٪، بالإضافة إلى ارتفاع مشاركة المرأة إلى 22.7٪ ونسبة المشتغلات إلى 25.7٪ من إجمالي المشتغلين مما ساعد على انخفاض فجوة قوة العمل إلى 31.1٪. ويؤدي انحسار التفاوت بين الجنسين إلى تحسن دليل تنمية النوع الاجتماعي البالغ 0.410 في عام 1999 وفق تقرير التنمية البشرية الدولي 2001، والذي وضع اليمن في المرتبة 131 من بين 146 دولة تم تصنيفها. ويقدر دليل تنمية النوع الاجتماعي لعام 2000 بـ 0.428 مقابل 0.129 لدليل تمكين النوع الاجتماعي. وقد أظهر الدليل الأخير بمؤشراته الثلاثة (المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء، نسبة المشتغلات بالأعمال الإدارية والتنظيمية، نسبة المشتغلات بالأعمال المهنية والفنية) تحسناً بسيطاً في اثنين من تلك المؤشرات فيما بقي نصيب المرأة من إجمالي المقاعد البرلمانية البالغ عددها 301 مقعداً ثابتاً لم يتجاوز مقعدين للفترة (1997-2003) وبنسبة تمثيل ضئيلة جداً لا تبلغ حتى 1٪. ويبين مؤشر الوظائف التي تشغلها المرأة في الجهاز الإداري للدولة نمو تلك النسبة من 8.4٪ في عام 1994 إلى 15.8٪ في عام 2000،

تبرز بيانات الدخل والإنفاق تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخل والثروة

مازالت تفاوتات النوع الاجتماعي تتطلب جهوداً حثيثة لجسر الفجوة

في حين أبدى مؤشر المشتغلات بالأعمال المهنية والفنية تحسناً طفيفاً رغم استمراره عند نسبة هزيلة تقدر بحوالي 1.2٪ في عام 2000 مقارنة بحوالي 1.1٪ في عام 1994.

واتجه دليل تنمية النوع الاجتماعي للتقارب مع دليل التنمية البشرية، رغم أن ترتيب اليمن في دليل تنمية النوع الاجتماعي يقل بعشر مراتب عن دليل التنمية البشرية. ومع ذلك، طالما بقي دليل تنمية النوع الاجتماعي دون قيمة دليل التنمية البشرية فإن ذلك يعكس أن الإنجازات التي تحققت للمرأة في كافة المجالات ما زالت دون المزايا التي استفاد منها الرجال، وبالتالي يعبر عن استمرار انعدام المساواة.

أتسعت التفاوتات الإقليمية في العديد من المجالات

وبالنسبة للتفاوت بين الريف والحضر وبين المحافظات، فقد ساهم اتساع رقعة اليمن وتأخر جهود البلاد في مضمار التنمية إلى السبعينات من القرن الماضي بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهم في خلق تباين واضح بين الريف والحضر وبين المحافظات في أغلب المؤشرات، والتي تبرز تنمية أعلى في الحضر وحرماناً أكبر في المناطق الريفية. وتظهر البيانات اتساع التفاوت بين الحضر والريف في مجال المياه والصرف الصحي والكهرباء. وقد بلغ التوسع في التغطية من المياه والكهرباء في الريف خلال الفترة 1995-2000 نحو 13٪ و 24٪ على التوالي، بينما ارتفعت تغطية المياه في الحضر بحوالي 38٪ والتغطية الإجمالية للكهرباء بحوالي 64٪ خلال الفترة نفسها. وكذلك الوضع بالنسبة للصرف الصحي حيث ارتفعت نسبة المساكن المستفيدة من خدماته في الحضر بزيادة إجمالية تقدر بحوالي 139٪ خلال الفترة وزاد عدد المستفيدين من 448 ألف نسمة إلى نحو 1.1 مليون نسمة، فيما ظل الريف كما هو عليه دون أية شبكة للصرف الصحي.

وبالنسبة للأمية وحالة الالتحاق بالتعليم الأساسي فكانت الزيادة لصالح الريف، فقد ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بـ 4.6 نقطة مئوية في الريف بينما انخفض في الحضر بـ 5.4 نقطة مئوية مما قلص من درجة التفاوت بين الحضر والريف. كذلك، انخفض معدل الأمية في الحضر بحوالي 8.4 نقطة مئوية مقابل حوالي 10 نقط مئوية في الريف.

ومع ارتفاع نسبة الفقر في اليمن تظهر مؤشرات مسح ظاهرة الفقر لعام 1999 تفاوتاً كبيراً بين المحافظات والمديريات حيث تنخفض نسبة فقر الغذاء عن 20٪ من إجمالي الأسر في خمس محافظات، وتتراوح النسبة بين 20-30٪ في تسع محافظات، في حين تتجاوز 30٪ في ست محافظات. وتتراوح فجوة وحدة الفقر بين 11-18٪ وبين 5-14٪ على التوالي في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقر، مقارنة ببقية المحافظات التي تراوحت فيها فجوة الفقر وحدته بين 3-10٪ و2-6٪ على التوالي، مما يعني ارتفاع معاناة الفقراء بسبب تشتت الأسر وبعدها عن خط الفقر.

رسم بياني 1-4:

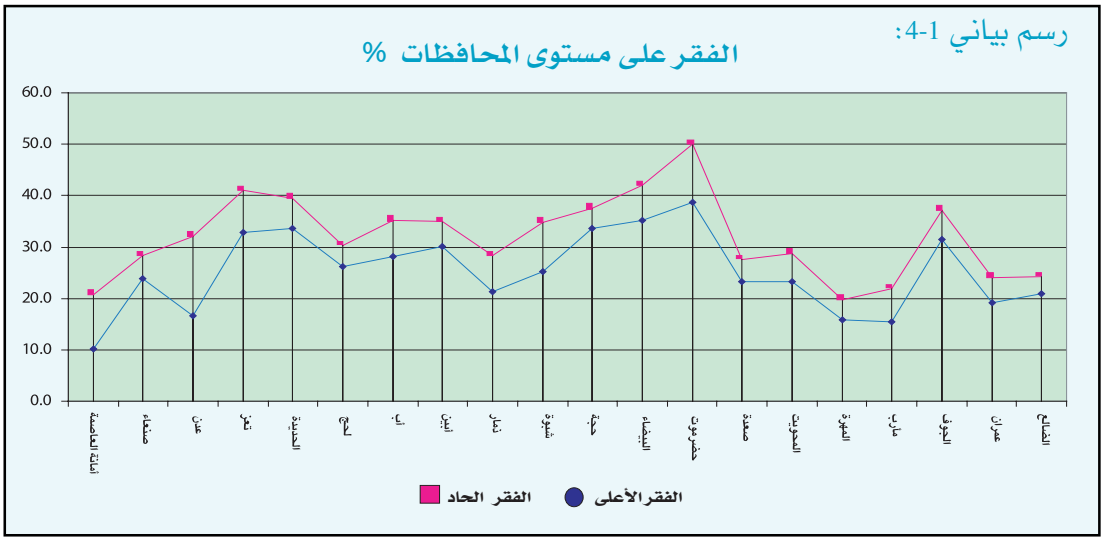

الفصل الثاني
المجتمع المدني: النشأة، التطور والبناء المؤسسي

الفصل الثاني
المجتمع المدني: النشأة، التطور، والبناء المؤسسي

أولاً: النشأة والتطور

مفهوم المجتمع المدني

يشير المجتمع المدني من حيث المفهوم إلى معنيين، يبين الأول معنى عام يعكس الطبيعة المدنية التي تميز كل من الدولة والمجتمع حيث يشير إلى دولة المؤسسات ذات الاطار التعاقدي والذي يمنح الأفراد كياناً مستقلاً. ويعبر هذا المعنى عن مجتمع يقوم على سيادة الشعب وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة. أما المعنى الخاص للمجتمع المدني فيشمل مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية وغير الهادفة إلى الربح والتى تشكل وسائط اجتماعية طوعية الانتماء بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة).

إطـــار 1-2:

دلالات المجتمع المدني

تتباين استخدامات ودلالات مفهوم المجتمع المدني وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والايديولوجية. ومع ذلك، فهناك قدر كبير من الاتفاق على القواسم والخصائص المشتركة للمصطلحات الدالة على المجتمع المدنى وأهمها ما يلي:

المجتمع الاهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع المعفي من الضرائب، المنظمات الخاصه التطوعية، القطاع الاتحادي، القطاع غير الهادف الى الربح، وأخيراً منظمات التنمية المحلية.

ويرتبط وجود المجتمع المدني بعدد من الأسس القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية وبفلسفته المستندة إلى المصادر الدينية والأخلاقية والمدنية التي تتضمن مجموعة القيم اللازمة لنشاطه والتي تختلف وتتباين مع القيم القبلية والعصبوية ومع مبادئ اقتصاد السوق وقيم النظم الشمولية. وتشكل قيم المجتمع المدني المحفز والدافع لانخراط الأفراد في مؤسسات مدنية بناءً على التطوع والمشاركة والتضامن والمساندة واحترام الغير والتسامح الخ...، والتي بدورها تشكل سنداً اجتماعياً لتحسين واقعهم وإشباع حاجاتهم وحل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم.

تمثل مؤسسات المجتمع المدني وسائل لتمكين الأفراد وتحقيق مصالحهم

ويعتمد المجتمع المدني في تطوره وتوسيع أنشطته على الطبقه الوسطى التي تعتبر الحامل الاجتماعى له، والتي تمثل نتاج التحديث في المجتمع خلال العقود السابقة والأكثر إدراكاً ووعياً بقضايا الديمقراطية والتنمية. وتتسم الطبقة الوسطى بالمرونة والديناميكية وتتميز عن القوى التقليدية (القبلية والعشائرية) بارتفاع مستوى التعليم وبمشاركتها في النشاط الاقتصادي الحديث واستيعابها لمجريات وقواعد العمل السياسي.

مجالات نشاط المجتمع المدني

يتولى المجتمع المدني مهمة تنظيم الفاعلين اجتماعياً من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة وتخلق بينهم آليات تضامنية. وتنشأ وتتطور مؤسسات المجتمع المدني على أساس من العمل التطوعي والمبادرات الذاتية المستندة إلى كل من المصلحة الخاصة والمشتركة. وينشط المجتمع المدنى فى مجالات متعددة ليمارس دوره – كقطاع ثالث – إلى جوار كل من الدولة والقطاع الخاص، وهو ما يظهر العلاقات التكاملية في الأنشطة والأدوار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للمجتمع المدني فلسفته التي تتباين وأسلوب الدولة أو القطاع الخاص.

إطـــار 2-2:

أهمية دور منظمات المجتمع المدني

يفترض في منظمات المجتمع المدني أن تقوم بأعمال ومهام تحديثية في المجتمع، وأن تتصف بالتخصص في النشاط، والوضوح في الأهداف والبرامج، والشفافية في العمل، وبالفاعلية والإنجاز، وأن يكون عملها مرتبطاً بحاجات المجتمع لتحوز على قبول أفراده. كما ينبغي أن تساعد على بلورة مفهوم المواطنة الكاملة بحقوقها المدنية والسياسية، وتعزيز قدرات الأفراد لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في مختلف الأنشطة.

وبوجه عام، يمكن تحديد ثلاثة مجالات لنشاط المجتمع المدني هي:

* **المجال الرعائي الخدمي** والذي يستهدف الفئات الفقيرة فى المجتمع. ويعتبر هذا المجال النشاط التقليدي والأسهل من حيث إدارته وتنفيذه، ويتوافق مع محدودية الخبرات والمهارات لدى القيادات والعاملين في المؤسسات الأهلية، فضلاً عن أهميته لمواجهة تنامي الفقر واستمرار تدني مستويات المعيشة في الدول النامية.

* **مجال الحقوق** وأبرزها حقوق الانسان بالمفهوم العام والذي يربط هذه الحقوق بمختلف مجالات الحياة (حقوق سياسية، حقوق اجتماعية، حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحق فى التنمية، محاربة الفقر). وتركز أنشطة المجتمع المدني في هذا الجانب على رفع مستوى الوعي الحقوقي والسياسي لمختلف الفئات الاجتماعية، وتمكينها من الدفاع عن مصالحها والتعبير عن آرائها وقضاياها، ونشر ثقافة سياسية تبلور وعي الأفراد حول ممارستهم للديمقراطية.

إن إعمال حقوق الإنسان في المجتمع يتطلب البدء بالتوعية الحقوقية لمختلف فئات المجتمع

إطـــار 2-3:

حقوق الإنسان

اتبعت التنمية البشرية وحقوق الإنسان حتى العقد الأخير مسارين متوازيين من حيث المفهوم والعمل على حد سواء، حيث سيطر على مسار أحدهما إلى حد كبير خبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع وواضعو السياسات، بينما سيطرت على المسار الآخر العناصر الناشطة سياسياً والمحامون والفلاسفة. وكان الفريقان يروِّجان استراتيجيات متباعدة فيما يتعلق بالتحليل والعمل حيث كان الفريق الأول يدعو إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، بينما يدعو الفريق الثاني إلى ممارسة الضغط السياسي وإلى الإصلاح القانوني والتساؤل الأخلاقي من ناحية أخرى. ولكن الآن، ومع التقارب بين الإثنين من ناحية المفهوم والعمل على السواء، تضيق الفجوة بالنسبة لجدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان، ويتزايد الدعم السياسي لكل منهما وتتاح فرصة جديدة لإقامة شراكات وتحالفات.

تقرير التنمية البشرية الدولي 2000

* **المجال التنموي** وهو من أهم المجالات التي تدعم جهود الدولة للتسريع في تحقيق التنمية خاصة أن مؤشرات الدول النامية في هذا الجانب ما زالت تعكس ملامح التخلف والحرمان. وترتبط معظم أنشطة العمل الأهلي في هذا المجال بقطاعات التنمية البشرية. وتستطيع الدولة إذا ما خلقت علاقات إيجابية مع المجتمع المدني وتفهمت أهمية دوره أن تحقق معه قفزة نوعية في حقل التنمية البشرية.

إطـــار 2-4:

العوامل المؤثرة في نشاط المجتمع المدني

ترتبط العوامل المؤثرة في نشاط المجتمع المدني بمجمل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في الدولة والمجتمع، والتي تتمثل في خصائص السكان، مستوى التعليم، حجم قوة العمل وتوزيعها ومستوى التشغيل، مشاركة المرأة في العمل، تغطية الخدمات الاجتماعية، نسبة الحضر، مستوى التنمية البشرية في البلاد عموماً وعلى مستوى الريف والحضر وفي كل محافظة تحديداً، متوسط دخل الفرد، نسبة السكان تحت خط الفقر، فضلاً عن خصائص النظام السياسي وانعكاساته على المجتمع المدني. وتتأثر فعالية مؤسسات المجتمع المدني كذلك بعدد من المحددات هي:

- **المحددات القانونية** حيث تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وتمارس أنشطتها وفقاً لها، وتترك أثرها في توسيع نشاط المؤسسات أو إعاقة نموها وتطورها.
- **توجهات الدولة وسياساتها** فالمتغيرات السياسية والاقتصادية وطبيعة النظام السياسي ومدى انفتاح الدولة وتقبلها لأنشطة المجتمع المدني تكون إما حافزة ومساعدة للعمل الأهلي أو تكون معوقة له.
- **التمويل** والذي يلعب دوراً أساسياً في تنشيط العمل الأهلي خاصة في مراحله الأولى.
- **التدريب والتأهيل لقيادات العمل الأهلي** خاصة أن حجم النشاط الأهلي ومقدار فاعليته أصبح يتطلب الإعداد معرفياً ومهاراتياً وفقاً لفلسفة وثقافة المجتمع المدني.
- **تقبل المجتمع لمنظمات المجتمع المدني** ودورها والذي من شأنه رفع درجة تفاعل المجتمع مع هذه المنظمات خاصة إذا ما أدرك الأفراد ولمسوا نتائج نشاطها.
- **العوامل الخارجية** والتي تتمثل في الدعم القانوني والسياسي استناداً إلى الاتفاقيات الدولية الداعمة للمجتمع المدني في سياق المساندة العامة للتحول الديمقراطي واتساع مجال الحريات، فضلاً عن إمكانية نقل الخبرات والمهارات في إطار التنسيق المشترك بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

نشأة المجتمع المدني الحديث في اليمن

جعلت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سيطرت لردح طويل من الزمن على اليمن، جعلت منه مجتمعاً يتصف بخصائص مرحلة ما قبل التحديث، وهي مرحلة تغيب عنها مؤسسات المجتمع المدني لعدم توفر مبررات وظروف وجودها،

والخدمات الحديثة في مجالات التعليم والصحة، فضلاً عن انتفاء النشاط الاقتصادي الحديث المولد للطبقات العاملة والوسطى وما يصاحبه من بنية أساسية. وقد سار المجتمع المدني الحديث في نشأته وتطوره خلال القرن العشرين بثلاث مراحل تمثل بذاتها مراحل بناء الدولة اليمنية الحديثة. وتختلف تلك المراحل فيما يتعلق بالمحددات التي تعكس سمة كل مرحلة. فالمرحلة الأولى والبدايات المبكرة للمجتمع المدني ظهرت أثناء فترة ما قبل الاستقلال والثورة حين كان اليمن يعاني من التشطير في ظل نظامين متمايزين، نظام ملكي وراثي في شمال الوطن، وحكم استعماري سلاطيني في الجنوب. واتصفت تلك المرحلة بغياب مظاهر التحديث اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في غالبية مناطق اليمن باستثناء مدينة عدن الواقعة تحت الاستعمار البريطاني التي شهدت انفتاحاً وتطوراً فى جميع المجالات لم تعرفه المدن اليمنية الأخرى حيث بدأت تتأسس جمعيات خيرية ودينية وأندية اجتماعية وثقافية، لتتطور الظاهرة فيما بعد إلى إنشاء نقابات وأحزاب سياسية وإصدار صحافة مستقلة.

إطـــار 2-5:

مراحل تطور المجتمع المدني الحديث في اليمن

مر المجتمع المدني في اليمن في نشأته وتطوره عبر مراحل ثلاث هي:

مرحلة الدعوة إلى بناء الدولة الحديثة حيث بدأت ملامح المجتمع المدني تتبلور وخاصة في منتصف خمسينات القرن العشرين.

مرحلة الدولة الوطنية الحديثة والتي عرفت وجود نظامين سياسيين متباينين (الدولة الشطرية 62-1990). واتسمت المرحلة بقيادة الدولة لعملية التحديث والتنمية بالإضافة إلى دورها في دعم وتكوين مؤسسات المجتمع المدني. ورغم أن كلا النظامين كانت له أساليب متعددة في التعامل مع المجتمع المدني فإنهما تماثلا في رفض التعددية السياسية والفكرية، وما أدى إليه ذلك من السيطرة على نشاط المجتمع المدني وربطه بمؤسسات الدولة الرسمية بشكل أو بآخر.

مرحلة دولة الوحدة (1990 **وحتى اليوم**) والتى اتسمت بتبني الديمقراطية والتعددية السياسية والإقرار عبر نصوص دستورية وقانونية بحق المجتمع في أن ينظم نفسه في مؤسسات أو منظمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وباستقلالية عن الحكومة. وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كمياً ونوعياً لنشاط المجتمع المدني.

وظهرت خلال تلك الفترة في شمال اليمن بعض المنظمات الأهلية في هيئة جمعيات أدبية وثقافية كغطاء لعملها السياسي ومعارضة الحكم الذي كان يفتقد للأسس الحديثة للدولة ويمنع تأسيس الجمعيات والمنظمات. لذلك، اتجهت الحركة الوطنية حينذاك إلى مدينة عدن لتأسس حركة معارضة وتنوير ساهمت في التهيئة والإعداد للثورتين اليمنيتين وجلاء الاستعمار.

ولما كان معظم اليمنيين العاملين فى مدينة عدن من أبناء الريف وخاصة ريف شمال اليمن، فإن امتهانهم أنشطة اقتصادية حديثة تطلب منهم العمل على إنشاء أشكال مؤسسية حديثة يسمح بها النظام الاستعماري لتوفر لهم آليات تضامن وتعاون وتخلق لهم قنوات للتعبير عن قضاياهم ومتطلباتهم الوظيفية. ورغم أن إنشاء تلك الجمعيات عبّر عن وعي وإدراك للواقع الجديد في مدينة عدن، إلا أن تلك الأشكال المؤسسية ارتبطت إلى حد ما بانتماءات الأفراد القبلية والقروية حيث تأسست جمعيات تضم كل منها جماعة من المهاجرين من منطقة ما وتسمى باسم منطقتهم أو قبيلتهم. كما كان لتشجيع النظام في عدن الجاليات غير اليمنية على إنشاء جمعيات ونواد تقدم خدمات حصراً لأعضائها دور ودافع لتأسيس جمعيات مماثلة لليمنيين.

مثلت الجمعيات التي تأسست في عدن آليات تضامن وتعاون وقنوات للتعبير عن الرأي والمصالح

ورغم أن بعض منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة قد نشأت استناداً إلى تكتل اجتماعي أو ثقافي يتمحور حول القبيلة أوالقرية أوالمنطقة، فإن ظهور الأحزاب والنقابات وبروز أهميتها وفاعليتها منذ منتصف الخمسينات قد تمكن من تجاوز الانتماءات والمرجعيات التقليدية وتم ربط أنشطة المجتمع المدني بمطالب وأنشطة عامة تدور حول بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية وضمان المساواة. وتبنت تلك المنظمات خطاباً يدعو إلى الولاء للوطن باعتباره مرجعية عامة تسمو فوق العصبيات الضيقة والمطالبة بالاستقلال في الجنوب وتغيير نظام الحكم وإقامة دولة حديثة في الشمال، بالإضافة إلى حق التصويت والترشيح للانتخابات فى عدن والذي منعه الاستعمار عنهم.

تجاوزت الأحزاب والنقابات التي أنشئت الانتماء والمرجعية التقليدية ولتتبنى خطاباً وطنياً عاماً

جدول 2-1:

الأندية والجمعيات ذات الطابع القبلي والقروي

النادي أو الجمعية	القبيلة / المنطقة /القرية
نادي الاتحاد الشيباني	بني شيبة
نادي الاتحاد العبسي	الأعبوس
نادي الاتحاد الصلوي	الصلو
نادي الاتحاد العريقي	الأعروق
نادي الاتحاد العديني	العدين
نادي الاتحاد القرشي	القريشة
نادي الاتحاد الذبحاني	ذبحان
نادي الاتحاد الأغبري	الأغابرة
نادي الاتحاد الشوافي	الشويفة
نادي الاتحاد الزريقي	الزريقة
نادي الاتحاد الأصبحي	الأصابح
نادي الاتحاد القراضي	الأقروض
نادي الشعب اللحجي الاجتماعي	لحج
جمعية بني حماد الخيرية	بني حماد
جمعية اتحاد المقاطرة	المقاطرة
جمعية اتحاد دثينة	دثينة
جمعية أهالي دبع	دبع
جمعية النور لشباب الأخمور	الأخمور
جمعية الشباب الحكيمي	الأحكوم
جمعية أبناء الضالع الخيرية	الضالع
جمعية الاصلاح اليافعية	يافع
الجمعية الوطنية الحضرمية	حضرموت
الجمعية التعاونية للقبيطة	القبيطة واليوسفين
الجمعية الخيرية لأبناء العزاعز	العزاعز

كما بادرت المرأة اليمنية في مدينة عدن ومنذ مطلع الستينات بالانضمام إلى المنظمات السياسية وتأسيس منظمات نسوية غير حكومية. وتعتبر «جمعية المرأة العربية» التي تأسست في عام 1960 أول منظمة يمنية غير حكومية تنشط في مجال وقضايا المرأة. ورغم ذلك، لم تول منظمات المجتمع المدني خلال تلك الفترة حقوق المرأة في المواطنة المتساوية سوى اهتمام محدود بسبب انشغال المجتمع آنذاك بقضية مركزية تتمثل في التحرر من الاستعمار. وساهم في تعزيز ذلك الوضع التأثير القوي للبنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة وتأثيرها على نشاط واهتمامات المجتمع المدني.

لم تتمكن منظمات المجتمع المدني من إيلاء قضايا المرأة القدر الكافي من الاهتمام

وقد برزت الدولة الوطنية الحديثة عقب ثورة 26 من سبتمبر 1962 في شمال اليمن وثورة 14 أكتوبر 1964 ثم جلاء المستعمر في 30 من نوفمبر 1967 من جنوب اليمن. وقد قام نظامان سياسيان في كل من شطري اليمن لكل منهما فلسفته السياسية والأيديولوجية رغم اجتماعهما على فكرة الحزب الواحد في قيادة الدولة. وحظرت التعددية السياسية والحزبية في الشطر الجنوبي تحت مبرر الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية والحفاظ على التوجهات التقدمية للثورة، وفي الشطر الشمالي بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية المجتمع من الصراع والانقسام ولتعارضها مع الدين الإسلامي.

إطار 2-6:

العوامل التي ساعدت على نشأة المجتمع المدني

العوامل الداخلية التي ارتبطت بمسار تطور الدولة الحديثة، وأهمها:

- دورالحركة الوطنية والمهاجرين في مرحلة ما قبل الاستقلال.
- رغبة الأفراد في العمل والمشاركة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً باستقلالية عن الدولة ومركزيتها.
- تأسيس الجمعيات والمنظمات بدافع الحاجة وبسبب انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي وغلو آليات السوق تجاه غالبية السكان من محدودي الدخل.
- تنامي مطالبة الطبقة الوسطى بالديمقراطية وممارسة أدوار سياسية واجتماعية تتلاءم مع دورها الوظيفي والاداري.
- إدراك السلطة ضرورة تجاوز مرحلة عدم الاستقرار التي استمرت طيلة فترة التشطير وتبني الديمقراطية كآلية لتصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- رافقت إصلاح الوضع الاقتصادي آثار سلبية على معيشة غالبية السكان، وبالتالي تطلب إنجاح التنمية المستديمة والإسراع بها في ظل محدودية موارد الدولة إشراك المجتمع وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية من خلال منظمات المجتمع المدني.

العوامل الخارجية والتي ترتبط بالتحول الديمقراطي في كثير من دول العالم وتزايد اندماج اليمن في النظام العالمي، وأهمها:

- أفرزت المتغيرات الدولية المرتبطة بالعولمة اهتماماً دولياً لدعم التحول الديمقراطي وتشجيع نشاط المجتمع المدني حيث ذهبت الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى ربط المساعدات بالتطور الديمقراطي وبناء المجتمع المدني واحترام حقوق الانسان.
- توقيع اليمن ومصادقته على عدد من الاتفاقيات الدولية يعكس نهج الدولة والتزامها بتطوير النظام السياسي واحترام حقوق الانسان وتوسيع مساحة الحريات العامة ومنها حق تأسيس منظمات أهلية.
- توفر الدعم المالي الخارجي للمؤسسات غير الحكومية المحلية من جهات عديدة بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشط وتعمل في نفس المجال ويتواجد بعضها في اليمن.

وترتب على ذلك غياب الديمقراطية واحتواء منظمات المجتمع المدني التي تم دعم تأسيسها من منظمات مهنية ونقابية ونسائية وشبابية والتي افتقدت الاستقلالية في الإدارة والتمويل والممارسة نتيجة ربطها بأجهزة الدولة أو تكثيف مراقبتها بالإضافة إلى حظر التعددية الحزبية. وضمن ذلك السياق، اتجهت الدولة الوطنية إلى تنمية المجتمع من خلال خطط تنموية تنفذ مركزياً، في حين تطلبت مشاركة المجتمع توجيه سياسة الدولة نحو حشد وتعبئة الجهود الأهلية سواء من خلال مؤسسات أهلية أو رسمية. وقد تركت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها الثورة آثاراً واضحة على أوضاع المرأة اليمنية وعلى مواقف الرجال نحوها، رغم تباين التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للشطرين فيما يتعلق بقضايا المرأة حيث كان الشطر الجنوبي أكثر تحرراً تجاه تلك القضايا من الشطر الشمالي.

واتجه المجتمع إلى تنظيم مشاركته الشعبية خلال تلك الفترة من خلال أطر مؤسسية أهلية تعمل مع الدولة لانجاح برامج وخطط التنمية. وتمثل تجربة جمعيات التعاون الأهلي للتطوير (75-1985) أحد الإطر الناجحة التي كان لها دور فعال في تنمية وتحديث المجتمع وخصوصاً المناطق الريفية عن طريق إنشاء الطرق والمدارس والمستوصفات وربط تلك المناطق بمشاريع الكهرباء والمياه. وقد ساعد على نجاح دورها طبيعة المرحلة وفورة الحماس الشعبي حيث كان شعار الدولة والمجتمع «مكافحة الفقر والتخلف». وكان للمغتربين اليمنيين وخاصة في دول الخليج العربي دور هام في دعم التنمية ورفد الاقتصاد الوطني بالتحويلات والتي شكلت أهم مورد للنقد الأجنبي.

إطار 2-7:

أسباب تراجع دور التعاونيات الأهلية للتطوير

- ضعف البناء المؤسسي وغياب الإدارة الحديثة المعتمدة على الكوادر المؤهلة والقائمة على المحاسبة والشفافية.
- تشديد ونمو مركزية الإشراف على الهيئات التعاونية ومن ثم ربطها بالدولة بشكل مباشر تنفيذاً للقانون رقم 12 لعام 1985 والذي جعل منها مجالس محلية تتبع الحكومة.
- تسييس العمل التعاوني الأمر الذي جعل من الهيئات التعاونية ساحة للخلاف وللصراعات الحزبية غير المعلنة التي أدت إلى انشقاقات عديدة أثرت سلباً على عملها.
- تجميد النشاط التعاوني في عام 1990 بانتظار إصدار قانون ينظم العمل التعاوني في اليمن الموحد.

وشهدت الفترة تطوراً ملحوظاً في مجالات التعليم والصحة والبنى الأساسية، وتزايد عدد المتعلمين الموظفين في أجهزة الدولة. كما تنوعت وتعددت المهن والوظائف وتضاعف التحاق الإناث بالتعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل، ونمت الهجرة الداخلية نحو المدن والهجرة إلى خارج البلاد وخاصة إلى دول الخليج العربي؛ كل ذلك خلق طبقة وسطى يكبر حجمها باضطراد لتشكل الحامل الاجتماعى للمجتمع المدني الحديث في اليمن.

إطار 2-8:

الطبقة الوسطى وآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي

أدت عملية التحديث والتنمية خلال العقود الماضية إلى تكون طبقة وسطى حديثة. ويمكن قياس حجمها وأنشطتها بالرغم من عدم نضوجها وتبلورها كطبقة مكتملة شروط التكوين. وتعتبر هذه الطبقة أهم نتاج لعمليات التحديث والتنمية فى اليمن ولا تزال تتسع رغم تأثرها سلبياً جراء برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي وسياساته الانكماشية. ويتوقع توسيع أنشطتها الأهلية خاصة بعد اعتماد الشراكة مع الدولة في تحقيق التنمية المستديمة.

وفى دولة الوحدة حيث أقر النظام السياسي بالتعددية السياسية وحق المجتمع فى تنظيم نفسه واتسعت مجالات الحرية العامة، أصبحت الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة إلى حد كبير ومنحت المؤسسات الأهلية حق العمل المستقل، وبالتالي نشأت وظهرت إلى السطح عشرات الأحزاب والجمعيات والمنظمات الأهلية. وقد مارست الدولة منذ بداية تسعينات القرن الماضي دوراً إيجابياً في إعادة صياغة دور المنظمات الأهلية وتشجيع أنشطتها وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات وتعزيز التنمية المحلية التي تأثرت بالتحول نحو اقتصاد السوق. ومن ناحية أخرى، شكل ظهور منظمات حقوق الانسان نقلة نوعية في طبيعة العمل الأهلي. وتكمن دلالة ذلك فى المتغيرات التى تعبر عن ملامح الحداثة السياسية فى الدولة والمجتمع والذي يضع اليمن ضمن دول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى في العالم.

ساهمت الدولة في بلورة دور منظمات المجتمع المدني في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

تطور ومجالات المجتمع المدني في اليمن

تتعدد وتتنوع أنشطة منظمات المجتمع المدني في اليمن خاصة بعد أن أظهر واقع حال المجتمع المدني منذ عام 1990 نمواً واضحاً في الحجم

رغم تضاعف أعداد منظمات المجتمع المدني إلا أن عددها ونشاطها مازال محدوداً مقارنة بحجم السكان

وفي مجالاته نتيجة التحولات السياسية التي ارتبطت بإعلان دولة الوحدة في عام 1990 والتي خلقت مناخاً ليبرالياً أفرز عشرات الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات ومراكز الأبحاث والمعلومات. وتضاعفت لذلك منظمات المجتمع المدني عشرة أضعاف ليبلغ عددها 2,786 منظمة في عام 2000 مقابل 286 في عام 1990. ورغم النمو الكبير لعدد منظمات المجتمع المدني في اليمن خلال العقد الأخير، إلا أن هذا العدد ما زال محدوداً مقارنة بحجم السكان.

جدول 2-2:

نمو منظمات المجتمع المدني في اليمن

العام	العدد
1990	286
1991	93
1992	175
1993	159
1994	61
1995	121
1996	123
1997	61
1998	348
1999	495
2000	399
غير محدد العام	465
الإجمالي	2,786

وشكل التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص دافعاً لتفعيل دور المشروعات الخاصة الفردية والجماعية، خاصة أن ذلك التحول قد ترتبت عليه آثار قوية على الطبقة الوسطى وعلى محدودي الدخل مما دفع إلى تكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تنشط في مجال التنمية المحلية وفي تقديم الخدمات للفقراء والفئات الأكثر تضرراً من اقتصاد السوق. وتسعى تلك التنظيمات أيضاً إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتمكين الأفراد والجماعات من إشباع احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة.

وانعكاساً لمجمل الظروف والأوضاع، تنشط غالبية تلك المؤسسات في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية (1242 جمعية) ومحو الأمية والأمومة والطفولة (96 جمعية) والتعاونيات (661 جمعية). وتمارس معظمها أنشطتها في إطار مكاني محدود كالمجتمع المحلي، مع ضعف تواجدها وانتشار خدماتها في الريف حيث تقطن غالبية السكان والفقراء. وتكرر كثير من الجمعيات أنشطة بعضها البعض وأحياناً لنفس الفئات المستهدفة. وقد ظهرت منظمات نوعية لم تكن معروفة من قبل مثل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحماية الآثار والبيئة، ومكافحة العنف ضد المرأة، ورعاية اللاجئين والعائدين، فضلاً عن تزايد الجمعيات النسائية. كما أنشئت جمعيات تعمل في مجال الإعاقة (43 جمعية) وأخرى تعمل في رعاية العائدين من المهجر (6 جمعيات) واللاجئين (جمعيتان فقط). وإن كانت هاتان

رسم بياني 2-1:

مستوى انتشار المجتمع المدني في بعض الدول العربية (منظمة لكل 10,000 نسمة)

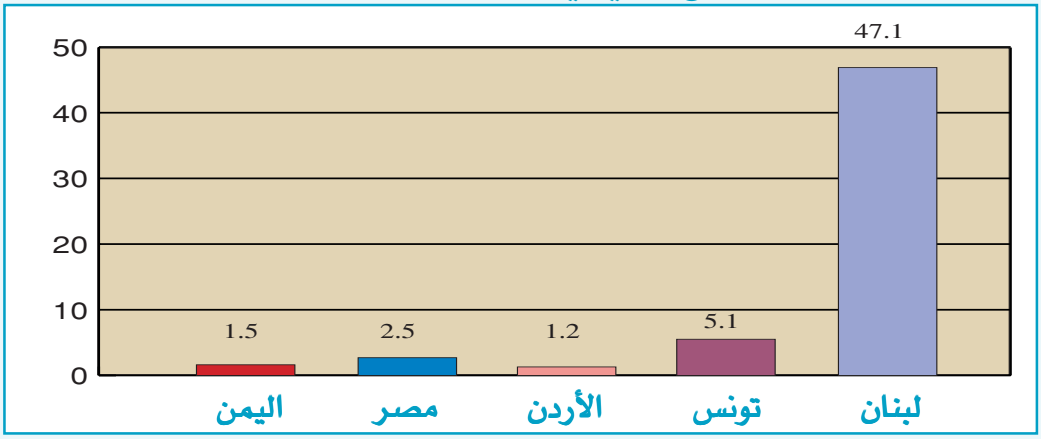

الأخيرتان محصورتين ومحدودتي التأثير فإنهما نتاج لأوضاع عدم الاستقرار والحروب والظروف السياسية في دول شرق أفريقيا المجاورة لليمن من ناحية، والعودة الإجبارية للمغتربين اليمنيين من دول الخليج العربي وخاصة السعودية إثر حرب الخليج الثانية من ناحية أخرى.

وتنشط بعض الجماعات الدينية من خلال عدد من الجمعيات الأهلية وفق منظور ديني بحت لعمليات التكافل الاجتماعي. وتلقى هذه الجمعيات نجاحاً في أعمالها سواءً من حيث حصولها على دعم وتمويل شعبي أو نتيجة إقبال الكثيرين عليها للحصول على خدماتها. كما ترتبط بعض الجمعيات الخيرية والثقافية بشكل مباشر أو غير مباشر بالأحزاب السياسية الكبيرة، وتشكل بالتالي وسيلة لتوسيع القاعدة الشعبية للأحزاب بما يستتبع ذلك من نتائج إيجابية وسلبية على العمل الخيري بصورة خاصة.

جـــدول 2-3:

مجالات منظمات المجتمع المدني في اليمن

المجال	العدد
جمعيات تنمية المجتمعات المحلية	1242
الجمعيات الرعائية والتنمية العامة	6
الجمعيات المهنية	80
النقابات	75
جمعيات تنمية المرأة والأسرة	96
جمعيات تنمية الصحة العامة	35
جمعيات ذات النفع العام بيئة/آثار	31
جمعيات الإخاء والصداقة	20
جمعيات المعاقين/الفئات الخاصة	43
جمعيات ثقافية	102
جمعيات واتحادات طلابية	20
أندية رياضية	272
جمعيات فنية	7
جمعيات حقوق الطفل	11
جمعيات تحفيظ القرآن الكريم	9
جمعيات حقوق الإنسان	20
جمعيات تعليمية وتدريبية	9
جمعيات واتحادات تعاونية	661
جمعيات مساعدة العائدين من المهجر	6
أندية وجمعيات الجاليات	8
جميعات إسكان	9
جمعيات ذات خدمات متنوعة	2
الأحزاب السياسية	22
الإجمالي	2,786

إطـــار 2-9:

الفئات المستفيدة من نشاط منظمات المجتمع المدني

تتعدد الفئات المستفيدة من نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الريف والحضر، رغم أن حجم المستفيدين ومقدار الاستفادة لا يزال محدوداً وموسمياً، وأهم المستفيدين هم:

- الأسر الفقيرة.
- المرأة والطفل.
- المعاقون والمسنون.
- الفئات المهمشة (خاصة الأخدام).
- المتسولون.
- السجناء.
- الأيتام.
- اللاجئون والذين يعانون من البطالة.
- أعضاء النقابات المهنية والتخصصية.
- المجتمعات المحلية الريفية.
- أفراد المجتمع عموماً نتيجة نشاط الجمعيات ذات المنافع العامة مثل حماية البيئة وحماية المستهلك وحماية حقوق الإنسان.

إطار 2-10:

ضعف قاعدة البيانات حول المجتمع المدني وأنشطته

يفتقد اليمن للبيانات الإحصائية الرسمية الكلية وعلى مستوى الجمعية عن مساهمة وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، سواءً جانب الإنفاق والتمويل أو عن الفئات المستفيدة ومناطقها في الريف والحضر. ويرجع ذلك إلى قصور وغياب الوعي الرسمي وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني حول أهمية البيانات الإحصائية وضرورة تتبعها بالرصد والتحليل، لما لذلك من دور في اتخاذ القرار وفي وضع خطط وبرامج التنمية، ناهيك عن أن توفر البيانات والمعلومات بات متطلباً أساسياً لأي نشاط خاصة ونحن نعيش عصر المعلوماتية. ويزداد الأمر سوءً عندما تمتنع المنظمات نفسها عن توفير بياناتها بغرض إخفائها عن الآخرين أو نتيجة عدم التسجيل المنتظم لأعمالها.

موقع المرأة في المجتمع المدني

أصبح للمرأة اليمنية تواجد متنام في منظمات المجتمع المدني نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفسحت المجال لحصولها على فرص متزايدة في النشاط العام بما في ذلك أدوارها في منظمات المجتمع المدني المنتشرة في كافة المحافظات. وتتواجد المرأة في الكثير من الجمعيات والمنظمات كعضو فاعل رغم استمرار تدني مشاركتها في مجالس الإدارة مقارنة بالذكور.

ترافق نمو أدوار المرأة في منظمات المجتمع المدني مع إفساح مجال أوسع لها في الوظيفة العامة

جدول 2-4:

تواجد المرأة في منظمات المجتمع المدني (٪)

طبيعة التواجد		اليمن	مصر	الأردن	لبنان	تونس
عضوية مجلس الإدارة	ذكور	85.3	92.1	80.3	61.5	79.2
	إناث	14.7	7.9	19.7	38.5	14.4
عمل بأجر دائم أو مؤقت	ذكور	67.1	76.1	29.9	48.1	74.6
	إناث	32.9	23.9	70.1	48.5	52.4
تطوع	ذكور	70.9	58.4	78.7	63.8	17.0
	إناث	29.1	41.6	21.3	35.7	2.9

جدول 2-5:

توزيع أعضاء الهيئة الإدارية حسب النوع الاجتماعي

المحافظة	عدد الجمعيات	أعضاء الهيئة الإدارية ٪		٪ الإناث	عدد الجمعيات		
		ذكور	إناث		مشتركة العضوية	محصورة على الذكور	محصورة على الإناث
الأمانة	165	352	49	12.1	7	143	15
صنعاء	109	302	25	7.6	1	99	9
عدن	150	386	61	13.6	17	120	13
تعز	316	921	22	2.3	5	303	8
الحديدة	149	431	15	3.4	3	143	3
لحج	101	274	29	9.7	3	89	9
إب	102	266	33	11.0	0	91	11
أبين	146	407	19	4.5	0	140	6
ذمار	57	161	8	4.7	2	53	2
شبوة	89	263	3	1.1	0	88	1
حجة	16	44	3	6.4	0	15	1
البيضاء	5	15	0	0	0	5	0
حضرموت	138	393	20	4.8	3	129	6
صعدة	24	68	3	4.2	0	23	1
المحويت	16	45	3	6.3	0	15	1
المهرة	40	115	3	2.5	2	38	0
مأرب	17	50	0	0	0	17	0
الجوف	0	-	-	-	-	-	-
عمران	32	93	3	3.1	0	31	1
الضالع	20	59	0	0	0	20	0
المجموع	1,692	4,645	299	6.0	43	1,562	87
غير مبين	1,094	-	-	-	-	-	-

وقد ظهر عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة والتي تقتصر إدارتها وموظفوها على النساء (مغلقة)، وارتفع عددها إلى 52 جمعية بحلول عام 2000. ورغم تدني عدد الجمعيات النسوية مقارنة بالحجم الكلي لمنظمات المجتمع المدني أو بنسبة النساء في المجتمع اليمني، إلا أن هذا الوضع له دلالته في واقع اجتماعي تقليدي يحافظ على فواصل بين أدوار كل من المرأة والرجل في المجال العام. وتكمن الدلالة الاجتماعية والثقافية لظهور الجمعيات النسوية في رغبة المرأة لوضع برنامج العمل الخاص بها وإثبات قدرتها في إدارة الجمعيات الأهلية وفي صنع قراراتها.

وتعمل غالبية المنظمات النسوية أيضاً في نشاطات تقليدية تدورحول مجالات الأمومة والطفولة والرعاية الاجتماعية والتعليم وتدريب المرأة على الخياطة والتطريز، مع اهتمام عدد محدود منها بمجالات التنمية الثقافية وخاصة دراسات المرأة. ويفتقد المجتمع لنشاط هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان. وتتركز جميع المنظمات النسوية في المدن وبالذات في العاصمة صنعاء التي يتواجد فيها أغلب تلك المنظمات، مما يعني غيابها عن الريف الذي تعيش فيه غالبية السكان وحيث تتطلب معيشة النساء الكثير من الخدمات الرعائية والتنموية. وتتصف المنظمات النسوية أكثر من غيرها بضعف بنائها الإداري والتنظيمي وغياب التنسيق فيما بينها باستثناء بعض التنسيق أو التعاون الثنائي المحدود والموسمي.

وتعتبر الجمعيات النسوية مدخلا للعمل السياسي خاصة إذا تمكنت تلك الجمعيات من خلق تقبل مجتمعي لها. وقد بلغ عدد النساء اللائي يتولين مراكز في قيادة الأحزاب السياسية 259 امرأة من إجمالي 12,975 عضو قيادي في كافة الأحزاب وبنسبة 2٪ فقط. كما لم يزيد التمثيل النسائي عن امرأتين من 301 عضو في مجلس النواب وامرأتين من 111 عضو في مجلس الشورى.

جدول 2-6:

المرأة في المواقع القيادية للأحزاب السياسية

الحزب أو التنظيم السياسي	الهيئات القيادية العليا		مشاركة المرأة ٪
	المستوى الثاني	المستوى الأول	
المؤتمر الشعبي العام	35	1	3.7
الإشتراكي اليمني	34	4	1.7
التجمع اليمني للإصلاح	6	-	0.7
الوحدوي الناصري	6	-	1.7
البعث العربي الإشتراكي	2	-	1.8
رابطة أبناء اليمن	6	1	غير مبين

التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني

تنتشر الجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية في جميع المحافظات، في حين ينحصر تواجد المنظمات التي تعمل في بعض المجالات كحقوق الإنسان أو التنمية الثقافية في محافظات دون غيرها. وتتركز تلك المنظمات عادة في عواصم المحافظات أو في المدينة التي تليها في الكبر بحيث تقل نسبة تواجدها في المدن الثانوية وتندر في الريف، رغم أن نشاط بعض تلك القائمة في المراكز يتجه لخدمة سكان الريف. وبطبيعة الحال، تستحوذ العاصمة صنعاء على النصيب الأكبر من منظمات المجتمع المدني نتيجة كثافتها السكانية ومركزها السياسي ونشاطها الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن إنتاجها ودورها الثقافي والعلمي.

جدول 2-7:
التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني

المحافظة	عدد المنظمات	السكان	النسبة لكل 10,000نسمة
الأمانة + صنعاء	596	2,840,497	2.1
عدن	325	503,794	6.5
تعز	326	2,295,990	1.4
الحديدة	183	1,942,251	0.9
لحج	138	650,044	2.1
إب	84	1,353,667	0.6
أبين	132	414,000	3.2
ذمار	83	1,199,998	0.7
شبوة	91	454,786	2.0
حجة	28	1,361,083	0.2
البيضاء	11	562,851	0.2
حضرموت	148	873,119	1.7
صعدة	31	596,334	0.5
المحويت	45	451,625	1.0
المهرة	44	69,259	6.4
مأرب	23	324,940	0.7
الجوف	4	696,727	0.1
عمران	29	955,977	0.3
الضالع	21	403,488	0.5
غير مبين	444	....	
المجموع	2,786	18,261,000	1.5

ويكمن وراء تفاوت عدد الجمعيات ونشاطها في المحافظات مجموعة من المحددات التي ترتبط بدرجة التحديث الاجتماعي والاقتصادي، وبمستوى التعليم والتحضر، ومدى قوة العلاقات القبلية وسيطرة المشائخ ومنظومة القيم العصبوية، وأخيراً مدى تحول النشاط الاقتصادي التقليدي نحو الأنشطة الحديثة.

تأثير العلاقات في الريف على تطور المجتمع المدني

لما كان المجتمع اليمني يتصف بأنه مجتمع تقليدي تعيش غالبية أفراده في الريف حيث تنخفض مستويات التعليم والثقافة وتتباطأ عمليات التحديث الاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك يفسر استمرار سيطرة التكوينات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة التي تشكل إطاراً مرجعياً يحدد انتماء الأفراد وولاءاتهم وأدوارهم. كما أن استمرار البنى القبلية لا يعكس مجرد ظواهر وأدوار من الماضي، وإنما تمثل مؤسسات فاعلة ينتج عنها الكثير من الممارسات الفردية والجماعية. وتظهر هذه البنى فعالية العلاقات العصبوية المرتبطة بالقبيلة داخل مؤسسات الدولة الحديثة وفي منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها. ويتباين حجم التأثير القبلي على منظمات المجتمع المدني حيث يكون التأثير قوياً على الجمعيات الخيرية والتعاونية ويقل في منظمات أخرى مثل حقوق الإنسان. كذلك، فإن المشاركة السياسية لا تزال ترتبط بالعلاقات التقليدية والتي ظهرت بوضوح في الانتخابات البرلمانية (1993 و1997) وفي الانتخابات المحلية (2001) حين برزت العلاقات العصبوية – باعتبارها واجباً اجتماعياً داخل المجتمع الريفي – بشكل أقوى من الانتماء الحزبي، وبالتالي غاب التصويت اعتماداً على شخصية المرشح أو برنامجه الانتخابي أو انتمائه الحزبي في مقابل اختيار المرشح الذي تسنده عصبيته.

يتفاوت التأثير القبلي والعصبوي على منظمات المجتمع المدني وفقاً لطبيعة نشاطها

ويمكن الاستفادة من طبيعة علاقات التكافل والتعاون التي تسود الريف اليمني في تطوير علاقات اجتماعية إيجابية حديثة تتمحور حول قيم التعاون، العطاء، المشاركة، المبادرة، العمل الجماعي، التكامل والمساندة، التطوع، التسامح ونبذ العنف، واحترام الآخر؛ لدعم وتعزيز أنشطة المجتمع المدني. ويتطلب الأمر العمل على إدماج المجتمع الريفي في الأنشطة والفعاليات غير التقليدية من خلال رفع مستوى الوعي والخبرات والمعارف والمهارات، وكذلك التسريع بعملية التحديث الاجتماعي وتوفير

يعمل نشاط الأفراد في منظمات المجتمع المدني على تجديد الرؤى وتطوير التوجهات والسلوكيات

البنى والخدمات الأساسية. كذلك، يساعد تفعيل المشاركة الشعبية وتشجيع مساهمة الأفراد في منظمات المجتمع المدني على تجديد رؤاهم الفكرية واتجاهاتهم وتصوراتهم وسلوكهم وفقاً لثقافة مدنية حديثة تعمل على الجمع بين الأصالة النابعة من الدين والقيم والموروث الإيجابي، والمعاصرة المتمثلة في القدرة على التعامل مع المتغيرات والتطورات المحلية والخارجية، بغرض تنمية المجتمعات الريفية ودعم قدرتها على مواكبة الركب وقطف ثمار التنمية.

إطار 2-11:

تباين الآراء حول علاقة القبيلة بالمجتمع المدني

رغم أنه لا يمكن اعتبار القبيلة من منظمات المجتمع المدني الحديث لاختلاف أسس ومقومات نشأتها وشروط الانتماء إليها فضلاً عن تباين مرجعيتها الثقافية وحاملها الاجتماعي، إلا أن الآراء تباينت حول العلاقة بين القبيلة والمجتمع المدني، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- القبيلة لا تعتبر من منظمات المجتمع المدني ولكنها تمارس بعض أدواره الوظيفية.
- القبيلة تعتبر إحدى منظمات المجتمع الأهلي وأقدمها في اليمن.
- القبيلة تعتبر جزءاً أساسياً من منظمات المجتمع السياسي في اليمن.
- القبيلة تمثل إحدى التكوينات التقليدية التي تنتمي إلى ما قبل الدولة الحديثة وما قبل المجتمع المدني.

ثانياً: البناء المؤسسي للمجتمع المدني

يعكس البناء المؤسسي أو المأسسة أهم الملامح التي تميز التنظيمات الاجتماعية الحديثة عن التنظيمات الاجتماعية التقليدية. وتتباين درجة تطور البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني من نمط إلى آخر، ومع ذلك فإن مختلف أنماط منظمات المجتمع المدني في اليمن تعاني من قصور مؤسسي. وتفتقر بعض المنظمات إلى أي شكل من أشكال المؤسسية مثل جماعات العون الذاتي أو المساعدة المتبادلة وجماعات مستخدمي الموارد الطبيعية، وبالتالي تعتمد في تنظيم أنشطتها على أعراف موروثة مكتوبة أو غير مكتوبة يرتكز الالتزام بتطبيقها على القوة السائدة في المجتمعات المحلية.

إطار 2-12:

مستويات البناء المؤسسي للمنظمة أو الجمعية

هناك ثلاثة مستويات لمأسسة المجتمع المدني في اليمن -أو في أي مكان آخر- تتمثل في مأسسة البنية، مأسسة الآليات، ومأسسة الممارسات. ويقصد بمأسسة البنية توفر بناء تراتبي من الهيئات والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو الجمعية. أما مأسسة الآليات فتشير إلى وجود أنظمة ولوائح مكتوبة تنظم عمل الهيئات والمستويات الإدارية المختلفة داخل المنظمة، في حين يقصد بمأسسة الممارسات درجة التزام الأفراد والهيئات بالأنظمة والآليات والاختصاصات المنظمة لعمل الجمعية أو المنظمة وسيادة الأساليب والممارسات الديمقراطية.

وبشكل عام، حققت غالبية منظمات المجتمع المدني قدراً من مأسسة البنى والآليات في حين بقيت مأسسة الممارسات إما غائبة أو ضعيفة. وتتوقف الدرجة التي حققتها منظمات المجتمع اليمني في مأسسة بنائها المؤسسي وآليات عملها على مدى خضوعها للأطر القانونية المنظمة للعمل الأهلي. فبالرغم من عدم ملائمة تلك الأطر وقصورها في بعض الجوانب، إلا أنها ساهمت في مأسسة العمل الأهلي من خلال إخضاعه لدرجة من التنظيم والانتقال به من نشاط عفوي غير منظم إلى عمل مؤسسي منظم. كذلك، أحال إجراء الانتخابات في العديد من المنظمات العملية الديمقراطية إلى ممارسة شكلية نتيجة سيطرة عوامل تقليدية وحديثة تتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية. لذلك، نجد أن قيادات تلك المنظمات تستمر لفترات طويلة من الزمن تمتد في بعض الحالات منذ مرحلة التأسيس.

إطار 2-13:

معايير تقييم البناء المؤسسي للمجتمع المدني

- البناء التنظيمي والهيكلي لمنظمات المجتمع المدني.
- تقسيم العمل بين الوحدات الإدارية داخل المؤسسة.
- مستوى ونوعية التدريب والمهارات المعرفية والفنية للأعضاء.
- فعالية الأداء المهني للعاملين في المنظمة.
- مقدار ومستوى الوسائل التكنولوجية المستخدمة في العمل.
- الأرشفة الحديثة والتقارير السنوية واتباع الوسائل المحاسبية وتبني الشفافية في العمل.
- استيعاب قيادة المنظمات وموظفيها لفلسفة المجتمع المدني.
- اتجاه الأفراد إلى العمل التطوعي مع المنظمات وحجمه.
- إدارة وحل الخلافات سلمياً داخل المنظمات.
- العمل الجماعي في إدارة المنظمات.
- ممارسة الديمقراطية داخل المنظمات.

وقد أظهر تقرير تقييمي لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية (سابقاً) في عام 1995 أن حوالي 30٪ من المنظمات غير الحكومية المسجلة تعمل على مدار العام، وهي التي اعتبرها التقييم (ولو شكلياً) منظمات مكتملة البناء المؤسسي، في مقابل 50٪

تعاني من القصور المؤسسي. ويتمثل ذلك القصور في النشاط الموسمي في رمضان والأعياد الدينية (15٪)، أو في ممارسة أنشطة لا تتفق مع أهداف المنظمة (5٪)، أو العمل في إطار ضيق للغاية ولخدمة أعضائها فقط (30٪). وتفتقر الـ20٪ الباقية من المنظمات غير الحكومية إلى أي قدر من البناء المؤسسي حيث اتضح أن 15٪ منها منظمات شبه مجمدة ومتوقفة عن النشاط، وأن 5٪ من المنظمات لم تمارس أي نشاط منذ إنشائها.

وبيّن تقرير تقييمي آخر لمكتب التأمينات والشئون الاجتماعية بمحافظة عدن في عام 1996 أن 14 منظمة غير حكومية من بين 53 منظمة شملها التقييم تعد مكتملة البناء المؤسسي، وأن 22 منظمة تعاني من قصور مؤسسي محدود. وأظهر التقييم أيضاً أن 17 منظمة تفتقد تماماً لأي شكل من أشكال المأسسة حيث أنها «ولدت ميتة» ولا يوجد لها مقر عمل ولا ما يمكن تقييمها على أساسه نتيجة أن ملفاتها لا تحوي سوى التصريح الأولي لممارسة النشاط، كما لم تلتزم تلك المنظمات بعقد الاجتماعات السنوية والانتخابية والدورية ولا بتقديم تقارير عن نشاطها أو أي حساب ختامي لإيراداتها ونفقاتها وأرصدتها المالية، ولا قامت حتى بتجديد تصريحها منذ تأسيسها.

أسباب القصور المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني

يرجع عدم اكتمال مأسسة العديد من منظمات المجتمع المدني في اليمن إلى مجموعة من الأسباب يعود بعضها إلى المنظمة ذاتها وإلى نشاطها، في حين يرتبط البعض الآخر بالبيئة الكلية والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على المجتمع المدني. ويبرز عدم تجذر ثقافة المجتمع المدني في اليمن كأحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى إدارة بعض منظمات المجتمع المدني بنفس الأسلوب الذي تدار به المؤسسات الاجتماعية التقليدية. وتعمل هذه المنظمات وخاصة جمعيات التنمية المحلية والرعاية الاجتماعية على استقطاب أفراد وأبناء القيادات التقليدية، وتسهل لهم الوصول إلى المواقع القيادية بهدف تفادي معارضتهم لتأسيس الجمعيات أو بهدف تجنب حدوث صراع على مستوى المجتمع المحلي أو في إطار الجمعية، وأخيراً بهدف استغلال نفوذهم للحصول على دعم حكومي وشعبي.

ويساهم عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة في استمرار قصور مأسسة المجتمع المدني في اليمن. وتبرز تأثيرات ذلك في مظهرين رئيسيين. يتمثل الأول في عدم تطبيق الجهات الحكومية للقانون الخاص بالجمعيات الأهلية تطبيقاً دقيقاً، وتجاوزها عن بعض الشروط القانونية أحياناً، وتعاملها بشكل مزاجي وانتقائي في حالات عديدة. أما المظهر الثاني فيبرز نتيجة أن الأفراد الذين يديرون بعض منظمات المجتمع المدني هم من موظفي الدولة وأجهزتها المختلفة وبالتالي يعكسون في تلك المؤسسات نفس الثقافة الإدارية والمعارف، ويمارسون ذات الأساليب التي تؤدي إلى إساءة استخدام السلطة داخل المنظمة وإلى تبديد مواردها وعدم تحقيق أهدافها وأولوياتها.

ويهمل الكثير من منظمات المجتمع المدني مفاهيم التنمية القائمة على أساس المشاركة والتمكين والاستدامة. ويؤدي ذلك إلى إضعاف الحماس للعمل التطوعي في أوساط المجتمعات المحلية وبين أعضاء الجمعيات. كذلك، تؤدي هيمنة «شخصنة» المنظمات إلى إطفاء جذوة حماس أعضاء مجالس إداراتها وبالتالي غيابهم عن أنشطتها واجتماعاتها وبالتالي انفراد عدد محدود من أعضاء مجلس الإدارة باتخاذ القرارات، خاصة وأن قيم الانضباط والمحاسبة والمساواة لم تصبح بعد جزءاً من منظومة القيم الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات.

يعكس استمرار قيادات المنظمات لفترات طويلة واحتكارها اتخاذ القرارات ظاهرة الشخصنة التي تمثل معوقاً أمام تطورها ومأسستها

وأخيراً، فإن غالبية منظمات المجتمع المدني في اليمن حديثة النشأة، وبالتالي تفتقد إلى النظم الإدارية وأساليب العمل المتطورة، فضلاً عن افتقارها لآليات التكامل والتعاون مع بعضها البعض. ويتضح كذلك ضعف الاهتمام بمجال الدعم المؤسسي لها إذا ما تبين، على سبيل المثال، أن نصيب البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني خلال عام 2000 لم يتجاوز 2٪ من إجمالي مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

المحددات القانونية لنشاط منظمات المجتمع المدني

ترتبط حركة المجتمع المدني في اليمن عموماً بالمرجعية الدستورية. ولما كانت منظمات المجتمع المدني تتنوع مجالاتها ومرجعياتها فقد تعددت القوانين المنظمة لها وأهمها قانون الجمعيات

والمؤسسات الأهلية، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قانون العمل، قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية، قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون السلطة المحلية. وتؤطر هذه القوانين والتشريعات حركة المجتمع المدني بكافة مؤسساته من حيث نشأتها وإشهارها وأنشطتها، وتحديد علاقات التعاون فيما بينها على المستويين الداخلي والخارجي من ناحية وبينها وبين الدولة من ناحية أخرى.

دستور الجمهورية اليمنية

جاءت دولة الوحدة في عام 1990 واقترن إعلانها بتبني الديمقراطية والتعددية السياسية الأمر الذي تضمن اتساع مجال نشاط المجتمع المدني. وقد تمت صياغة الدستور اليمني من قبل لجان قانونية وسياسية من شطري اليمن ليعكس في نصوصه المتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية. وطرح الدستور للاستفتاء الشعبي في عام 1991 وتم تعديله مرتين، الأولى في عام 1994 والثانية في عام 2001. وتعكس نصوصه تطوراً ومرونة كبيرة وملامح ليبرالية توسع مجال الحريات العامة من خلال منح المواطنين حق التنظيم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وضمان الدولة لذلك الحق واتخاذها جميع الوسائل التي تمكن المواطنين من ممارسته. ويتضمن الدستور عدداً من المواد التي يؤدي إعمالها بالضرورة إلى تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتشجيع أنشطتها وخاصة المادة 58 التي استند إليها تأسيس عشرات المنظمات والمؤسسات الأهلية خلال الفترة 1990-2000.

تؤكد النصوص الدستورية وتضمن الشراكة في التنمية بين الدولة والمجتمع المدني

إطار 2-14:

النصوص الدستورية التي تؤسس للعمل الأهلي

- مادة 4: تنص على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها بشكل مباشر من خلال الانتخابات والاستفتاء وبشكل غير مباشر عن طريق المجالس المنتخبة.
- مادة 5: تنص على قيام النظام السياسي في الجمهورية على التعددية السياسية والحزبية.
- مادة 14: تنص على حرية تكوين الجمعيات التعاونية.
- مادة 29: تنص على الحق في تكوين النقابات العمالية والمهنية.
- مادة 42: تنص على حق كل الأفراد في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- مادة 58: تنص صراحة وبشكل مباشر على حرية تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها وأشكالها.

ويشير الدستور في المادة الرابعة إلى حق المواطنين في المشاركة الشعبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أطر مؤسسية حديثة تتمثل في المجالس المحلية المنتخبة، ومن خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية (مادة 5). ويعزز الدستور هذا التوجه من خلال إحالة بعض مواده (24، 27، 32، 33، 34، 35) إلى القوانين المكملة لتتولى تنظيم المشاركة الشعبية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع.

قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

اتجهت الحكومة اليمنية ومنذ عام 1990 إلى تجديد مجمل التشريعات والقوانين الوطنية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية المترتبة على إعلان دولة الوحدة من جانب، والمتغيرات على الساحة الدولية من جانب آخر. وأقرت الحكومة حينها استمرار العمل بالقوانين المنظمة للعمل الأهلي التي كانت سائدة في الشطرين وحتى إصدار قانون جديد، مما يعني العمل وفقاً لقانون رقم 11 لعام 1963 في بعض المحافظات وبالقانون رقم 8 لعام 1988 في بعضها الآخر. ولما كانت المرحلة قد تجاوزت كلياً السياق العام الذي كان سائدا قبل

إطار 2-15:

تطور القوانين المنظمة لنشاط المجتمع المدني

صدر أول قانون ينظم نشاط المجتمع المدني في عدن في مرحلة ما قبل الاستقلال حيث شهدت المدينة ظهور الأحزاب والجمعيات والأندية والنقابات. وفي مرحلة الدولة الوطنية الحديثة ابتداءً من عام 1962 في شمال اليمن وعام 1967 في الجنوب تعددت قوانين المجتمع المدني وخضعت أغلب منظماته في الشمال لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 11 لعام 1963 في حين ارتبطت الجمعيات التعاونية بالقانون رقم 16 لعام 1963. أما في جنوب البلاد، فقد خضعت الجمعيات الأهلية للقانون رقم 8 لعام 1988 وارتبطت الجمعيات التعاونية بالقانون رقم 20 لعام 1979. وقد اتسمت القوانين والتشريعات المنظمة للمجتمع المدني حينذاك بالقيود التي تعوق العمل الأهلي وتمنح الجهات الحكومية حق التدخل في أعماله بما في ذلك حق حل الهيئات الإدارية وتوقيف أو تجميد أنشطتها، إضافة إلى اتجاه الدولة في مرحلة التشطير 62-1990 إلى حظر التعددية الحزبية واحتواء المنظمات الأهلية مما يعني فقدان المجتمع المدني لاستقلاليته. لذلك، في حين شهد المجتمع المدني نمو منظماته كماً ونوعاً خلال مرحلة ما قبل الاستقلال تقلص نشاطه وانخفض عدد منظماته خلال مرحلة الدولة الوطنية.

وجاءت دولة الوحدة في عام 1990 والذي اقترن إعلانها بالديمقراطية واتساع مجالات عمل المجتمع المدني. وتعتبر هذه المرحلة الأفضل من حيث قوانينها وتشريعاتها الداعمة للتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ونتيجة ذلك، ارتفع عدد المنظمات وظهرت مجالات لم تكن معهودة في المرحلتين السابقتين. ورغم ذلك، استمر العمل بشكل أساسي بالقانون رقم 11 لعام 1963 وحتى صدور القانون الجديد في 2001.

الوحدة، فقد أصبح الوضع رهن قانون قديم يفترض منه تنظيم واقع متغير أفرز عشرات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومئات الجمعيات الأهلية التي تنوعت وتعددت مجالاتها وامتد نشاطها وتواجدها إلى المؤتمرات الإقليمية والدولية، بل وأصبحت تحظى بموقع استشاري في بعض المجالس الإقليمية والدولية.

ويأتي قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد رقم (1) لعام 2001 في إطار التحول الديمقراطي الذي شهده اليمن منذ بداية تسعينات القرن الماضي والذي اشتمل على تبني فلسفة جديدة للعمل الأهلي. وقد جاء القانون كمحصلة حوارات ونقاشات واسعة ومتعددة حتى وصل إلى صيغته الحالية.

إطـــار 2-16:

الأهداف من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

يشتمل القانون على عدد من الأهداف الهامة هي:

- قيام المجتمع المدني المسلم في ظل النهج الديمقراطي وترسيخ دور الشراكة الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال التنمية وضرورة رعايتها وتشجيعها.
- توفير الضمانات لممارسة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أنشطتها بحرية واستقلالية كاملة وبما يتلاءم مع مسؤولياتها الاجتماعية.
- توسيع نطاق أعمال البر والإحسان وتعزيز التكافل الاجتماعي في أوساط المجتمع.
- تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات المتعلقة بالحق في تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل.

ويعكس القانون قفزة نوعية مقارنة بالقوانين السابقة له، حيث جعل القضاء هو المختص بحسم المنازعات التي قد تنشأ بين الجمعيات مع الوزارة المختصة أو مكاتبها أو أي إجراء تتخذه أو تفرضه إدارياً، وهذا من شأنه أن يحد من التدخل الشخصي وغير القانوني في أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما لم يقيد القانون علاقات منظمات المجتمع المدني المالية بمثيلاتها الأجنبية واكتفى بالنص على إعلام الوزارة المعنية بتلك العلاقة. ومنح القانون الجاليات العربية والأجنبية في اليمن حق تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية مع الالتزام بقوانين البلاد واتباع الشروط العامة في التأسيس.

مازال القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية عرضة لاختلاف التفسيرات

واعتبر القانون وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (التأمينات والشؤون الاجتماعية سابقاً) الجهة الحكومية المعنية بتنفيذ القانون والمشرفة على نشاط كافة منظمات المجتمع المدني، وأحال حق الإشراف الفني على أوضاع وأنشطة الجمعيات الثقافية والفنية واتحاداتها لوزارة الثقافة، في حين أعطى هذا الاختصاص على الجمعيات والأندية الرياضية واتحاداتها لوزارة الشباب والرياضة. ومع ذلك، فإن القانون يتضمن نصوصاً يكتنفها بعض الغموض ويجعلها عرضة للخلاف في التفسير وخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل وفي علاقة الجمعيات الأهلية الوطنية بالجمعيات والمنظمات الأهلية الأجنبية.

إطار 2-17:

رؤية وأبعاد القانون الجديد

تضمنت نصوص القانون توسيع مجال الحريات أمام منظمات المجتمع المدني مما يعني تلازم ثلاثة أمور رئيسية هي حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حرية إدارتها، وحرية المشاركة والعمل في تحقيق الأهداف الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، تميز القانون برؤية جديدة للدولة تتمثل في اعتمادها منهج الشراكة في العمل التنموي مع منظمات المجتمع المدني. وتستند هذه الرؤية إلى نصوص دستورية واضحة تتمثل في المادة (32) التي تنص على أن «.. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها». كما تؤكد المادة (33) على «...تكفل الدولة بالتضامن مع المجتمع تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية والمحن العامة». أما المادتان (34) و(35) فتبرزان المسئولية المشتركة للدولة والمجتمع في حماية وصيانة الآثار والمحافظة على البيئة.

علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني

تتضمن مواد قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد أشكالاً للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من حيث أنها علاقة دعم وتمويل من الدولة للمجتمع المدني من ناحية، وعلاقة تكامل في الأداء والوظيفة من خلال إدماج منظمات المجتمع المدني في التنمية من ناحية أخرى. وتقدم الدولة الدعم المالي والعيني للجمعيات الأهلية وفقاً لبعض الضوابط أهمها اشتراط تحقيق منفعة عامة. كما تسند الجهات الحكومية تشغيل معاهد ومراكز الأنشطة الاجتماعية التابعة لها مثل برامج الأسر المنتجة أو دور الرعاية الاجتماعية إلى الجمعيات الأهلية الناجحة بغرض إشراك المجتمع المدني في التنمية.

تتلخص العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الدعم والتمويل من ناحية والتكامل من ناحية ثانية

إطار 2-18:

المزايا والامتيازات التي يضمنها قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية

تنفيذاً لمبدأ الشراكة في تحقيق التنمية، ضمن القانون إعفاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الضرائب بكل أنواعها وعلى جميع عوائد الجمعية ومصادر دخلها. كما تعفى الجمعيات من الضرائب والرسوم الجمركية على ما تستورده من آلات ومعدات وقطع غيار وعلى الهدايا والهبات والمعونات التي تتلقاها من الخارج فضلاً عن تخفيض 50٪ من قيمة استهلاك الكهرباء والمياه في مقراتها. وتتمتع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بامتيازات خاصة تتمثل في إمكانية تلقيها كتب ونشرات ومجلات علمية وفنية على أن لا يتعارض مضمونها مع القيم الإسلامية أو مع القوانين النافذة.

شكل 2-1:

المجتمع المدني في عيون مختلفة

المجتمع المدني في عيون الدولة

- وجود خلافات مستمرة بين أعضاء الهيئات الإدارية، وبين القيادة والعاملين وبين العاملين أنفسهم إضافة إلى ضعف العلاقة مع الفئات المستفيدة.
- يعود توقف نشاط العديد من الجمعيات إلى تفاقم الخلافات داخلها.
- عدم ثبات العمل الأهلي وفق قواعد إدارية محددة وقصور الخبرة والممارسة في حل الخلافات.
- محدودية ممارسة الديمقراطية داخل المنظمات أنفسها وتدني مستوى التأهيل والثقافة المدنية لدى العاملين فيها.
- تركز النشاط في المدن وفي المجالات التقليدية وتكرار العمل في ذات الإطار المكاني.
- التسابق على التمويل الأجنبي مما يصبغ عليها طابع الانتفاع الشخصي.

كيف يرى المجتمع المدني نفسه؟

- قصور التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط المجتمع المدني رغم تجديد وتطوير غالبيتها.
- دور الحكومة في تسييس منظمات المجتمع المدني مما يفقدها استقلالها ويؤثر في عملها وعلاقاتها مع المجتمع ويغرس في بنيتها وضمن علاقاتها صراعات ترتبط بخلفيات أيديولوجية وسياسية.
- ضعف الدعم الحكومي للمجتمع المدني وكذلك التنسيق مع المجتمع المدني خاصة في ظل تغير التوجهات والسياسات التنموية للدولة.
- ضعف الإعلام الداعم للمجتمع المدني من حيث التعريف به وبنشاطاته وبأهميته للأفراد وللمجتمع.

وقد سعى القانون إلى تحقيق نوع من التوازن من خلال توسيع حرية ومجالات منظمات المجتمع المدني من ناحية وعدم التفريط في الإشراف والرقابة على أنشطتها من ناحية أخرى. وتتولى الجهة الحكومية المعنية الإشراف الفني والرقابة على أوضاع وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لضمان سيرها في ضوء الأنظمة والقوانين السارية وسعيها لتحقيق أهدافها، كما تشرف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في مختلف المحافظات على الانتخابات التي تجريها المنظمات الأهلية لضمان سيرها وفق الإجراءات القانونية.

إطار 2-19:

محظورات قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

- لا يجوز للجمعيات والمؤسسات الأهلية ممارسة أنشطة ذات طابع حزبي أو القيام بدعاية انتخابية أو تسخير جزء من أموالها لهذه الأغراض بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعي على مستوى المحافظة ولا أن يقل عدد أعضائه عن عشر جمعيات أو مؤسسات.
- لا يجوز للمنظمات الأهلية أن تدخل في مضاربات مالية أو أن تهدف إلى الربح.
- لا يجوز للمنظمات الأهلية أن تتجاوز الغرض الذي أنشئت من أجله.
- لا يجوز توريث أموال الجمعيات والمؤسسات الأهلية للمؤسسين أو لقياداتها.
- لا يجوز لأي منظمة أن تتخذ لها اسماً يؤدي إلى اللبس مع منظمة أخرى.
- لا يجوز لأي منظمة الانضمام إلى أخرى خارج اليمن قبل إبلاغ الجهات الإدارية المختصة.

تفاعل الهيئات الإدارية للمنظمات المدنية مع أعضائها ومع المستفيدين

يفتقر اليمن للدراسات والبيانات الإحصائية عن طبيعة التفاعل وأنماط العلاقات داخل المنظمات غير الحكومية ومع الفئات المستفيدة، فضلاً عن محدودية التقارير السنوية التقييمية التي تعدها المنظمات غير الحكومية. وتظهر التقارير القليلة المتاحة أن حداثة مؤسسات المجتمع المدني وتدني الثقافة المدنية بين العاملين في تلك المؤسسات وفي المجتمع بشكل عام يجعل اتباعها طرق الإدارة الحديثة أمراً محدوداً للغاية. وتشير تلك التقارير إلى وجود صراع في العديد من الحالات بين قيادة المنظمات والعاملين من ناحية وبين العاملين أنفسهم من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يظهر القليل من المنظمات غير الحكومية في اليمن اهتماماً بآراء الفئات المستفيدة وبإشراكها في الجهود الموجهة لتحسين ظروفها حيث ينظر إليها كمتلقية للخدمة فقط. ويؤدي هذا المنظور والسلوك إلى إضعاف العمل التنموي والتأثير سلباً على روح الاستجابة لدى الفئات المستفيدة ويحول دون تفعيل مشاركتها وإدماجها في أنشطة تنمي مجتمعاتها وتشبع حاجاتها وتعزز لدى أفرادها احترام الذات.

إطـــار 2-20:

المؤشرات الكمية لفاعلية المنظمة

يمكن استخدام عدد من المؤشرات لقياس حجم التفاعلات وأنماط العلاقات بين العاملين في المنظمة مثل حجم النشاط الذي يتم بشكل جماعي ودرجة التعاون بين العاملين، مرونة العلاقة بين العاملين، ومدى تفاهم قيادة المنظمة مع العاملين فيها. كذلك، يمكن قياس تفاعل المنظمة مع المستفيدين من خلال معرفة المنظمة للاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة والعمل على إشباعها، مستوى إدراك الفئات المستهدفة لأهمية نشاط المنظمة، مدى إشراك الفئات المستهدفة في الإعداد للبرامج وتنفيذها، وأخيراً طريقة تعامل المنظمة والعاملين فيها مع الفئات المستفيدة ومستوى الاحترام المتبادل بينهم.

العلاقة فيما بين منظمات المجتمع المدني

يتعدد ويتباين ويتغير نوع ونمط العلاقة الذي يسود بين منظمات المجتمع المدني في اليمن وبين حين وآخر، حيث يتسم بالتعاون والتنسيق تارة وبالصراع والتنافس تارة أخرى. وتتسم العلاقات فيما بين أغلبها بالموسمية، وباختلاف أشكال وآليات التنسيق بين الجمعيات الرعائية عنها بين الأحزاب والتنظيمات السياسية. ويمثل التنافس المظهر الأكثر شيوعاً في العلاقات المتبادلة بينها والذي يتحول في بعض الحالات إلى صراع. ويظهر هذا النوع من العلاقة بشكل أكبر بين الجمعيات التي تنشط في حيز مكاني واحد، أو التي تعمل في إطار جماعة ذات مصالح مشتركة، أو فيما بين الأحزاب السياسية التي تستند إلى أيديولوجية مشتركة، أو عند انشقاق منظمات عن بعضها، وأخيراً في حالة تدخل الدولة في نشاط بعض المنظمات.

ويتخذ التعاون بين منظمات المجتمع المدني أشكالاً متعددة أهمها المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل، وفي تمويل وتنفيذ مشروعات مشتركة. وتقدر نتائج مسح بالعينة لـ 240 جمعية أجري في عام 1998 أن نسبة المنظمات التي تمارس شكلاً من أشكال التعاون تصل إلى حوالي 39.6٪ مقابل 60.4٪ ليس لها أية علاقة تعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني. ومن أشكال التعاون الأخرى التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني في اليمن استخدام بعض المنظمات لمقرات منظمات أخرى في بعض المناسبات، تنسيق المواقف إزاء بعض القضايا والتطورات المحلية مثل تعديل قانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية والاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور، وأخيراً تبادل المعلومات حول مصادر التمويل الأجنبي.

ومن مظاهر التعاون بين الأحزاب والتنظيمات السياسية تنسيق المواقف وتنظيم أنشطة تعبر عن احتجاجها تجاه بعض القضايا المحلية والدولية، كما حدث في فبراير من عام 1991 عندما شكلت مجموعة من الأحزاب ما سمي بـ«اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية»، في حين أعلنت أحزاب أخرى تأسيس «اللجنة الشعبية لمناصرة الكويت». وفي العام نفسه تشكلت جبهة ما يسمى بـ«نعم للدستور» من عدد من الأحزاب والمنظمات المؤيدة لمشروع الدستور الذي كان مطروحاً للاستفتاء آنذاك. وبالمثل، تعاونت أحزاب أخرى وأصدرت فتاوى ومناشدات وبيانات معارضة لذلك المشروع. كذلك، شهدت الأحزاب اليمنية مزيداً من التعاون والتنسيق فيما بينها خلال الفترة ما بين 1990 و1995 انعكاساً لحالة الصراع والتوتر التي

ينبغي أن يكون التنافس موجهاً بثقافة المجتمع المدني المعبرة عن قيم التسامح وحرية الاختلاف واحترام الآخر

إطـــار 2-21:

نماذج من حالات التنافس والصراع بين منظمات المجتمع المدني

- التنافس و/ أو الصراع بين مجلس القبة الخضراء وجمعية المرياد وهما منظمتان مدنيتان أسسهما سكان حي المؤتمرات وهو أحد الأحياء الهامشية في مدينة صنعاء حيث تتنافسان للحصول على التمويل من المنظمات المحلية والأجنبية.
- الصراع بين نقابة المهن التعليمية والتربوية ونقابة المعلمين اليمنيين على شرعية تمثيل العاملين في سلك التعليم. ويأخذ الصراع بين النقابتين طابعاً سياسياً نتيجة ارتباط الأولى بالمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) وارتباط الثانية بالتجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر ثاني أكبر حزب ممثل في مجلس النواب.
- التنافس بين الأحزاب التي تستند إلى أيديولوجية واحدة حيث يدعي كل منها أنه الحزب الأصلي وأن الآخر مجرد تجمع لمجموعة من المنشقين. وهناك أمثلة عديدة على ذلك في الساحة اليمنية مثل التنافس القائم بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وبين كلٍ من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الديمقراطي الناصري وعدد آخر من الأحزاب الناصرية.
- التنافس والصراع بين المعهد العربي الديمقراطي وملتقى المجتمع المدني ومؤسسة دعم التوجه المدني، فبسبب الخلاف بين مؤسسي المعهد العربي الديمقراطي انشقت مجموعة من المؤسسين لتكون ملتقى المجتمع المدني تلاها انشقاق مجموعة ثانية من المعهد لتنشأ مؤسسة دعم التوجه المدني.

كانت سائدة مما أدى إلى تشكيل تكتلات تواجه بعضها البعض. وتأتي المظاهرات والأنشطة التي تم تنظيمها من قبل الأحزاب اليمنية في شهر ديسمبر من عام 2000 للاحتجاج على القمع الإسرائيلي ودعم الشعب الفلسطيني كأحد مظاهر ذلك التنسيق والتعاون.

إطار 2-22:

التنسيق بين منظمات المجتمع المدني حول مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

بعد تحقيق الوحدة اليمنية ظهرت الإشكالية القانونية والإدارية أمام مؤسسات المجتمع المدني نتيجة تجاوز النصوص القانونية المنظمة للعمل الأهلي ظروف الواقع. وبدأ العديد من الناشطين في العمل الأهلي بالمطالبة لتحديث قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ليواكب المتغيرات العالمية والمحلية ويستوعب أهمية الأدوار والأنشطة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني بمفرده أو بالشراكة مع الدولة في المجالات المختلفة. وفي ذلك السياق، اتجهت الحكومة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي إلى إعداد مشروع قانون لتنظيم العمل الأهلي. وقد نشطت منظمات المجتمع المدني من خلال العديد من الفعاليات وعملت على تشكيل لجنة قانونية لدراسة مشروع القانون واقتراح التعديلات التي من شأنها تطوير عمل المجتمع المدني. ويمكن رصد أهم تلك الفعاليات كما يلي:

- خلال الفترة 3-1998/5/5 أقام ممثلون عن معظم مؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق مع الحكومة ورش عمل في ثمانية مراكز بهدف مناقشة مشروع القانون ووضع الملاحظات والإضافات اللازمة وفق رؤية العاملين بالمجتمع المدني.
- خلال الفترة 6-1998/6/8 اجتمع المؤتمر الوطني للجمعيات الأهلية ودعا الحكومة للحوار مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني للاتفاق على الإطار العام للقانون الجديد المنظم للعمل الأهلي.
- خلال الفترة 16-1998/8/18 انعقد المؤتمر العام الأول للمنظمات غير الحكومية بحضور ممثلي الحكومة والجهات الإدارية المختصة بالجمعيات الأهلية لمناقشة مشروع القانون.
- خلال الفترة 18-2000/11/19 عقدت في صنعاء ندوه خاصة عن المجتمع المدني في اليمن ناقشت مشروع القانون.
- في 2000/11/23 وبينما كان مشروع القانون معروضاً على مجلس النواب عقدت في صنعاء ندوة خاصة لمناقشته شارك فيها عدد من الناشطين في المجتمع المدني، وتم تشكيل لجنة تعمل على جمع الآراء والملاحظات ليتم إرسالها إلى مجلس النواب بهدف تطوير مشروع القانون. كما تم الاتفاق على ضرورة التنسيق مع بعض أعضاء مجلس النواب لضمان تأييدهم وحث المجلس للأخذ بالتعديلات اللازمة.
- خلال الفترة 13-2000/12/14 انعقدت ندوة في مدينة تعز لمناقشة مشروع القانون والذي كان في الوقت نفسه معروضاً على مجلس النواب بهدف تسليط الضوء على آراء المجتمع المدني نفسه حول القانون الذي ينظم عمله.

وبشكل عام، يمكن القول أن الفعاليات المبينة أعلاه ودور الناشطين في المجتمع المدني كان لها تأثير كبير في إقرار التعديلات على مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإصدار القانون في صورته النهائية في بداية عام 2001. وقد عكست التعديلات مطالب المجتمع المدني في توسيع حريات التأسيس والعمل للجمعيات، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتقليص تدخل الجهات الرسمية في نشاط المجتمع المدني، وتخفيف العقوبات التي تضمنها مشروع القانون، فضلاً عن عدم تقييد علاقة الجمعيات المحلية بالمنظمات الأجنبية المانحة. كما عبرت عن وعي المجتمع المدني بطبيعة التغيرات محلياً ودولياً وتمسكه بالحقوق التي أقرها الدستور اليمني حيث عبر بنصوص واضحة عن منح المواطنين الحق – دون تقييد – في تنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وعلى أن تضمن الدولة للمواطنين وتمكنهم من ممارسة حقوقهم المشروعة.

وعلى الرغم من تعدد أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني في اليمن إلا أن هذا التعاون يعتبر بشكل عام مؤقتاً ومحدود النطاق بالنظر إلى حجمه وإلى عدد المنظمات التي تدخل في إطاره. كما يعتبر ذلك التعاون محدود التأثير في مجال التنمية وكذلك في التأثير على مؤسسات وأجهزة صنع القرار باستثناء حالات قليلة، وهي سمات لا تقتصر على المجتمع المدني في اليمن وإنما تشترك فيها منظمات المجتمع المدني في أغلب الأقطار العربية ودول العالم الثالث. وقد بدأت مؤخراً بعض مظاهر التنسيق عبر الشبكات بين عدد من الجمعيات العاملة في مجالات متماثلة خاصة في مجال التنمية وفي حقوق الإنسان وكذلك بين الجمعيات المعنية بقضايا المرأة.

إطار 2-23:

تدني التعاون بين منظمات المجتمع المدني

يرتبط تدني مستوى التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني في اليمن بعدد من المحددات أو العوامل والتي تتعلق إما بطبيعة نشاط المنظمات أو بالسياق المجتمعي العام اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

فبالإضافة إلى ضعف ثقافة المجتمع المدني واستمرار تأثير الثقافات التقليدية والانقسامات الاجتماعية التقليدية والسياسية، تفتقر المنظمات لمصادر التمويل الكافية والمستمرة مما يدفعها للتنافس على مصادر التمويل المحلية والأجنبية.

كذلك تتسم أغلب المنظمات بقصور البناء المؤسسي والذي يمثل شرطاً ضرورياً لقيام أشكال التعاون كتشبيك وتبادل المعلومات، فضلاً عن الإفتقار إلى قاعدة بيانات عن المجتمع المدني الأمر الذي يعوق معرفة كل منظمة لطبيعة نشاط وإمكانيات واهتمامات المنظمات الأخرى. كما يخلق التمايز في تعامل الدولة مع منظمات المجتمع المدني ظهور فئتين غير متعاونتين مع بعضهم البعض من منظمات المجتمع المدني تمثل الأولى المنظمات غير الحكومية في حين تشمل الثانية المنظمات غير الحكومية والمسيرة من قبل الحكومة.

إطـــار 2-24 :

نماذج لجهود تشبيك منظمات المجتمع المدني

شبكة مؤسسات المجتمع المدني للتنمية 1999

عقد الاجتماع التأسيسي لهذه الشبكة في 8 نوفمبر 1999، وبلغ عدد المنظمات الأعضاء فيها 21 منظمة حتى ديسمبر 2000 تمثل نواة للشبكة وتضطلع بمهام التأسيس. وقد تم في 10 ديسمبر 2000 انتخاب مجلس تنسيق من خمسة أعضاء ينتمون إلى خمس منظمات مختلفة ليقوم بتسيير أعمال الشبكة لمدة ثلاثة أشهر، يتم بعدها انتخاب مجلس تنسيق كل ثلاثة أشهر. وتهدف الشبكة إجمالاً إلى: «تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني من خلال استحداث الأفكار والخطط والتصورات المستقبلية وخلق وسائل مبتكرة للتعامل والاتصال بين الأطراف المختلفة».

مجلس تنسيق أحزاب المعارضة أكتوبر 1994

يتكون من ستة أحزاب سياسية هي الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع الوحدوي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، اتحاد القوى الشعبية، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحق. ويهدف المجلس إلى تنسيق المواقف السياسية بين أحزابه وتعزيز جبهة المعارضة. ومع ذلك، فإن تأثيره وفعاليته ليست كبيرة نتيجة تباين مواقف أحزابه في العديد من القضايا بما في ذلك مسألة المشاركة في الانتخابات.

مجلس التنسيق للجمعيات بمدينة صنعاء التاريخية 1997

يتكون من 14 جمعية اجتماعية خيرية تمارس نشاطها في مدينة صنعاء القديمة هي آزال، 22 مايو، الزبيري، سام، الطاووس، غمدان، النجاح، اليسر، التكافل، السلام، عقبى وعامر، الحرفيين، تأهيل المرأة، وأصدقاء صنعاء. ويهدف المجلس إلى المحافظة على المدينة القديمة وتحسين أوضاع سكانها بما في ذلك مساعدة الفقراء والمحتاجين.

هيئة تنسيق المنظمات اليمنية غير الحكومية لحقوق الطفل 1995

تأسست من 72 جمعية تعمل في مجال رعاية وتنمية الطفولة والدفاع عن حقوق الطفل بالإضافة إلى بعض المنظمات الرعائية والتنموية التي تهتم جزئياً بقضايا الطفولة. وتهدف الهيئة إلى تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في رعاية حقوق الطفل والعمل على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها اليمن في عام 1991 بما يتناسب مع الواقع اليمني وتعاليم ديننا الحنيف، بالإضافة إلى العمل مع الدولة لتحديد القصور في التشريعات وتوفير الإمكانيات والخدمات اللازمة للطفولة. وأخيراً، تسعى الهيئة إلى تأهيل وتدريب العاملين في مجالات الطفولة المختلفة وتنمية العمل التطوعي في هذا الجانب.

إطـــار 2-25:

ضعف التعاون يؤدي إلى تبديد الموارد

تقوم ثلاث جمعيات غير حكومية بتقديم الخدمات التعليمية لأطفال الفئات المهمشة في أحد الأحياء العشوائية لمدينة صنعاء والتي لا يتجاوز عدد مساكنها 537 مسكناً وعدد الأسر المقيمة فيها حوالي 616 أسرة. وتتعدم علاقة التعاون بين الجمعيات الثلاث، بل وتتسم العلاقة بين اثنتين منهما أحياناً بالتنافس والصراع مما يؤدي إلى إضعاف الخدمات المقدمة وإلى إساءة استخدام الموارد وحرمان بعض الفئات من الاستفادة من الخدمات المقدمة.

ويؤدي ضعف علاقات التعاون سواء في إطار من التعاون الثنائي أو عبر الشبكات إلى التأثير على الجهود الشعبية في التنمية وإلى جعل عملية المشاركة تتصف بالعشوائية وعدم التخطيط، فضلاً عن أنها تعكس الافتقار إلى رؤية واضحة حول مجالات التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومة من جانب، وفيما بين منظمات المجتمع المدني من جانب آخر. كذلك، تساهم محدودية التعاون بين المنظمات في تشتيت موارد المجتمع المدني في ظل تزايد عدد منظماتها وتنامي المنافسة فيما بينها على مصادر تمويل محدودة، حيث يتم تنفيذ مشروعات كثيرة العدد لكنها صغيرة ومتناثرة ولا تؤدي -وفقاً للدراسات الميدانية- إلا إلى خدمات قاصرة وغير فاعلة في تغيير أوضاع الفئات المستهدفة. ويترتب على ذلك أيضاً غياب العدالة في توزيع خدمات التنمية التي تقدمها المنظمات على مستوى المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية المستفيدة.

يعكس تكرار نشاط المنظمات ونمطية تدخلاتها قصور التعاون والتنسيق فيما بينها

ويسبّب قصور التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني اتسام نشاطها بالتكرار وتدخلاتها بالنمطية. فعلى سبيل المثال، تنفذ معظم المنظمات الناشطة في مجال تنمية المرأة برامج تدريب في مجال الخياطة والحياكة والتطريز على الرغم من أن هذه البرامج ومنذ فترة طويلة لم تثبت كفاءة عالية في تحسين أوضاع النساء الفقيرات. كذلك، تنشط كافة المنظمات التي تعمل على تشجيع الالتحاق بالتعليم بين أوساط الأسر الفقيرة في توزيع الحقيبة المدرسية لأبناء تلك الأسر رغم أن الدراسات أثبتت أن انخفاض معدلات التحاق الأطفال الفقراء بالتعليم الأساسي يعود إلى أسباب أخرى أكثر أهمية.

التطوع والعمل الجماعي في منظمات المجتمع المدني

مثّل التطوع أحد القيم الدينية والاجتماعية الهامة في المجتمع اليمني، واعتمد اليمنيون على العمل الجماعي في مواجهة الكوارث وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعملت الأعراف على تنظيم تلك الجهود فضلاً عن توجيه العمل الجماعي والتطوعي في مجال بناء المرافق العامة وصيانتها. وقد شهد تاريخ اليمن الحديث تنامياً للعمل الجماعي والتطوعي في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في إطار تجربة هيئات التعاون الأهلي للتطوير، والتي تعد من أنجح تجارب التنمية المحلية في العالم الثالث. ومع ذلك، يلاحظ تراجع العمل التطوعي ومحدوديته في منظمات المجتمع المدني، إذ لا يتوفر لديها متطوعون دائمون باستثناء أعضاء مجالس الإدارة. ويتفاوت نقص المتطوعين لدى المنظمات وفقاً لمنطقة ومجال وتاريخ بداية نشاطها، فالمنظمات حديثة التأسيس التي تنشط في المدن وخاصة في مجال الثقافة والإعلام والمعلوماتية تعاني من قلة المتطوعين بشكل يفوق وضع المنظمات الريفية التي تنشط في مجال التنمية المحلية لا سيما تلك التي تأسست منذ فترة بعيدة. وينشط التطوع في حالة الكوارث الطبيعية مما يجعله موسمياً، فضلاً عن أن المتطوعين غالباً ما يكونون من الذكور.

يتراجع العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني

جدول 2-8:
المتطوعون في مجال التعليم للعام الدراسي 2000/1999

المرحلة التعليمية		عدد المدرسين المتطوعين	إجمالي المدرسين	المتطوعون إلى الإجمالي ٪
أساسي	ذكور	946	105416	0.9
	إناث	992	28049	3.5
ثانوي	ذكور	45	13346	0.3
	إناث	34	3571	1.0
مشترك	ذكور	70	15470	0.5
	إناث	41	1512	2.7
الإجمالي		2128	167364	1.3

نقص المتطوعين في منظمات المجتمع المدني

تمثل المدن في ظل الشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة بيئة معوقة للعمل التطوعي حيث أدى تراجع مستوى المعيشة مقارنة بعقد الثمانينات وتوسع ظاهرة الفقر إلى اتجاه الأفراد نحو استغلال أوقاتهم في أعمال إضافية بهدف تحسين ظروف معيشتهم. ويعتبر تباعد وانفصال منظمات المجتمع المدني عن الفئات المستفيدة وعدم إشراكها في الكثير من الحالات أحد كوابح العمل التطوعي. وساهم التوجه السابق للتنمية وفق سياسات مركزية في كبح مبادرات سكان الريف، فضلاً عن أن تدخل الحكومة في أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية جعلها امتداداً للسلطة المركزية وأفقدها القدرة على جذب المتطوعين نظراً لسيطرة الحكومة على عملية اتخاذ القرار فيها. كذلك، فإن استمرار نفس القيادات على رأس بعض منظمات المجتمع المدني ولفترات طويلة، وتسخير نشاطها لخدمة أغراض تلك القيادات، قد ولّد شعوراً عاماً بعدم الرضى والسخط في المجتمع انعكست آثاره في عزوف الأفراد عن التطوع لشعورهم بأن تلك المنظمات لا تعمل إلا لتحقيق مصالح قياداتها.

ونتيجة أن نشاط الكثير من المنظمات غير الحكومية يغلب عليه الطابع الرعائي بأساليبه التقليدية والذي يعكس عدم قدرتها على تجديد أنشطتها وآليات عملها وعلاقاتها مع أفراد المجتمع، فقد ترتب على ذلك تدني قيم المشاركة والعمل التطوعي، على العكس من المنظمات والمؤسسات الحكومية أو غير الحكومية التي اعتمدت الشراكة منهجاً في عملها وحققت نجاحاً في تنفيذ مشروعاتها. ويمثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة نموذجين لتفعيل التطوع والمشاركة حيث يشترطان مساهمة المستفيدين في تكاليف المشروعات بنسبة بسيطة مما ساعد على حشد الجهود التطوعية وتنمية روح المسئولية لدى المستفيدين. بل، إن المناطق الفقيرة التي تعجز عن المساهمة نقداً في تكلفة المشروعات المتفق عليها تعمل على تقديم مشاركتها عينياً أو في شكل عمل تطوعي أثناء التنفيذ.

ورغم تأثير العوامل السابقة على العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني في اليمن، إلا أن ذلك لا يعني اختفاء الروح التطوعية في المجتمع اليمني أو أنها لم تعد جزءاً من منظومة العقيدة والقيم والعادات، بل يشير إلى فشل منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب وإلى ضرورة قيامها بإبداع برامج وآليات لاستنهاض الروح التطوعية لدى المجتمع.

إطـــار 2-26:

كيف يمكن تعبئة جهود التطوع في اليمن؟

– أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى المتطوعين لا أن تنتظر أن يأتي المتطوعون إليها.

– العمل من خلال إعداد خطط وبرامج ووضع آليات اتصال مناسبة لجذب المتطوعين بدلاً من العمل الظرفي.

– تشجيع منظمات المجتمع المدني للأشكال الجماعية للعمل التطوعي وعدم الاقتصار على التطوع الفردي، وهنا يمكن الاستفادة من الآلية التي استخدمتها هيئات التعاون الأهلي للتطوير والتي أطلق عليها المبادرات.

– تعبئة الإمكانيات التطوعية من خلال تغيير الأسلوب الإداري القائم على البناء الرأسي الذي يقترب أكثر إلى التنظيمات البيروقراطية منه إلى التنظيمات التطوعية. ويمكن اعتماد أسلوب يجمع بين مميزات البنائين الرأسي والأفقي ويتوافق مع فكرة العمل الجماعي وديمقراطية الأداء الإداري.

– وضع آلية مبتكرة لتشجيع التشبيك بدلاً من الآليات التقليدية كالاتحادات القسرية التي تجهض التطوع.

المجتمع المدني والعولمة

مثّل التحول الديمقراطي في اليمن انتقالاً مواتياً لدولة الوحدة التي تأسست على قاعدة الديمقراطية والتعددية السياسية. وارتبط ذلك التحول بالمتغيرات الدولية التي يتزايد حجمها ويتسع تأثيرها في مختلف أرجاء العالم وخاصة دول العالم الثالث ومنها اليمن، حيث أصبح التحول الديمقراطي بمثابة كرة الثلج التي يكبر حجمها مع استمرار تدحرجها. ووفقاً لهذا السياق، لم يعد بإمكان أي مجتمع أن يعزل نفسه عن المتغيرات والتطورات العالمية سواءً السياسية منها أو الاقتصادية أو الثقافية.

وقد كان للعولمة التي عكست ذلك التيار الجديد ومجمل متغيراته وتطوراته في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وخصوصاً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تأثيرات سلبية على غالبية أفراد المجتمع في العالم الثالث. وبرز الاهتمام الدولي بمؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية بكافة أنواعها وأشكالها لتساهم في تعزيز جهود التنمية وفى مكافحة الفقر ولتكون شريكاً للدولة في تحقيق التنمية. ورافق ذلك خطاب دولي يدعو إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات العامة. بل، إن الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية المانحة أصبحت تربط مساعداتها بالتحول الديمقراطي وبتوسيع مجال الحريات العامة وتشجيع إنشاء وتطوير منظمات المجتمع المدني.

يُبرر تشجيع مؤسسات المجتمع المدني لدورها ومساهمتها في جهود التنمية ومكافحة الفقر

وارتفع مستوى الدعم للمجتمع المدني والتعاون معه بدرجة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992 حيث تم اعتماد أكثر من 1,400 منظمة غير حكومية في المؤتمر الرسمي وشاركت آلاف المنظمات غير الحكومية الأخرى في المنتدى العالمي الذي عقد بالتوازي معه. واتسمت مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة بمشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية مثل مؤتمر حقوق الإنسان في فينا (1993)، ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة في بربادوس (1994)، ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة (1994)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن (1995)، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين (1995).

يحول الدعم الخارجي نشاط منظمات المجتمع المدني للعمل وفق أجندة المانحين وليس وفق أولويات البلاد والمجتمع

ويرتبط المجتمع المدني في اليمن ويتفاعل مع حركة وتيار العولمة من خلال آليات ووسائل عديدة. وقد سعت منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية إلى تقديم الدعم المالي والفني إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية، بل إن بعضها تبنت مجالات محددة ونشأت بدعم وتمويل خارجي، وبالتالي تنشط وتخفت وفقاً لمدى توفر ذلك التمويل. ومع أن للعولمة دوراً إيجابياً في إنشاء وتطوير منظمات المجتمع المدني في اليمن إلا أن ذلك الدعم لم يخل من النتائج السلبية، كما أظهرت الدولة –شأنها في ذلك شأن سائر الدول– عدم ارتياح من الدعم المالي لبعض منظمات المجتمع المدني الوطنية وخاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان بسبب إمكانية الاستخدام السياسي المناوئ للدولة من قبل هذه الأنشطة.

إطـــار 2-27:

قدرة المجتمع المدني على استيعاب تجليات العولمة

في حين تمكن قوة المجتمع المدني في الدول الغربية وعراقة تقاليدها السياسية والاجتماعية من مواجهة سلبيات العولمة في مختلف المجالات، فإن المجتمع المدني في دول العالم الثالث ومنها اليمن يعتبر أقل فاعلية وقدرة نظراً لحداثة نشأته. وبالرغم من الإيحاءات الإيجابية للعولمة خاصة في دعم التحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول العالم الثالث، فإنه لا يمكن تجاهل آثارها السلبية في ذات المجالات التي تبرز فيها إيجابياتها.

وقد امتد نشاط بعض منظمات المجتمع المدني في اليمن لتشارك في المؤتمرات الدولية التي تتمتع فيها منظمات المجتمع المدني بصوت مسموع. وبالتالي، أصبح العمل الأهلي المحلي مرتبطاً ومتأثراً بكثير من المحددات الدولية وفقاً لمبدأ «فكر عالمياً ونفذ محلياً» نتيجة نمو الترابط بين ما هو محلي وما هو عالمي، وهو ما يعبر مرة أخرى عن العولمة التي أصبحت تعبيراً ورمزاً لكثافة التداخل بين السياقين الوطني والدولي. كذلك، دشنت الجمعيات الأجنبية نشاطها داخل اليمن خلال الفترة الماضية وتزايد عددها ليصل إلى 37 منظمة غير حكومية في عام 2000. وفي المقابل، بدأت بعض المنظمات اليمنية تسعى لتوسيع دائرة عملها إلى خارج البلاد وخاصة للحصول على تمويل لأنشطتها من الجاليات اليمنية في الخارج.

تطور العمل الأهلي وتأثر بمبدأ فكر عالمياً ونفذ محلياً

علاقة منظمات المجتمع المدني الوطنية بالمنظمات الدولية

في موازاة التحولات الدولية التي سارت باتجاه خلق الظروف المناسبة للتعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي، فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في اليمن ساهمت هي الأخرى في دفع منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية كل منها باتجاه التعاون مع الأخرى. وقد أدى تراجع مستويات المعيشة وزيادة الفقر في المجتمع اليمني إلى اقتناع منظمات المجتمع المدني الوطنية بعدم كفاية مصادر التمويل المحلية والحاجة للبحث عن مصادر تمويل خارجية. ومن جانب آخر، ساهم ضعف التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية في توجيه المنظمات الأجنبية العاملة في اليمن نحو تعزيز تعاونها وشراكتها مع منظمات المجتمع المدني الوطنية.

ساهمت الظروف والعوامل في دفع منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية كل منها باتجاه الآخر

وقد أخضعت الحكومة اليمنية التعامل بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية لإشرافها ورقابتها أو لما تسميه بـ« تنسيق حكومي». وتم إنشاء إدارة عامة في وزارة التخطيط والتنمية لتختص بشئون المنظمات غير الحكومية الأجنبية ولتمثل القناة التي يجب أن يمر عبرها أي شكل من أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية. وباتجاه تعزيز رقابة وإشراف الحكومة على هذه العلاقة، نصت المادة (24-أ) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد على أنه: « يجوز لأي جمعية أو مؤسسة أهلية بعلم الوزارة أن تحصل على أموال من الخارج سواء كان ذلك من أي شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو ممن يمثلها في الداخل»، وتنص الفقرة (ب) من المادة نفسها على أنه: «يجوز لأي جمعية أو مؤسسة أهلية بعلم الوزارة أن تقوم بتنفيذ أي نشاط بناء على طلب أو تكليف من جهة أجنبية». ويرى البعض أن هذا التوجه قد يؤدي إلى تدني فعالية المجتمع المدني فضلاً عن أنه يتعارض مع مبدأ الحق في التنمية وهو حق من حقوق الإنسان.

إطـــار 2-28:

أهمية الإشراف على العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية

يرى موظفو الإدارة العامة لشئون المنظمات غير الحكومية الأجنبية بوزارة التخطيط والتنمية أن أهمية مهام الإدارة تتمثل في تحقيق الأهداف الآتية:-

- توجيه المنظمات الأجنبية نحو المساهمة في أولويات التنمية لليمن.
- إتاحة الفرصة لاستفادة أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية من خدمات وأنشطة المنظمات الأجنبية.
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمنظمات الأجنبية.
- مساعدة المنظمات الأجنبية في تحديد المشروعات والمنظمات غير الحكومية الوطنية الأولى بالدعم.
- تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بمصادر التمويل الأجنبي للمنظمات الوطنية.

ورغم اختصاص تلك الإدارة، إلا أن ذلك لم يمنع من اتصال بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية بمنظمات غير حكومية أجنبية مباشرة نتيجة غياب نص قانوني -قبل صدور القانون الجديد- ينظم عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في اليمن

وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية اليمنية، فضلاً عن أن الإدارة العامة للمنظمات الأجنبية بوزارة التخطيط والتنمية تستند في ممارسة عملها على اجتهادات الموظفين فيها بسبب افتقارها إلى لائحة تنظم عملها.

شكل 2-2:
تقييم دور منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية

المنظمات الوطنية في عيون المنظمات الأجنبية

تعد منظمات المجتمع المدني حديثة النشأة وبحاجة ماسة للمساعدة والعون في العديد من المسائل التنظيمية والهيكلية. لقد وجهت مساعدات التنمية وحتى عام 1998 نحو المؤسسات والجهات الحكومية فقط نتيجة ضعف منظمات المجتمع المدني في اليمن، خاصة والكثير منها ما زال في المراحل الأولى من النشاط ويفتقر أغلبها إلى الخبرة الإدارية وإلى قاعدة اقتصادية ثابتة، إضافة إلى أن الأسس القانونية لتعاون هذه المنظمات مع نظيراتها الأجنبية لم تصدر إلا منذ وقت قريب.

المؤسسة الألمانية للتنمية (DED)

المنظمات الأجنبية في عيون الدولة

- تتمركز المنظمات الأجنبية في بعض المحافظات دون البعض الآخر.
- يغلب على هذه المنظمات طابع المنفذ للمشاريع الممولة من جهات تمويل أجنبية أخرى.
- سعي المنظمات للتعامل مع الجهات الحكومية المختلفة بغرض تجاوز الأنظمة، فضلاً عن عدم التزامها بتقديم التقارير المطلوبة منها.

مجالات التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية

يتيح القانون لأية جمعية أو مؤسسة أهلية وبموافقة الجهة الحكومية المعنية أن تمارس أي نشاط بناء على طلب وتمويل جهة أجنبية، كما يجوز لها وبعلم الوزارة أن تحصل على مساعدات عينية أو أموال من الخارج أو من الداخل (من أشخاص أو منظمات)، وكذلك إرسال أشياء مماثلة إلى أشخاص أو مؤسسات في الخارج لأغراض إنسانية. ويحق للجمعيات الأهلية في سبيل دعم مواردها المالية وتحقيق أغراضها أن تنفذ مشروعات خدمية أو إنتاجية أو تنظم حفلات وأسواق خيرية ومعارض ومباريات رياضية. وتتمثل أهم مجالات التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية في قيام الأخيرة بتوفير تمويل بعض المشروعات التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية. وتعد المنظمات الناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات ومجالات البحوث والدراسات والمعلوماتية وتنمية المرأة والطفولة والجماعات المهمشة اجتماعياً أكثر المنظمات اعتماداً على التمويل الأجنبي، بل يرتبط أغلبها ومنذ تأسيسها بالتمويل الأجنبي الذي ما زال رغم ذلك محدوداً في حجمه.

إطـــار 2-29:
التأثير المباشر للمنظمات غير الحكومية الأجنبية

لا يقتصر تأثير المنظمات غير الحكومية الأجنبية على التمويل أو توجيه اهتمامات وأنشطة منظمات المجتمع المدني، بل يمتد إلى التأثير بشكل مباشر وغير مباشر في تأسيس منظمات مدنية ذات اهتمامات خاصة. فعلى سبيل المثال، أعلنت منظمة أوكسفام البريطانية بكل وضوح تعهدها بدعم أية جماعة ترغب في تأسيس منظمة غير حكومية لدعم سكان الأحياء العشوائية، وبالفعل أنشئت جمعية أبناء وادي زبيد في عـــام 1997 ومقرها مدينـــة صنعاء لدعم وتنمية ورعاية سكان الأحياء المهمشة. كذلك، تعتبر منظمة رادابارنن السويدية المول الرئيسي لتأسيس الهيئة الوطنية للمنظمات غير الحكومية اليمنية لرعاية حقوق الطفل التي تأسست في مارس 1995.

تسعى منظمات المجتمع المدني الوطنية إلى إدماج القضايا التي تهتم بها المنظمات الأجنبية ضمن برامجها

وتعتبر منظمات المجتمع المدني الأجنبية العاملة في اليمن إحدى مصادر توجيه وتحديد اهتمامات منظمات المجتمع المدني الوطنية حيث سعى العديد منها إلى إدماج القضايا التي تهتم بها المنظمات الأجنبية ضمن أهدافها وبرامجها وأنشطتها بهدف الحصول على تمويل من المنظمات الأجنبية. وتتشابه الأنشطة التي تدعمها المنظمات الأجنبية في اليمن مع نظيرتها في الوطن العربي عموماً حيث تركز على الأنشطة التي تعمل على تحويل الاقتصاد إلى نظام السوق، تنمية أنشطة المنظمات المدنية على مستوى المجتمعات المحلية، تشجيع المنظمات التي تتبنى الفكر الاقتصادي والسياسي الليبرالي وخاصة تلك التي تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن إعطائها أولوية للمشروعات التي يمكن تقييمها كمياً وتظهر نتائجها سريعاً.

وتمثل المساعدات الفنية والتدريبية إحدى أهم مجالات التعاون. وقد استطاعت الدولة إلى حد ما أن تجعل من نفسها وسيطاً بين المنظمات المدنية الدولية العاملة في اليمن وبين المنظمات غير الحكومية اليمنية من خلال إنشاء عدد من الصناديق والبرامج لتنسيق التعاون مع المنظمات الأجنبية مثل مشروع إدماج المرأة، برنامج الأسر المنتجة، مشروع شركاء التنمية، الصندوق الاجتماعي للتنمية.

الفصل الثالث
المجتمع المدني والتنمية البشرية

الفصل الثالث

المجتمع المدني والتنمية البشرية

المجتمع المدني والمشاركة الشعبية

نما عدد منظمات المجتمع المدني خلال السنوات الثلاث الأولى من تسعينات القرن الماضي وتم تأسيس حوالي 554 منظمة غير حكومية اقتحم بعضها مجالات جديدة كالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحماية البيئة والمعلوماتية. وتزايدت أهمية مشاركة المجتمع المدني في التنمية البشرية منذ عام 1995 عندما شرعت الدولة في تطبيق برنامج الاصلاح الإقتصادي والمالي والإداري والذي أدى إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والإلغاء التدريجي لكافة أشكال الدعم للسلع والخدمات بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دورها كموظف أخير. وترتب على تلك الأوضاع والمتغيرات الاقتصادية تدهور مؤشرات الفقر حيث تضاعفت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط فقر الغذاء من 9٪ في عام 1992 إلى حوالي 27.3٪ في عام 1999، وارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من 19.1٪ إلى حوالي 34.9٪ خلال الفترة نفسها.

إطار 3-1:

تواضع دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية في الدول العربية

رغم أهمية التنمية البشرية بالنسبة لكافة الدول، فإن اهتمام منظمات المجتمع المدني بهذا الجانب ما زال متواضعاً حيث تورد بعض الدراسات أن نسبة أنشطة التنمية البشرية لهذه المنظمات في الوطن العربي لا تتجاوز 16٪ من إجمالي أنشطتها. وتمثل معظم تلك الأنشطة التي تقوم بها أنشطةً قد تحسّن من حالة الفئات المستهدفة في المدى القصير لكنها لا تساهم في تغيير أوضاعها أو في تمكينها. ويرجع ذلك إلى أن المواطنين أنفسهم في هذه الدول يعتبرون قضية التنمية البشرية مسؤولية الدولة، خاصة وأنهم لا يشاركون مشاركة حقيقية في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات المتعلقة بها. ويساهم في تعزيز ذلك الاتجاه تركيز نشاط المنظمات على المساعدات الخيرية والاجتماعية جراء الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها شرائح متزايدة من السكان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

كما نتج عن ذلك البرنامج وعن تنامي دور القطاع الخاص في مجالات كان نشاطه فيها محدوداً خلال العقود السابقة كالتعليم والصحة مزيداً من اللامساواة الاجتماعية والذي انعكس في التحيز ضد الفئات الفقيرة. وقد تبنت الدولة سياسات تدخلية لصالح تلك الفئات من خلال تعزيز دور شبكة الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار السلبية المؤقتة لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.

ينبغي تقييم فعالية شبكة الأمان الاجتماعي في تحقيق الأهداف وإضافة آليات جديدة لتعزيز دورها

وترتفع نسبة المستفيدين من المساعدات الخيرية والرعاية الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في الدول العربية بصورة عامة، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من 90٪ في اليمن مقارنة بمصر (65٪) ولبنان (64٪)، وحتى بفلسطين التي تبلغ النسبة فيها حوالي 80٪ بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية وحداثة السلطة السياسية فيها. ويمكن أن يبرر ارتفاع نصيب النشاط الخيري في اليمن بالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع من ناحية، وتجذر القيم الدينية وعلاقات التكافل المجتمعية من ناحية ثانية، وحداثة نشأة وتجربة منظمات المجتمع المدني التي تلجأ إلى الحلول التقليدية لمواجهة الفقر من ناحية ثالثة، فضلاً عن تلبية هذه المنظمات لرغبات الأغنياء والموسرين في توجيه تبرعاتهم نحو تلك المجالات. وقد بينت إحدى الدراسات أن مساهمة الجمعيات والمؤسسات الخيرية تشكل 17.4٪ من دخل الأسر الفقيرة. لذلك، يبقى دور وأثر الجمعيات والمؤسسات الخيرية في تقليص الفقر وتمكين الفقراء من المشاركة في السوق محدوداً، ويتطلب مضاعفة الجهود وتطوير أساليب المساعدة لتركز على التمكين.

يتطلب تقليص الفقر التركيز على التمكين بدرجة أكبر

رسم بياني 3-1:

مصادر دخل الأسر الفقيرة

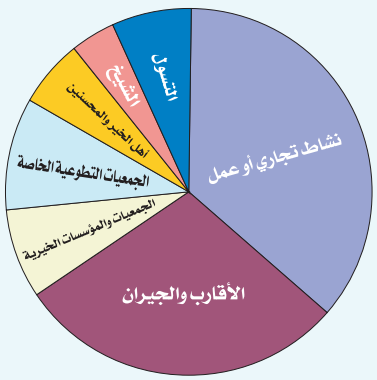

دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر

توسعت مجالات نشاط المجتمع المدني في اليمن خلال السنوات الأخيرة لتشمل التخفيف من الفقر، مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، تقديم الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، المعلوماتية والثقافة، والدفاع عن الحقوق والحريات وحماية البيئة. وتعكس هذه المجالات المفهوم الواسع للفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير والقدرة على المشاركة. ومع ذلك، فإن تأثير هذا النشاط في مكافحة فقر الدخل لا يزال محدوداً وضعيف التأثير نتيجة لتقليدية ونمطية أساليب عمل منظماته وعدم قدرتها على ابتكار آليات وبرامج تنمي الروح التطوعية لدى الفئات الاجتماعية الغنية وتزيد من مصادر التمويل. وتتمثل الأنشطة في مجال مكافحة فقر الدخل في الآتي:

يحتاج تطوير وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني إبتكار آليات وبرامج تنمي الروح التطوعية

- تسهيل حصول الأفراد والأسر الفقيرة على القروض حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بدور الوسيط والضامن لتسديد أقساط القروض الصغيرة التي يحصل عليها الفقراء من البنوك ومن منظمات شبه حكومية كالصندوق الاجتماعي للتنمية وغيره. وتعد الجمعيات التعاونية الزراعية والسمكية الأكثر نشاطاً في هذا المجال بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات المتخصصة التي تمارس نشاطاً محدوداً في هذا المجال لخدمة الفئات الاجتماعية المهمشة.

- تقديم مساعدات نقدية شهرية لبعض الأسر الفقيرة من خلال بعض المنظمات الأهلية على مستوى اليمن. وتعتبر مؤسسة السعيد الخيرية وهي منظمة أسستها إحدى البيوت التجارية أبرز المؤسسات الأهلية في هذا المجال وخاصة في مدينة تعز وبعض المناطق الريفية.

تسعى منظمات المجتمع المدني إلى توسيع مساهمتها في تخفيف حدة الفقر

- تقديم مساعدات مالية في المناسبات الدينية وبشكل خاص أثناء عيدي الفطر والأضحى والذي يمثل أحد الأنشطة التي تقوم بها معظم منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الرعاية الاجتماعية، والتي بدورها تمثل 46٪ من مجموع منظمات المجتمع المدني.
- تقديم مساعدات عينية للأفراد والأسر الفقيرة في بعض المناسبات مثل تقديم الزي المدرسي والحقيبة المدرسية للأطفال الفقراء في بداية كل عام دراسي، تقديم الملابس للأطفال الفقراء في الأعياد، تقديم بعض المواد الغذائية كالقمح والسكر والزيت للأسر الفقيرة في بعض المناسبات وتوزيع لحوم الأضاحي في عيد الأضحى.
- تقديم الملبوسات والأغطية للأسر الفقيرة التي تواجه ظروفاً صعبة أو كوارث طبيعية.

جدول 3-1:

الوساطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لتسهيل تنفيذ مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة في عام 2000

القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (دولار)
الصحة	67	3,217,084
التعليم	525	28,405,745
المياه	176	9,071,308
البيئة والصرف الصحي	22	2,327,289
الإجمالي	790	43,021,426

إن جهود منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة فقر الدخل لا تستهدف – وليس في استطاعتها– القضاء على الفقر الهيكلي، وإنما تسعى للتخفيف من حدته. وتبقى مساهمة منظمات المجتمع المدني وتدخلاتها في هذا المجال محدودة التأثير والفاعلية، لا سيما إذا قورنت بجهود الدولة حيث وصل عدد الأسر التي تحصل على مساعدات مالية شهرية من صندوق الرعاية الاجتماعية إلى حوالي 450 أسرة في نهاية عام 2000 بمبلغ إجمالي بلغ 7 مليار ريال.

ومع ذلك، تمثل مكافحة الفقر البشري النشاط الأكثر أهمية وتأثيراً لمنظمات المجتمع المدني. ويرجع ذلك إلى طبيعة تدخلاتها في هذا المجال ومساهمتها في الحد من تأثير التفاوت على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي يمكن لها بالإضافة إلى البرامج الحكومية أن تترك آثاراً ونتائج ملموسة بطول الساحة اليمنية وعرضها. فالمساواة في الحقوق السياسية في مجتمع شديد التفاوت اقتصادياً تصبح شكلية، وتتحول المشاركة السياسية للفئات الفقيرة والمهمشة وذات الوعي الاجتماعي والثقافي المحدود إلى مجرد تعبئة سياسية تكرس

السيطرة السياسية. لذلك، تكمن أهمية ودور منظمات المجتمع المدني في أن جهودها موجهة لهذه الفئات التي تكاد تكون محرومة من أية قدرات.

إطار 3-2:

مزايا وطبيعة تدخلات منظمات المجتمع المدني

على الرغم من أهمية دور المجتمع المدني في مجال التنمية البشرية إلا أنه لا يمكن أن يحل محل الدولة ولا سيما في مكافحة الفقر. وترجع مزايا دوره إلى أن خدماته موجهة للفئات الأكثر فقراً، فضلاً عن أن طبيعة تدخلاته تتصف بأنها سريعة وتقوم على المشاركة وتهدف إلى التمكين وتوفير بدائل وخيارات متنوعة، على العكس من التدخلات الحكومية التي تتسم بالبطء ولا تتيح للمستفيدين فرصاً للمشاركة ولا توفر بدائل متعددة.

دور المجتمع المدني في مجال التعليم والثقافة والمعلوماتية

يأتي التعليم والتدريب في مقدمة اهتمامات منظمات المجتمع المدني رغم أن عدد منظماته التي تتخصص في تقديم الخدمات التعليمية لم يتجاوز تسع منظمات في نهاية عام 2000 يقتصر نشاطها على المدن الرئيسية. وتقوم المنظمات في هذا المجال – كما هو الحال في مجالات أخرى– بدور الوسيط بين المستفيدين من ناحية والمنظمات الدولية أو المنظمات الأجنبية الحكومية وغير الحكومية أو المنظمات والصناديق الحكومية وشبه الحكومية اليمنية من ناحية أخرى. وتبرز أهمية دور هذه المنظمات في توفير الخدمات التعليمية وتركيزها على الفئات الاجتماعية والمناطق التي أهملتها البرامج والمؤسسات الحكومية.

وتكرس بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بالرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية نشاطها لخدمة المجتمعات المحلية الريفية على الرغم من تواجدها في المدن الكبرى. ويتم إنشاء عدد محدود من المنظمات وإدارتها من قبل أفراد ينتمون إلى مناطق ومجتمعات ريفية، مما يجعلها أقرب إلى المؤسسات الأهلية منها إلى الجمعيات. ويمثل التعليم أهم أنشطتها رغم انحصار مهامها في هذا المجال على البحث عن مصادر لتمويل بناء المدارس الريفية، إلى جانب جهود محدودة في توزيع الحقيبة والأدوات المدرسية والزي على التلاميذ الفقراء في تلك المناطق.

إطار 3-3:

نشاط مؤسسة السعيد الخيرية في مجال التعليم

قدمت جمعية السعيد الخيرية منذ تأسيسها في عام 1971 إسهامات نوعية في مجال التعليم تتمثل في الأنشطة الآتية:

- إنشاء وتأثيث 125 مدرسة في مختلف المحافظات وتسليم إدارتها لـوزارة التربية والتعليم.
- إنشاء وتأثيث 144 مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم في مختلف المحافظات.
- تقديم منح دراسية لـ559 طالباً وطالبة في جامعتي صنعاء وتعز خلال الفترة 88-1997.
- تقديم منح لـ 82 طالب وطالبة للدراسة في جامعات خارج اليمن خلال الفترة 88-1997.
- تقديم 26 منحة دراسية لطلبة الدراسات العليا خلال الفترة 88-1997.
- تقديم 503 منحة مالية لمساعدة التلاميذ الفقراء في التعليم الأساسي والثانوي.
- إنشاء معهد للتعليم التقني في ريف مدينة تعز.

أما المنظمات التي تقدم الخدمات للفئات الاجتماعية المهمشة وفي الأحياء والمناطق العشوائية في الحضر فإنها عادة ما تتولى إنشاء أو إدارة مدارس أو معاهد خاصة بأطفال تلك الفئات، في حين لا تحبذ تلك المنظمات التي تنشط على مستوى المدن أو على مستوى المجتمع ككل إدارة مدارس وإنما يقتصر دورها على عملية الإنشاء.

إطار 3-4:

نشاط منظمات المجتمع المدني في مجال تعليم أطفال الفئات المهمشة

أسس سكان الأحياء العشوائية حوالي خمس منظمات غير حكومية في أربعة إحياء من العاصمة صنعاء هي حي المؤتمرات، حي 45، حي نقم وحي باب السبح. وقد قامت هذه المنظمات وبمساعدة مالية من منظمات غير حكومية أجنبية بإنشاء أربع مدارس للتعليم الأساسي لأطفال الفئات المهمشة. كما أنشأت إحدى منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال خدمة الفئات المهمشة مدرسة ابتدائية ومركزاً لمحو الأمية في حي عصر، وتدير منظمة أخرى روضة لأطفال هذه الفئة. ومع أن هذه المدارس تعتمد المناهج الرسمية إلا أن مستوى التعليم فيها متدنٍ جداً، وتعاني من ضعف تأهيل المعلمين ومن انخفاض التزام العاملين.

ويشمل نشاط هذه المنظمات تقديم خدمات أخرى متعددة تخدم التعليم بشكل مباشر أو غير مباشر مثل توفير السكن في المدن للطلاب الفقراء القادمين من الريف، كفالة بعض طلاب العلم، تقديم مساعدات نقدية شهرية للطلاب الفقراء، توزيع مواد غذائية للنساء الفقيرات الملتحقات بفصول محو الأمية لتشجيعهن على الاستمرار في فصول محو الأمية، تقديم وجبات طعام للتلاميذ الفقراء،

تقديم جوائز نقدية أو عينية للمتفوقين من الطلاب، وتنظيم دورات تدريبية للمعلمين بهدف تحسين أدائهم التعليمي أو جعل التعليم أكثر ديمقراطية، وتنظيم ندوات ولقاءات تثقيفية بهدف إقناع الأسر الفقيرة بضرورة إلحاق أطفالها بالتعليم.

جدول 3-2:
المساكن الطلابية لجمعية طيبة الخيرية

	المدينة	عام التأسيس	عدد الطلاب
طيبة الخيري	المكلا	1996	350
طيبة الخيري الجامعي	سيئون	1999	80
طيبة الخيري الجامعي	صنعاء	1995	350
طيبة الخيري التعاوني	صنعاء	1999	150
طيبة الخيري	الحديدة	2000	250
خديجة الإجتماعي	المكلا	1998	70
حضرموت الجامعي	المكلا	2001	250

ولا تظهر البيانات الإحصائية الرسمية إسهامات المجتمع المدني في بناء المدارس نتيجة أن معظم المدارس التي تقوم منظمات المجتمع المدني ببنائها تدار من قبل وزارة التربية والتعليم وبالتالي تدرج ضمن المدارس الحكومية. ويظهر المسح التربوي لعام 2000/1999 أن إجمالي عدد مدارس التعليم العام بلغ 13,973 مدرسة منها 13,798 مدرسة حكومية و12 مدرسة خاصة أجنبية و163 مدرسة أهلية وخاصة. وتتبع المدارس الأهلية القطاع الخاص، إذ لا يتناسب هذا الرقم مع بيانات أخرى حول مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء المدارس حيث تشير البيانات أن الصندوق الاجتماعي للتنمية على سبيل المثال قد تعاقد في عام 2000 على تمويل إنشاء 222 مشروعاً في مجال التعليم تنفذها تلك المنظمات.

تبرز أهمية دور المجتمع المدني في مجال الثقافة والمعلوماتية في ضوء تيارات العولمة الثقافية

واكتسب المجتمع المدني أيضاً أهميته في مجال الثقافة والمعلوماتية خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي عندما تمكن من كسر احتكار الدولة لهذين المجالين. وقد تزايد عدد الصحف والمجلات الحزبية والأهلية في اليمن حتى وصلت إلى 65 مجلة وصحيفة أهلية وحزبية ونقابية في عام 2000، فضلاً عن تأسيس عدد من مراكز الأبحاث والدراسات والمعلوماتية لتقدم رؤى ثقافية وقواعد معلومات بديلة أو مكملة.

إطار 3-5:
نشاط المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار

تأسس المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار في مايو 1999 وتمثلت أهم أهدافه في:

- تشجيع البحث العلمي ونشر المعرفة وتطوير قطاع المعلومات وتوسيع دائرة الحوار بين الباحثين والمفكرين والقيادات السياسة.
- بدأ المركز في إصدار مجلة شهرية «الموقف» ابتداءً من يوليو 1999 بالإضافة إلى نشرة أسبوعية.
- نظم المركز عدداً من حلقات النقاش والندوات أهمها: الانتخابات الرئاسية والآفاق الديمقراطية في اليمن (سبتمبر 1999)، الانتخابات الرئاسية ودلالاتها الوطنية والديمقراطية (سبتمبر 1999)، الصحافة اليمنية وصناعة الرأي العام (مايو 2000)، القانون والمجتمع في اليمن (مايو 2000)، الوحدة اليمنية والتغيرات العربية والدولية (مايو 2000)، المجتمع المدني في اليمن: تقييم واستشراف (نوفمبر 2000).

دور المجتمع المدني في مجال الصحة

تتسم الطبيعة الجغرافية لليمن بصعوبة التضاريس والتي مع التشتت السكاني تجعل مهمة تحسين الخدمات الصحية الحكومية في المناطق الريفية والبعيدة أمراً صعباً. ويواجه القطاع الصحي الحكومي مشكلات إدارية ومؤسسية تعيق توفير الخدمات الصحية في كافة المناطق على نحو مناسب، فضلاً عن محدودية المخصصات المالية وسوء توزيعها وتدني كفاءة استخدامها. لذلك، تولي منظمات المجتمع المدني أهمية خاصة لتقديم الخدمات الصحية في ضوء تلك الأوضاع، لا سيما خدمات الصحة الأولية للفئات الفقيرة وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وتتمثل أهم المشاريع الصحية لتلك المنظمات في إنشاء المراكز الصحية في المناطق الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة، إنشاء عيادات تنظيم الأسرة، إدارة عيادات ومراكز صحية خيرية، تقديم مساعدات مالية للمرضى الفقراء، ودعم المراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات الحكومية بالأدوية والمعدات والأجهزة الطبية. كذلك، أقامت بعض المنظمات مستشفيات خيرية مثل مستشفى لطب العيون في مدينة المكلا الذي أنشأته جمعية الإحسان الخيرية بالتعاون مع مؤسسة البصر الخيرية العالمية، ومستشفى للأمراض النفسية والعصبية في صنعاء والذي أسسته وتديره جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية.

إطـــار 3-6:

مساهمة جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية في تقديم الخدمات الصحية خلال الفترة 1990-2000

تولي جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية تحسين الأوضاع الصحية للفئات الفقيرة والمحرومة أولوية في نشاطها. وتقدم الجمعية خدمات صحية في مجال الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأمراض المستوطنة والمعدية، والصحة الإنجابية، والصحة النفسية ورعاية العجزة والمعوقين. وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماتها العلاجية خلال الفترة 1990 – 2000 ما يزيد على نصف مليون مريض ومريضة في المستشفيات والمراكز والوحدات الصحية التي تديرها بالإضافة إلى المستفيدين من خدمات القوافل والأسابيع الصحية. وتبذل الجمعية جهوداً في رفع الوعي الصحي ونشر الثقافة الصحية حيث أقامت العديد من المحاضرات حول الصحة الإنجابية وندوات توعية صحية فضلاً عن حلقات النقاش لطلاب الجامعة.

وتتسم الخدمات الصحية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني بالتكامل والشمول ومراعاة الجوانب الإنسانية، فالجمعية اليمنية لمكافحة الجذام على سبيل المثال لا يقتصر نشاطها على المساعدة في علاج المصابين بالجذام، وإنما يمتد ليشمل إعالة المرضى الفقراء وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم وأفراد أسرهم وتنظيم برامج لإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً ومهنياً. لذلك، أنشأت الجمعية معملاً للملابس وأهلت مجموعة من النساء المريضات بالجذام للعمل فيه فضلاً عن تنفيذ عدد من برامج التأهيل المهني للمرضى الذكور في مجالات تصنيع الأحذية الطبية وأعمال البناء وتربية الحيوانات والدواجن.

واستطاعت بعض منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الصحة أن تطور أساليب إدارية وتنظيمية مبتكرة. ففي المركز الصحي في مدينة الحامي بمحافظة حضرموت والذي أنشئ بجهود شعبية تم تشكيل لجنة من أهالي البلدة تقوم بمساعدة مدير المركز الذي تم تعيينه من قبل وزارة الصحة في إدارة المركز والإشراف على الخدمات. وقامت اللجنة في هذا الصدد بتنظيم مشروع الملف الصحي العائلي لكافة سكان المدينة.

إطـــار 3-7:

أنشطة الجمعية الشعبية الخيرية في مجال الخدمات الصحية

تأسست الجمعية الخيرية الشعبية في نوفمبر 1995 في مدينة صنعاء وأسست فروعاً لها في معظم محافظات الجمهورية. وقد نشطت الجمعية في مجالات مختلفة منها إقامة الأعراس الجماعية، تسديد الالتزامات المالية للسجناء المعسرين، توزيع كسوة العيد على الفقراء، بناء المساجد وترميم المدارس، وتأهيل المعاقين. ويعد نشاط الجمعية في المجال الصحي الأكثر وضوحاً وتميزاً، فقد قامت الجمعية خلال الفترة 1995-2000 بتنفيذ عدد من المشروعات والبرامج الصحية أهمها: مكافحة أمراض الملاريا والتيفوئيد في بعض المحافظات، إدارة مستشفى السلام للأمراض النفسية بالحديدة، توزيع أدوية مجانية على المستشفيات والعيادات النفسية في عدد من المحافظات، وإنشاء العيادات الشعبية الخيرية في مدينة صنعاء بالتعاون مع منظمة البر الدولية. كذلك سيرت الجمعية قوافل طبية خيرية لتقديم الخدمات الطبية لسكان المناطق النائية في 11 محافظة وأجرت عمليات جراحية للمرضى الذين لم تمكنهم ظروفهم المالية من الوصول إلى المدن الرئيسية لإجراء العمليات.

يتوافق التركيز الجغرافي للخدمات الصحية لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني

ورغم أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً تكاملياً مع الدولة في تقديم الخدمات وفي تصحيح اختلالات توزيعها بين المناطق وفئات المجتمع من خلال تركيز نشاطها على المناطق المحرومة والفئات الفقيرة، إلا أن خريطة الخدمات الصحية لمنظمات المجتمع المدني تتشابه مع الخريطة الصحية الحكومية. وتبين بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة اللذين قاما بتمويل بعض المشروعات الصحية التي نفذتها منظمات المجتمع المدني خلال عامي 1999 و2000 أن المحافظات التي يتدنى نصيبها من الخدمات الصحية الحكومية تدنت حصتها كذلك من تلك المنفذة من قبل المجتمع المدني.

ويثير الاختلال في توزيع المشاريع الصحية غير الحكومية عدم قدرة منظمات المجتمع المدني في تحديد أولويات واحتياجات السكان والتي تأتي في مقدمتها الخدمات الصحية. وقد يتبادر إلى الذهن أن المنظمات المحلية تتنافس فيما بينها للحصول على التمويل لتنفيذ المشروعات في مناطقها، وبالتالي تتمكن المنظمات الأكثر خبرة -في ظل غياب أو ضعف المعايير المستخدمة لدى الصناديق التمويلية أو حتى الجهات المانحة الأجنبية- من الفوز بالتمويل مقابل حرمان منظمات أخرى قد تكون حاجة منطقتها أعلى لمثل ذلك المشروع.

وتساهم منظمات المجتمع المدني أيضاً في تقديم الخدمات الصحية غير الدائمة كحملات التحصين ونشاط التوعية الصحية وخدمات العيادات المتنقلة،

كما تعمل على تقديم خدمات هامة تؤثر على الوضع الصحي للسكان كتوفير مياه الشرب النقية، إذ ترتبط صحة الفرد والمجتمع بمدى توفر مياه الشرب النقية. وتبرز أهمية دور هذه المنظمات في مجال توفير مياه الشرب النقية من أن شبكات المياه العامة توفر إمدادات المياه لحوالي 26.3٪ من المساكن في اليمن مقابل 11.5٪ للشبكات التعاونية التي يتركز نشاطها في الريف للتخفيف من التحيز الحضري، في حين يحصل بقية السكان على المياه من شبكات القطاع الخاص أو من مصادر أخرى في الريف كالآبار والعيون والسدود والبرك.

رسم بياني 3-2:

مصادر مياه الشرب في الحضر

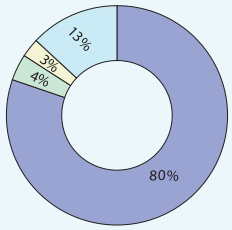

مصادر مياه الشرب في الريف

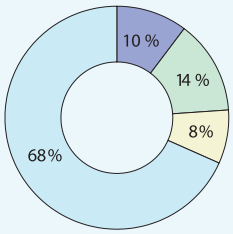

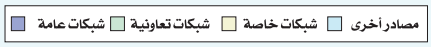

أما بالنسبة للأوضاع الصحية للمرأة، فإن محدودية وظائفها الاجتماعية ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية ساهمت في تعاظم وظائفها البيولوجية والفسيولوجية. ويبلغ معدل خصوبة المرأة في اليمن حوالي 5.9 مولود حي لكل امرأة خلال سني عمرها الإنجابي والذي انخفض من 7.4 في عام 1994 مما أدى إلى تراجع معدل نمو السكان من 3.7٪ حسب نتائج التعداد السكاني لعام 1994 إلى 3.5٪. ومع ذلك، لا زال معدل الخصوبة ومعدل النمو السكاني أعلى من مثيليهما على مستوى العالم، الأمر الذي يسمح بالاستنتاج بأن صحة الأم والطفل تمثل واحدة من أهم المشكلات الصحية في اليمن.

الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة يجب أن تمثل أهم أنشطة المنظمات النسوية

وفي ظل ذلك الوضع، شرعت الحكومة ومنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي في تبني استراتيجية وتنفيذ برامج لتنظيم الأسرة، وهي بداية متأخرة نسبياً مقارنة بجهود منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، إذ بدأت الجمعية اليمنية لرعاية الأسرة في تنفيذ برامج تنظيم الأسرة منذ إنشائها في عام 1975 مستهدفة تحسين الأحوال الصحية للأمهات والأطفال. وقد نما عدد منظمات المجتمع المدني المتخصصة في رعاية المرأة والأسرة ليصل إلى حوالي 96 جمعية في عام 2000. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من المنظمات الناشطة في مجالات أخرى كالرعاية الاجتماعية أو تنمية المجتمعات المحلية أو رعاية الفئات الخاصة أو التنمية الثقافية تعتبر تقديم الخدمات الصحية عموماً وصحة الأمومة والطفولة بشكل خاص جزءاً من نشاطها. وتظهر نتائج المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل الذي أجري في عام 1997 أن جمعية رعاية الأسرة اليمنية وفرت 2.1٪ من مجموع الوسائل الحديثة المستخدمة لتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى تحصين الأطفال والحوامل، إجراء الكشف الطبي للأطفال والنساء وخاصة الحوامل، وتوفير اختبار الحمل والفحوص المختبرية. وتنشط الجمعية كذلك في تنظيم الندوات الصحية وفي غيرها من مجالات التوعية في مختلف المحافظات.

جدول 3-3:

الخدمات الصحية التي قدمتها الجمعية اليمنية لرعاية الأسرة في عام 2000

المراكز الصحية والمحافظات	خدمات تنظيم الأسرة	خدمات أمومة وطفولة
في أمانة العاصمة	2,934	13,169
مراكزها في تعز	2,885	9,584
مراكزها في الحديدة	763	15,084
مراكزها في عدن	840	24,547
مراكزها في المكلا	208	1,823
مراكزها في إب	696	6,219
عياداتها المتنقلة في محافظة صنعاء	116	4,928
عيادتها المتنقلة في الحديدة	92	7,240
عيادتها المتنقلة في المكلا	29	3,277
عيادتها المتنقلة في تعز	177	1,419
187 مركزاً تابعاً لوزارة الصحة والمجالس المحلية	38,338	-
المجموع	47,078	87,290

ويعد تناول القات أحد العوامل المؤثرة سلباً على صحة المواطن اليمني. وقد سعت الحكومة من خلال محاولات عديدة لتنظيم تناوله، إلا أن جهودها لم يحالفها النجاح بسبب اعتمادها على قرارات تنظيمية إدارية فقط دون أن تصاحبها إجراءات في جانبي العرض والطلب أو تقديم خيارات وبدائل مقنعة. كذلك، لم تعر معظم منظمات المجتمع المدني مسألة انتشار القات أي اهتمام، بل أن هذه المنظمات نفسها – باستثناء المنظمات التي تقتصر عضويتها على النساء– بما في ذلك الأحزاب والتنظيمات العاملة في مجال الدراسات والبحوث وحقوق الإنسان، تعقد جلسات لتناول القات في مقراتها؛ ناهيك عن المنظمات المعنية بتنمية المجتمعات المحلية والتي تنظم جلسات يومية تقريباً لتناول القات في مقراتها يتم خلالها مناقشة خططها وبرامجها. وتخلق هذه العادة عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في عضوية تلك المنظمات وفي أن تكون فاعلة في أنشطتها.

وتنشط ثلاث منظمات أهلية في مجال مكافحة تناول القات على مستوى البلاد ككل. وتعتبر الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات التي تتبع مؤسسة العفيف الثقافية أكثرها نشاطاً حيث تمكنت من تحقيق بعض النجاح في إبراز سلبيات هذه الظاهرة ولفت الانتباه إلى الأخطار التي يمكن أن تنتج عن استمرار التوجه نحو زراعته واستهلاكه. واستطاعت الجمعية أيضاً أن تشكّل مجموعات من المناهضين للقات من خلال برامجها الهادفة إلى خلق توجهات سلبية تجاه تناول القات والموجهة إلى الشباب وطلاب الجامعات وتلاميذ المدارس وخاصة من لم يسبق لهم تناول القات.

تتطلب مكافحة إنتشار القات إجراءات في جانبي العرض والطلب تصاحب الإجراءات الإدارية

إطـــار 3-8:

نشاط الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات

● تأسست الجمعية الوطنية لمواجهة أضرار القات في عام 1992 في مدينة صنعاء وتضم في عضويتها وزراء سابقين وأساتذة جامعات ورجال أعمال وموظفين وطلاب. وتهدف الجمعية إلى خلق وعي عام مضاد لتناول القات في أوساط مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وبين الطلاب بشكل خاص، والعمل على تغيير أسلوب حياة الأفراد والمجتمع والقيام بأعمال إنتاجية بدلاً من هدر الوقت في تعاطي القات مع توفير بدائل لقضاء أوقات الفراغ والترفيه كالأندية والمنتزهات، بالإضافة إلى السعي للحد من انتشار زراعة القات وتشجيع زراعة وإنتاج محاصيل زراعية أخرى.

● تقوم الجمعية بإصدار نشرة ربع سنوية تسمى «يمن بلا قات» للتعريف بالجمعية وأنشطتها ونشر وعي اجتماعي مناهض لتعاطي القات.

● نظمت الجمعية في عام 1995 انعقاد الندوة العلمية الأولى لمواجهة أضرار القات بعنوان «القات: الظاهرة، المشكلة والآثار» والتي قدمت فيها مجموعة من الأوراق البحثية خلصت إلى أن أكثر برامج مكافحة القات نجاعة وفعالية هي البرامج الموجهة للأطفال والمراهقين، نتيجة أن تشكيل توجهات الأطفال والمراهقين أكثر سهولة من تغيير اتجاهات البالغين والكبار، فضلاً عن أن الاتجاهات التي يتم تشكلها في مرحلة الطفولة أكثر ثباتاً واستمراراً. لذلك، تكرس الجمعية أنشطتها وبرامجها لطلاب المدارس الذين اعتبرتهم أهم الفئات المستهدفة.

● نفذت الجمعية البرنامج الأول لمكافحة القات في عام 1999 تحت شعار «معاً في مواجهة أضرار القات» بتمويل من مؤسسة أوكسفام وجهات أخرى. واستهدف البرنامج حوالي 228 ألف طالب في المدارس الأساسية والثانوية في أمانة العاصمة حيث تمت طباعة ملصقات ومطويات وجداول حصص مدرسية تم توزيعها في المدارس وعلى السيارات والمكتبات والأكشاك والعيادات والوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. أما البرنامج الثاني فقد نفذ في عام 2001 على مرحلتين، استهدفت المرحلة الأولى المجتمع بكل شرائحه وغلب عليها الطابع الإعلامي والدعائي من خلال المطويات والملصقات والندوات ...الخ، في حين غطت المرحلة الثانية حوالي 1.6 مليون طالب في مدارس أمانة العاصمة ومحافظات تعز، عدن، لحج، إب وحضرموت خلال الفترة 3 فبراير–31 مارس 2001.

● شاركت الجمعية في فعاليات السوق الخيري الذي نظمته مدرسة رابعة العدوية للبنات في فبراير 2001 من خلال عرض الملصقات وتوزيع الدراسات والمقالات والأبحاث العلمية الخاصة بأضرار القات. كما شاركت الجمعية في الشهر نفسه في المهرجان الثقافي الرياضي السنوي الثاني لمدارس أمانة العاصمة الذي نظمته إدارة الأنشطة المدرسية بمكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة، وتمثل نشاطها في توزيع كتب وعرض أفلام وثائقية عن أضرار القات الصحية والنفسية والاقتصادية...الخ.

التلازم بين التنمية والبيئة

إن اهتمام المجتمع بقضايا البيئة في اليمن لم يرتبط أو يتزامن مع نشأة منظمات المجتمع المدني الحديث، حيث شهد المجتمع اليمني عبر تاريخه قيام التنظيمات الأهلية التقليدية المعنية بقضايا البيئة كجماعات إدارة الموارد الطبيعية وجماعات مستخدمي المياه وغيرها. وقد طورت تلك الجماعات أعرافاً للتعامل مع البيئة، فطورت نظام «الحمى» لإدارة المراعي وتنظيم عمليات الاحتطاب، وأعرافاً لتنظيم الاصطياد البحري من خلال تحديد أوقات ومواسم الاصطياد لبعض أنواع الأسماك والأحياء البحرية والكمية المسموح باصطيادها من كل نوع. ووضعت جماعات مستخدمي المياه وشبكات المساعدة المتبادلة أعرافاً لنظام تقاسم المياه ومسئوليات صيانة المرافق المائية.

يعود الاهتمام الأهلي بقضايا البيئة إلى قبل نشأة المجتمع المدني الحديث في اليمن

إطار 3-9 :

الفكر التنموي والبيئة

يؤكد الفكر التنموي الحديث على ضرورة أن تسير جهود التنمية بشكل متوائم مع الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستديمة. وقد شكل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو في يونيو 1992 نقطة تحول في هذا المجال حيث أقر المؤتمر أن التنمية المستديمة هي التي تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها للإحتياجات الإنسانية والحياتية، وأن التنمية إن لم تستخدم الموارد الطبيعية استخداماً بيئياً رشيداً وتحافظ على مقومات البيئة وتجددها فإنها تنمية غير قابلة للإستمرار.

ومع عقد التسعينات من القرن الماضي ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة والتي لم يكن يوجد منها سوى منظمة واحدة تهتم بشئون البيئة قبل عام 1990، كما تنوعت اهتماماتها لتشمل مشاكل التلوث الكيميائي والإشعاعي والمحافظة على التنوع الحيوي والصحة الوقائية...الخ. ويظهر نشاط المجتمع المدني في مجال حماية البيئة على ثلاث مستويات، يمثل المستوى الأول المنظمات الناشطة في مجال حماية البيئة بشكل عام والتي بلغ عددها 31 جمعية مع نهاية عام 2000. ويشمل المستوى الثاني المنظمات التي تتخصص في جانب محدد من جوانب الحفاظ على البيئة كجمعيات حماية التنوع البيئي ومنها جمعيات الحفاظ على النخيل أو النحل أو الخيل أو المياه ..الخ. أما المستوى الثالث والأخير فيضم جمعيات التنمية المحلية التي تكرس جزءاً من نشاطها في مجال حماية البيئة

تتفاوت مستويات نشاط منظمات مجتمع المدني في مجال حماية البيئة

مثل جمعية وادي شطة لمستخدمي المياه (إب)، جمعية إقامة الحواجز والسدود (حضرموت)، جمعية النحلة الحمراء التعاونية الزراعية (الحديدة)، جمعية حماية النخيل بغيل باوزير (حضرموت)، وجمعية مزارعي القطن التعاونية الزراعية (الحديدة). وتقوم بعض هذه الجمعيات بمشروعات هامة لتحسين معيشة سكان مناطق محددة وفي الوقت نفسه المحافظة على البيئة مثل تنفيذ جمعية القبة الخضراء لمشروع صرف صحي في أحد الأحياء العشوائية بأمانة العاصمة في عام 1998 بتمويل من منظمة «كير» الأجنبية، وتبني جمعية حضرموت الاجتماعية الخيرية لمشروع تشجيع زراعة النخيل بوادي حضرموت في عام 1997 وتفاوضها مع شركات استخراج النفط بشأن إعادة حقن المياه في مناطق التنقيب. وينفذ عدد من هذه الجمعيات مشاريع بيئية في مجال حصاد مياه الأمطار والسيول ومكافحة التصحر وتنمية مناطق الرعي وترشيد الاحتطاب والحفاظ على الثروة السمكية...الخ.

جدول 3-4:

أهم جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة

الجمعية	المحافظة
أصدقاء البيئة بشحير	حضرموت
جمعية تربية المواشي وتطوير المناحل	شبوة
الحفاظ وحماية البيئة والإنسان من التلوث	حضرموت
جمعية حماية البيئة	الأمانة
أنصار البيئة والتنمية بالغيل	حضرموت
حماية البيئة والحفاظ على التراث	إب
تعز للحفاظ على البيئة	تعز
جمعية حماية الخيل	الحديدة
أصدقاء البيئة اليمنية	تعز
جمعية صيادي الصليف	الحديدة

وتجد المنظمات المعنية بقضايا البيئة دعماً من نظيراتها الأجنبية التي توفر التمويل الكلي أو الجزئي لبعض مشروعاتها. كما تمثل قضايا البيئة مجالاً للتعاون ومثالاً للشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية. فعلى سبيل المثال

تم الاتفاق في عـام 2000 بين ممثلين عن المجلس المحلي لمديرية شبام حضرموت وممثلي المنظمات غير الحكومية في المديرية مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني لإنشاء جمعية للمستفيدين تمثل المجتمع المحلي وتقوم بتنفيذ مشروع النظافة بالمدينة بدعم من المشروع الألماني. ويتضمن ذلك المشروع توفير وتأهيل آليات وأدوات النظافة وتسوير أماكن تجميع القمامة وتنظيم حملات توعية في أوساط المواطنين وبين تلاميذ المدارس.

إطـــار 3-10:

جمعية الحداد الخيرية ونشاطها في المحافظة على البيئة

تعتبر جمعية الحداد الخيرية في محافظة لحج من أنشط منظمات المجتمع المدني في المحافظة على البيئة. وقد تضمنت خطتها للفترة (1995-2000) ستة مشروعات بيئية لتطوير نظام الري في قرية المخشابة، مكافحة انتشار الأمراض والأوبئة الناجمة عن الحيوانات النافقة، مشروعات الدفاعات الجانبية لحماية الأراضي الزراعية من الانجراف، إصلاح قنوات الري السيلي، إنشاء شبكة صرف صحي للقرية ومشروع نظافة وتطهير المستشفيات لمكافحة انتشار البعوض.

مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

يغلب على نشاط منظمات المجتمع المدني في اليمن الطابع الرعائي والخدمي، ومع ذلك تعمل بعض منظماته على توفير فرص عمل دائمة أو مؤقتة لا سيما للفئات الفقيرة والعمال غير المهرة. ولا شك أن تنامي نشاط منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات التعليم والصحة وفي مجال البيئة والمعلوماتية وغيرها يترتب عليه -وإن بشكل غير مباشر- توفير فرص العمل الدائمة والمؤقتة لأفراد يعملون في هذه المشروعات أثناء إنشائها ثم في مرحلة تشغيلها. وتشير بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة لعامي 1999 و2000 أنهما قد ساهما من خلال المشروعات التي قاما بتمويلها ونفذتها منظمات المجتمع المدني في توفير حوالي 35,544 فرصة عمل دائمة وما يزيد عن 2.4 مليون فرصة عمل مؤقتة (عامل/يوم).

رسم بياني 3-3:

التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاعات الاقتصادية

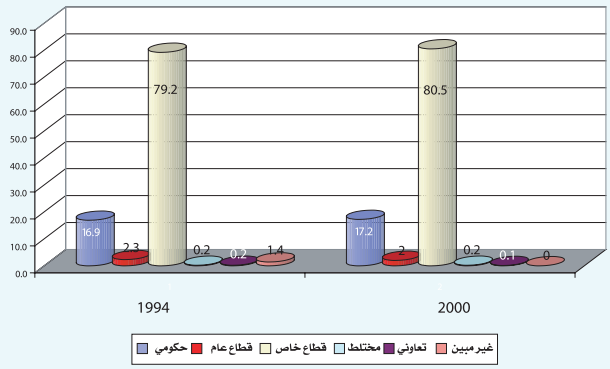

كذلك توفر منظمات المجتمع المدني فرص العمل من خلال فتح مجالات العمل بأجر في أجهزتها المالية والإدارية خاصة مع الاتجاه العالمي نحو الاعتراف بأهمية العمل المأجور في تلك المنظمات وتحوّل هذا العمل التطوعي إلى عمل مؤسسي. وتشير نتائج مسح ميداني أجري في عام 1997 أن 43 منظمة وفرت 1,746 فرصة عمل دائمة ومؤقتة في أجهزتها. كما تساهم المنظمات في توفير فرص العمل بشكل غير مباشر أيضاً فيما تقدمه من تدريب وتنمية الحرف والمواهب والقدرات الفردية من ناحية، وتسهيل تملك الأصول من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعل العمل الأهلي يتوسع من المجالات الخيرية والرعائية إلى مجالات الإنتاج والتنمية. ويعتبر التدريب والتأهيل بالنسبة للأفراد أصلاً من الأصول التي يمتلكونها والتي يتمكنون من خلالها المشاركة في السوق والحصول على دخل مستديم. وتتعاظم أهمية دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال بسبب اختلالات نظام التعليم الحكومي وتردد القطاع الخاص في التوسع وارتفاع تكاليف خدماته في هذا المجال.

تساهم منظمات المجتمع المدني في تقديم التدريب وتسهيل تملك الأصول للمشاركة في السوق والحصول على دخل

ولا تظهر البيانات الإحصائية مساهمة المجتمع المدني في مجال خلق فرص العمل على مستوى الاقتصاد الوطني، وإنما تشير البيانات المتوفرة إلى عدد المشتغلين في نوع واحد من منظمات المجتمع المدني فقط هي الجمعيات التعاونية مقارنة بالمشتغلين في القطاعين العام والخاص. وقد ارتفع عدد المشتغلين في القطاع التعاوني من 5,350 عاملاً وعاملة في عام 1994 إلى 5,475 عاملاً وعاملة في عام 1999، وبزيادة 125 فرصة عمل فقط خلال

خمس سنوات، مما أدى إلى تراجع أهمية القطاع التعاوني النسبية في الاقتصاد من 0.16٪ إلى 0.1٪ والتي تعد منخفضة أساساً. ويعود ذلك الوضع إلى الإجراءات التي اتخذت لإعادة الأراضي التي سبق تأميمها وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي (في الشطر الجنوبي سابقاً) إلى مالكيها حيث كان بعضها يستغل من قبل جمعيات تعاونية زراعية. كذلك، يلاحظ أن فرص العمل التي يوفرها القطاع التعاوني متحيزة للذكور، خاصة أن بعض الإناث قد فقدن أعمالهن فيه وانخفض عدد المشتغلات من 633 امرأة في عام 1994 إلى 454 امرأة في عام 1999.

تراجع دور القطاع التعاوني خلال السنوات الأخيرة وانخفض عدد العاملات فيه بشكل خاص

رسم بياني 3-4:

التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية وفق قطاع الملكية لعام 1996

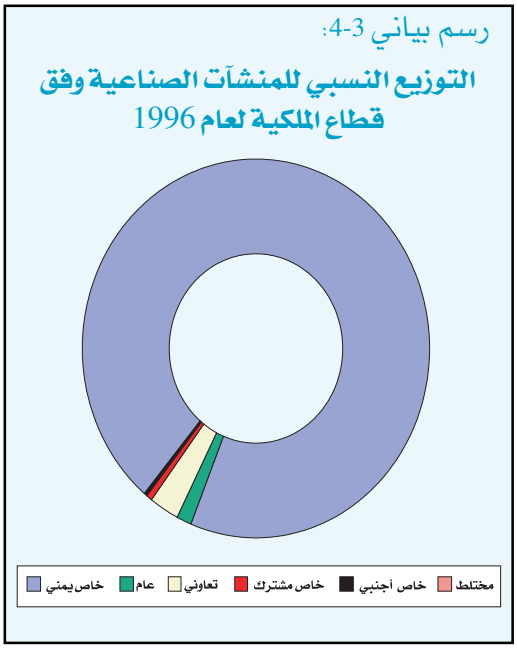

وفي مقابل تراجع مساهمة القطاع التعاوني في توفير فرص العمل، فإن منظمات المجتمع المدني الأخرى قد حققت إضافات لا بأس بها في مجال توفير فرص العمل. ورغم أن البيانات الرسمية (لا سيما مسح القوى العاملة لعام 1999) لم تقدم بيانات مستقلة عن عمالة المجتمع المدني حيث أدمجت بياناته مع القطاع الخاص، إلا أن المؤشرات التي سبق ذكرها في إطار استفادة منظمات المجتمع المدني من برامج التمويل للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية والمشروعات والبرامج شبه الحكومية لإقامة وتنفيذ المئات من المشروعات قد ساعد على توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة خلال السنوات الماضية.

ينبغي للمسوح أن تقدم بيانات مستقلة عن المجتمع المدني

إطار 3-11:

برنامج تنمية المجتمعات المحلية

يهدف برنامج تنمية المجتمعات المحلية الذي يقوم بتمويله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى بناء القدرات المؤسسية للمجتمعات المحلية وإنشاء صناديق دوارة تتولى تمويل برامج التنمية المحلية. ويقوم البرنامج بتنفيذ أنشطة من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية القائمة أو التي يعمل على إنشائها في المناطق التي لا تتواجد فيها مثل هذه المنظمات. ويشترط البرنامج أن تستوعب المنظمات في لوائحها وأنظمتها الداخلية أهداف البرنامج، فضلاً عن تقديمها قوائم بالفقراء في مناطق عملها. ويمارس البرنامج نشاطه حالياً في خمس مناطق هي: منطقة عدن، مديرية غيل بن يمين في محافظة حضرموت، مديرية السوادية في محافظة البيضاء، مديرية خميس بني سعد في محافظة المحويت ومديريتي المخا وذباب في محافظة تعز.

وبشكل عام، وعلى الرغم مما حققه المجتمع المدني من تطور كمي وكيفي خلال السنوات الأخيرة إلا أنه لم يتمكن من المساهمة بفعالية في حل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى في المجتمع وخاصة مكافحة البطالة حيث يعوق شح التمويل إمكانية منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج واسعة للتدريب والتأهيل. ولم يستطع تجاوز صعوبات التمويل سوى عدد محدود من المنظمات مثل مؤسسة السعيد الخيرية التي تغلبت على صعوبات التمويل بفضل اعتمادها على أحد أهم البيوت التجارية في اليمن. أما جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية فإن توجهاتها الدينية وبفضل بنيتها المؤسسية القوية، استطاعت تفعيل الروح التطوعية لدى أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وإقامة علاقات جيدة مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في اليمن. كذلك، تمكنت جمعية حضرموت الخيرية من الاعتماد في تمويل مشروعاتها على بعض كبار التجار من أبناء حضرموت المغتربين في دول الخليج العربي.

رافق تبني الديمقراطية والتعددية السياسية وتنامي حجم وفاعلية المجتمع المدني منذ عام 1990 انفراجاً ملحوظاً في توجهات الدولة نحو قضايا حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الدولتين الشطريتين قبل الوحدة كانتا قد وقعتا على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلا أنهما مارستا أشكالاً متعددة من الانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد أعلنت دولة الوحدة اليمنية التزامها بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها أي من الدولتين الشطريتين السابقتين وعلى رأسها اتفاقيات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيامها باستكمال التوقيع على باقي الاتفاقيات الدولية.

وعكست الدولة التزاماتها وتوجهاتها نحو تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وبالذات بعد انتهاء الأزمة السياسية في عام 1994 في تراجع كبير لحالات السجن غير القانوني، والتأكيد على حرية الرأي والتعبير وخاصة من خلال الصحف الحزبية التي تزايدت حتى وصل عددها إلى 12 صحيفة في نهاية عام 2000 والصحف والمجلات الأهلية التي بلغت 53 صحيفة أو مجلة. وأعلنت الحكومة رسمياً خلو سجونها من مساجين الرأي، وأصبحت عمليات الاعتقال التي تقوم بها الحكومة تتم وفق الإجراءات القانونية، بالإضافة إلى بذل جهود لا بأس بها في تحسين أوضاع السجناء بشكل عام. وقد نشطت خلال الفترة السابقة لجنتا حقوق الإنسان في كل من مجلس النواب والمجلس الاستشاري (سابقاً) حيث قامتا بزيارة السجون والاطلاع على أحوال المساجين ورفعتا تقارير بذلك إلى المجلسين. بل، إن الحكومة أتاحت مثل هذه الزيارات لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان للتعرف بدورها عن كثب على أوضاع المساجين وحيثيات قضاياهم ومدى الالتزام بالحقوق الأساسية للإنسان، فضلاً عن قيام الحكومة بتنفيذ بعض التوصيات التي تقدمت بها المنظمات المحلية والأجنبية حول هذا الجانب.

إطـــار 3-12:

التزام اليمن بالاتفاقيات والعهود الدولية

إن حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني تمثل مقياساً لحقيقة الديمقراطية في الدولة والمجتمع، والالتزام بذلك يعكس التزام الدولة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صادقت عليها. وقد ورد التأكيد على ذلك في المادة السادسة من دستور الجمهورية وبنص الهدف السادس من أهداف الثورة. ولما كانت القوانين الدولية تمثل الشرعية الدولية التي تهدف إلى تعزيز احترام الحقوق والحريات في أنحاء العالم، فإن القوانين والمعاهدات الدولية تعتبر المعيار المشترك الذي تقيس به كافة الشعوب والأمم منجزاتها في مجال الحقوق والحريات. وقد وقع اليمن وصادق على غالبية الاتفاقيات الدولية، فضلاً عن أن دولة الوحدة اليمنية اتجهت إلى تحديث تشريعاتها وقوانينها الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية واستوعبت فيها النصوص الدولية. وتؤكد برامج الحكومات المتعاقبة وباستمرار على التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الداعمة للحقوق والحريات. وأهم الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها اليمن ما يلي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية المهينة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.
- اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال الغير في الدعارة.
- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

وتكاملاً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، شرعت الحكومة منذ عام 1997 في تنفيذ برنامج لإصلاح القضاء يركز على تعزيز استقلاليته وتطوير أدائه بما يكفل تثبيت دولة النظام والقانون وتأمين الناس في أرواحهم وأعراضهم وحرياتهم وممتلكاتهم. وأبدت الحكومة تجاوباً ودعماً رسمياً للبرامج المرتبطة بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وأجرت تعديلات قانونية وخطوات تنفيذية تكفل حق المواطنين في تغيير حكومتهم بأسلوب ديمقراطي مع الحد من مركزية السلطات الحكومية من خلال إنشاء مجالس محلية منتخبة. ومع ذلك، لا زال المجتمع اليمني يشهد بعض الممارسات التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان سواء من جانب الحكومة أو من قبل بعض القوى المتنفذة في المجتمع.

يعتبر إصلاح القضاء تعزيزاً للحقوق وحماية للحريات

ولا تعتبر الحكومة الطرف الوحيد المعني بضمان وحماية حقوق الإنسان، بل ينبغي أن يشاركها في تلك المسئولية المجتمع المدني من خلال مؤسساته

الفاعلة. وقد شهد العقد الأول من عمر الجمهورية اليمنية نمواً كبيراً في عدد منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان لتبلغ 20 منظمة بنهاية عـام 2000. وشرعت هذه المنظمات منذ البداية في ممارسة عدد من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك مراقبة مدى احترام الأجهزة الحكومية للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

إطـار 3-13:

أنشطة مركز المعلومـات و التأهيل لحقوق الإنسان

تأسس مركز المعلومـات والتأهيل لحقوق الإنسان في عام 1995 كإحدى منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان وخاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان. ويصدر المركز ملفاً صحفياً سنوياً ومجلة فصلية بعنوان «حقوقنا»، بالإضافة إلى عدد من الكتب التي تغطي موضوع حقوق الإنسان بأبعاده المختلفة أهمها «الدولة والمجتمع المدني في اليمن»، و«الفقر وحقوق الإنسان في اليمن». وينشط المركز في مجال الندوات وحلقات النقاش حيث نظم خلال النصف الأول من عام 2000 العديد من الندوات وحلقات النقاش أهمها:

- قافلة الديمقراطية: برنامج للتوعية السياسية حول أهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات.
- ندوة الحق في المشاركة السياسية.
- برنامج توعية حول الحقوق الانتخابية في كل من مدن التربة والبيضاء والراهدة.
- ندوة الانتخابات والتعديلات الدستورية.
- الدورة التدريبية الأولى للمنظمات غير الحكومية حول الإنترنت وحقوق الإنسان.
- محاضرة لوزير الشئون القانونية.
- ندوة لدعم المرشحات في الانتخابات المحلية.
- لقاء مع وفد صحفي أوروبي لتبادل الخبرات.
- مشروع المساعدة القانونية والنفسية للسجينات.
- تكريم الرائدات اليمنيات.
- حلقة نقاش حول قانون الجمعيات الأهلية.
- محاضرة بعنوان الثقافة في زمن الحصار.
- دورة تدريبية حول إدارة المنظمات غير الحكومية.
- ندوة حول حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة.

تطور نشاط منظمات المجتمع المدني من مجرد نشر ثقافة الحقوق إلى الدفاع عنها ورصد الانتهاكات

وتوسعت أنشطة المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان خلال العامين الأخيرين بحيث انتقلت من مستوى نشر ثقافة حقوق الإنسان إلى مستوى الدفاع عن حقوقه ورصد الانتهاكات سواء من قبل الجهات الحكومية أو المنظمات شبه الحكومية أو حتى الأفراد. كذلك، بدأت بعض الصحف الحزبية في تخصيص أبواب ثابتة لرصد وقائع انتهاك حقوق الإنسان الفردية والجماعية.

حقوق الإنسان للمرأة

في ظل أجواء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، نما عدد منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال حقوق الإنسان وتحسنت فاعليتها عموماً وفي حقوق الإنسان للمرأة بشكل خاص. وقد مثّل اهتمام المجتمع المدني اليمني بقضايا المرأة انعكاساً للتوجهات الدولية والحكومية بقضايا المرأة حيث شمل دستور دولة الوحدة اليمنية مواداً تكفل تحسين أوضاع المرأة. وتضمنت قوانين العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية والخدمة المدنية والتأمينات والقانون المدني وغيرها مواداً تؤكد على المساواة بين المرأة والرجل مستندة إلى أن تشريعات وقوانين الجمهورية اليمنية مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة التي لا تفرق بين الرجل والمرأة إلا فيما يتعلق ببعض القضايا كالميراث والشهادة والزواج والطلاق ولمبررات عقلانية.

إطـار 3-14:

نشاط منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة

تأسس منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان في مطلع عام 1999 وتحددت أهدافه في تنشيط وتفعيل المشاركة الكاملة للمرأة والارتقاء بالحقوق الإنسانية المقرة دولياً وتطبيقها في الواقع العملي. ويسعى المنتدى إلى المشاركة في الفعاليات والملتقيات الفكرية والتعبير عن وجهة نظر النساء فيها وتبادل المعلومات والخبرات مع حركات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية والتوعية بحقوق الإنسان عامة والعدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق المرأة خاصةً.

وقد قام المنتدى خلال الفترة الماضية بعدد من الأنشطة الداخلية والخارجية الهادفة إلى تحقيق أهدافه، وأهم تلك الأنشطة تنظيم ندوة إقليمية عن حقوق السجينات تحت شعار «من أجل مناصرة فعالة لحقوق الإنسان»، وشارك في الندوة العديد من الخبراء والباحثين في مجال حقوق الإنسان من عدة دول هي ماليزيا، باكستان، اليمن، لبنان، مصر، الأردن، الصومال، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سار اليمن خطوات إيجابية لضمان وحماية حقوق الإنسان للمرأة في المواطنة المتساوية من الناحية القانونية. ولعل أهم ما يمكن التحدث عنه في هذا المقام هو تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة والذي أتى متزامناً مع الاهتمامات الوطنية الرسمية بقضايا المرأة واستجابة للدعوات الدولية المختلفة لإيجاد آليات وطنية رسمية تنهض بأوضاع المرأة. وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996 استناداً إلى نواتها المتمثلة في اللجنة المشكلة للتحضير لمشاركة اليمن في مؤتمر بيجين للمرأة في عام 1995.

وتبرز أهمية اللجنة الوطنية للمرأة من خلال دورها وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني، وبالتحديد المنظمات المعنية بقضايا المرأة حيث ترتبط بشراكة عمل وجهود مشتركة مع تلك المنظمات وغيرها للنهوض بواقع المرأة . وقد نصت المادة (3) من قرار إنشاء اللجنة على مجمل مهامها وأهدافها المتمثلة في «... المساهمة في إعداد واقتراح السياسات والاستراتيجيات والخطط الخاصة بالمرأة والنهوض بأوضاعها في المدينة والريف، وتحديد أولويات المشروعات الخاصة بالمرأة».

إطار 3-15:

دور اللجنة الوطنية للمرأة في وضع الاستراتيجيات

لقد كان من أولويات مهام اللجنة الوطنية للمرأة وضع استراتيجية وطنية للمرأة تلتقي عندها الجهود الرسمية والأهلية بهدف: «جعل المرأة اليمنية قوة اجتماعية فعالة في الأسرة والمجتمع بما يتناسب مع ثقلها العددي من ناحية، وحيوية أدوارها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى». وقدمت الاستراتيجية وسائل عديدة للنهوض بالمرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية ...الخ. وتقوم اللجنة حالياً بالإعداد النهائي للاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي والتي تتضمن اتجاهات ومبادئ أساسية تؤكد على المشاركة الفاعلة للرجال والنساء في الحياة العامة على قدم المساواة، ووفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص في الوظيفة وفي التعليم والصحة. وتهدف الاستراتيجية إلى مساعدة أصحاب القرار لاتخاذ خطوات عملية لضمان الإنصاف وتضييق الفجوة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

ويعكس تشكيل اللجنة بحد ذاته العلاقة القائمة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني وخاصة العاملة في مجال المرأة حيث تضم في عضويتها نخبة من الكفاءات الوطنية الممثلة للوزارت والجهات الحكومية بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدني. وتتلخص أوجه العلاقة والشراكة بين اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني فيما يلي:

- تعتبر اللجنة الوطنية للمرأة مفتوحة على المنظمات الجماهيرية، وبالدرجة الأولى تلك المعنية بقضايا المرأة.
- تضم اللجنة في عضويتها من حيث التشكيل ممثلات عن الأحزاب والمنظمات الجماهيرية العاملة في حقل المرأة.
- تقترح اللجنة السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالمرأة وتدفع الجهات الحكومية المعنية والجهات غير الحكومية لتنفيذها.
- تعمل اللجنة على التنسيق المستمر مع المنظمات النسائية غير الرسمية وتلك المنظمات التي تعمل في مجالات المرأة المختلفة وبخاصة التنسيق لتنفيذ المشاريع وعقد الندوات واللقاءات وحضور المنتديات، ومن أمثلة التنسيق التزام اللجنة بمتابعة تنفيذ مشروع (بيجين –المرحلة الثانية) سواء لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ولم تقتصر إثارة قضايا وحقوق المرأة على الاستراتيجية الوطنية للمرأة وإنما تناولتها العديد من الاستراتيجيات الأخرى حيث ركزت الاستراتيجية الوطنية للسكان الأولى للأعوام (1991-2000) وكذلك المحدثة في عام 2000 على ضرورة تحسين وتطوير التشريعات السكانية من خلال إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية وبالذات المواد المتعلقة بحقوق الأم والطفل في ضوء التعاليم الإسلامية التي تكفل للأسرة وأفرادها الحقوق العادلة. كذلك، سلطت الاستراتيجية الضوء على الحاجة إلى توعية المرأة بحقوقها المنصوص عليها في كافة القوانين والتشريعات. وجاءت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1996-2000) وكذلك الخطة الخمسية الثانية (2001-2005) لتضع العديد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالمرأة والتي تكفل حقوقها في كافة المجالات بما في ذلك المشاركة الفاعلة في عمليات اتخاذ القرار.

يظهر قصور واضح في توعية المرأة بحقوقها المنصوص عليها

ومع ذلك، ترى بعض منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها المنظمات النسوية أن المنظومة القانونية اليمنية لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور، بالإضافة إلى أن الممارسات الاجتماعية الخاطئة تخلق نوعاً من التمييز ضد المرأة. وتبين نتائج إحدى الدراسات التي أجريت على 61 منظمة غير حكومية في عام 2001 أن 48 منظمة اتفقت على وجود قصور قانوني يتعلق بحقوق المواطنة حيث لم يرد حتى

تخلق الممارسات الاجتماعية الخاطئة تمييزاً ضد المرأة

الآن أي تعديل في الدستور والقوانين ذات العلاقة بالمرأة والتي تمت الإشارة إليها بالتفصيل في التقرير السابق لبيجين، مع أن الحكومة قد بدأت بعرض بعض تلك القوانين على مجلس النواب بغرض التعديل.

يجب استهداف تكريس وعي اجتماعي ومنظومة قانونية وقيمية تضمن العدالة والمساواة. كما أن حقوق الإنسان للمرأة لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بمطالبة الدولة والمجتمع المدني بضمان وحماية تلك الحقوق، بل يتطلب الأمر مساهمة

جدول 3-5:

بعض التعديلات القانونية التي تطالب بها منظمات المجتمع المدني في سبيل حصول المرأة على حقوق المواطنة المتساوية

القانون ورقمه	رقم المادة والفقره ونصها النافذ	النص المقترح / أو الإضافة
الجنسية اليمنية (6) لسنة 1991	3- يتمتع بالجنسية اليمنية من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية.	إضافة: أو لأم تتمتع بهذه الجنسية.
السلطة القضائية (1) لسنة 1998	57- ج أن يكون حائزاً على شهادة .... الخ	إضافة : أن يكون حائزاً أو حائزة على شهادة . الخ على أن تكون المرأة قاضية في الأحوال الشخصية.
إقامة الأجانب (47) لسنة 1991	17- يمنح الأبن أو البنت لأب أجنبي وأم يمنية... الخ	إضافة: والعاملون بنفس الشروط الخاصة بأبناء الأب اليمني والأم الأجنبية إذا أعلنوا بالطرق القانونية رغبتهم في الحصول على الجنسية اليمنية والعيش مع أمهم في الجمهورية اليمنية.
إقامة الأجانب 47 لسنة 1991	14- يمنح الزوج الأجنبي للمرأة اليمنية إقامة أقصاها سنتان .. الخ	تعديل: يمنح الزوج الأجنبي للمرأة اليمنية إقامة لمدة أقصاها خمس سنوات.. الخ.
الأحوال المدنية (23) لسنة1991	2- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن ميلاد الأطفال هم : 1- والد الطفل إذا كان حاضراً .. الخ	تعديل: الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن ميلاد الأطفال هم: 1- أحد والدي الطفل.. الخ.
الجرائم والعقوبات (12) لسنة 94	42 (2) دية المرأة نصف دية الرجل وأرشها مثل أرشه إلى قدر ثلث دية الرجل وينصف ما زاد	تعديل: دية المرأة مساوية لدية الرجل ويتساويان في الأرش.
الأحوال الشخصية لسنة 1998	7- شروط صحة العقد 1- أن يكون في مجلس واحد ... الخ	إضافة: شروط صحة العقد 1- أن يكون في مجلس واحد. 2- أن يتأكد القاضي (المأذون) من رضا الفتاة أو المرأة المراد الزواج منها والتأكد من شخصيتها وسنها.. الخ.
الأحوال الشخصية لسنة 1998	12- يجوز للرجل تعدد الزوجات إلى أربع مع تحقيق ما يلي:- 1- القدرة على العدل وإلا فواحدة. 2- أن يكون الزوج قادراً على الإعالة. 3- إشعار المرأة بأنه متزوج بغيرها.	إضافة: يجوز للرجل تعدد الزوجات إلى أربع متى تحقق ما يلي: (1) القدرة على العدل وإلا فواحدة. (2) أن يكون الزوج قادراً على الإعالة (3) إشعار المرأة بأنه متزوج بغيرها (4) أن تعلم الزوجة أن زوجها يريد الزواج عليها.
الأحوال الشخصية لسنة 1998	مادة مضافة	إضافة مادة جديدة بالنص التالي: إذا كان ولي المرأة صاحب مصلحة في العقد بها كأن يكون الراغب بها إبناً له مثلا فيجب أن يتم إبرام عقد الزواج بإشراف المحكمة المختصة.

ويقتصر نشاط المجتمع المدني المتعلق بحقوق الإنسان للمرأة على المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تبنيه في الغالب استراتيجية الحلول الفردية والتي تعتبر قاصرة نتيجة أن انتهاكات حقوق المرأة ترجع في المقام الأول إلى طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية السائدة. وبما أن المرأة نفسها قد أصبحت أسيرة منظومة القيم الاجتماعية التي تنظر إلى المرأة على أنها أقل قدرة ومكانة من الرجل، فإنه

المجتمع بأسره لتشجيع المرأة للانخراط في الحياة العامة والحصول على حقوقها التي يقرها الدين الإسلامي والشرع الحنيف. وينبغي على المجتمع المدني كذلك أن يطور أسلوب تعامله مع حقوق الإنسان للمرأة من تعامل مع قضايا نسائية إلى تناولها كإشكاليات سياسية واجتماعية واقتصادية وقيمية، وبالتالي تبني مداخل قائمة على أساس إدماج النوع الاجتماعي.

الفصل الرابع
المجتمع المدني والمشاركة السياسية

الملاحظات الفنية ومصادر البيانات الإحصائية

الملاحظات الفنية ومصـــادر البيانـــات الإحصائيـــة

يتناول هذا الجزء من التقرير مصادر البيانات الإحصائية والطرق التي اعتمدت لاحتساب مؤشرات التنمية البشرية. ويجدر التنويه هنا إلى أنه:

- تم توظيف أحدث البيانات الإحصائية المتوفرة والموثوق بها لاحتساب تلك المؤشرات.
- احتسب أغلب المؤشرات وفقاً للتعاريف والمصطلحات الدولية.
- تمت إضافة أو استبعاد بعض المؤشرات المتعارف عليها في التقارير الدولية حسب احتياج هذا التقرير من ناحية ومدى توفر بياناتها من ناحية أخرى.
- تم تعديل صيغ احتساب بعض المؤشرات بما يتفق مع ما هو متاح من معلومات وبيانات، وسيشار لتلك الصيغ لاحقاً في سياق هذه الملاحظات.

احتســـاب الأدلة:

أولاً: دليل التنمية البشرية

يستند دليل التنمية البشرية في حسابه إلى ثلاثة مؤشرات أساسية، أولها: طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، وثانيها التحصيل التعليمي ويقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الإجمالية في جميع المراحل التعليمية، وثالثها مستوى المعيشة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية. ولكل من تلك المؤشرات السابقة استحدث تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 تطويراً رئيسياً في منهجية بناء دليل التنمية البشرية، حيث تم تثبيت الحدود الدنيا والقصوى لكل مؤشر حتى يمكن إجراء المقارنات عبر الزمن. وبقيت القيم الدنيا والقصوى للمتغيرات الأساسية كما هي في التقارير التالية مع استثناء واحد، تمثل في خفض القيمة الدنيا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية المعادلة بالدولار إلى 100 دولار بدلاً من 200 دولار.

القيم الدنيا والقصوى للمؤشرات الرئيسية

المؤشرات	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
توقع الحياة عند الميلاد (بالسنوات)	25	85
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15سنة +)	0	100
نسبة القيد الاجمالية في مراحل التعليم المختلفة	0	100
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)	100	40,000

المصدر : تقرير التنمية البشرية الدولي 1994.

ويمكن احتساب دليل لكل مكون من المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية وفقاً للصيغة التالية:

الدليل = (القيمة الفعلية – القيمة الدنيا)/ (القيمة القصوى – القيمة الدنيا)

وبالنسبة لدليل الدخل، استخدم تقرير التنمية البشرية الدولي في السنوات السابقة صيغة اتكنسون لفائدة الدخل حيث تضمن إحدى الصور التالية للمعادلة:

* نصيب الفرد من الدخل المعدل = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من متوسط الدخل العالمي (العتبة) .

* نصيب الفرد من الدخل المعدل = متوسط الدخل العالمي + 2 {(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– متوسط الدخل العالمي) $^{\frac{1}{2}}$ }،

عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل أو يساوى ضعفي متوسط الدخل العالمي وأكبر من أو يساوى متوسط الدخل العالمي.

* نصيب الفرد من الدخل المعدل =

متوسط الدخل العالمي + 2 (متوسط الدخل العالمي)$^{\frac{1}{2}}$ +3 }(نصيب الفرد من الناتج الحقيقي – 2 متوسط الدخل العالمي)$^{\frac{1}{3}}$ }،

عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من أو يساوي ثلاثة أضعاف متوسط الدخل العالمي وأكبر من ضعفي متوسط الدخل العالمي.

واستناداً إلى بيانات عام 1994، فإن نصيب الفرد من الدخل = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 805 دولار، ولأنه أقل من متوسط الدخل العالمي البالغ 5120 دولار (تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1994، صفحة 108)، فإن: دليل نصيب الفرد من الدخل =

(نصيب الفرد من الدخل المعدل – الحد الأدنى للدخل) / (الحد الأقصى للدخل المعدل – الحد الأدنى للدخل).

والحد الأقصى للدخل المعدل = 5385 دولار (تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1994 صفحة 108).

وبالتالي، يكون دليل نصيب الفرد من الدخل = (805 –200) ÷ (5385–200) = 0.117، مع ملاحظة أن الحد الأدنى للدخل في عام 1994 يساوي 200 دولار. ونتيجة لذلك، فإن قيمة دليل التنمية البشرية لليمن في عامي 1994 و1997 قدرت بـ0.362 و 0.378 على التوالي.

وفي عام 1999، استحدث تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استناداً إلى أعمال أناند وسون صيغة جديدة لاحتساب دليل الدخل، حيث يقدر الدخل في احتساب دليل التنمية البشرية باستخدام الصيغة التالية:

$$w(y) = \frac{\log y - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}} \quad (1)$$

وعند تطبيق الصيغة الجديدة (1) لاحتساب دليل الدخل، فإن قيمة دليل التنمية البشرية في اليمن ابتداءً من عام 1990 تقدر وفقاً للمنهجية الجديدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

السنوات	دليل التنمية البشرية
1990	0.450
1991	0.449
1992	0.458
1993	0.469
1994	0.431
1995	0.441
1996	0.452
1997	0.455
1998	0.457
1999	0.474
2000	0.489

وتنبغي الإشارة إلى اختلاف قيم دليل التنمية البشرية في اليمن عن تلك المقدرة في تقرير التنمية البشرية الدولي نتيجة اختلاف أدلة مكونات دليل التنمية البشرية، فضلاً عن استحداث تقرير التنمية البشرية الدولي لكل من عام 1994 و 1999 منهجية جديدة لبناء دليل التنمية البشرية.

ويوضح المثال التالي الخطوات السابقة لاحتساب دليل التنمية البشرية وفق تقديرات المتغيرات الرئيسية في عام 1994:

– توقع الحياة عند الميلاد (بالسنوات) = 57.5

– معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (25 سنة +) = 37.3

– نسبة القيد الإجمالية في جميع المراحل التعليمية = 46.5

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) = 805

وباستخدام تلك المؤشرات وقيمها القصوى والدنيا تم اشتقاق أدلة المكونات الثلاثة ودليل التنمية البشرية على النحو التالي:

دليل توقع الحياة عند الميلاد =

(25 – 85) / (25 – 57.5) = 0.542

دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين =

(0 – 100) / (0– 37.3) = 0.373

دليل نسبة القيد الإجمالي في جميع المراحل التعليمية =

(0 – 100) / (0 – 46.5) = 0.465

دليل التحصيل العلمي =

$0.404 = 3 / (0.465 + 0.373 \times 2)$

دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي =

$(\log 100 - \log 40{,}000) / (\log 100 - \log 805)$

$= 0.348$

دليل التنمية البشرية =

$0.431 = 3 / (0.348 + 0.404 + 0.542)$

ثانياً: دليل تنمية النوع الاجتماعي

يقيس دليل تنمية النوع الاجتماعي متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقاً لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل. ويتطلب احتساب الدليل نفس المؤشرات المستخدمة في احتساب دليل التنمية البشرية مع تعديل القيم القصوى والدنيا للعمر المتوقع عند الميلاد لكل من المرأة والرجل، حيث تصبح القيمة القصوى للمرأة 87.5 سنة بينما القيمة الدنيا 27.5 سنة. أما بالنسبة للرجل فإن القيمتين المقابلتين هما 82.5 سنة و 22.5 سنة.

ويتم احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث والذكور من الدخل المكتسب لحصة الإناث (S_f) وحصة الذكور (S_m) . وهاتان الحصتان تقدران من نسبة أجر الإناث (w_f) إلى أجر الذكور (w_m) والنسبة المئوية للإناث (ea_f) والذكور (ea_m) من عدد السكان النشطين اقتصادياً، حيث تستخدم قيمة تبلغ 75 ٪ كمتوسط مرجح لنسبة أجر الإناث إلى أجر الذكور في البلدان التي لا تتوافر فيها بيانات عن نسبة الأجور (تقرير التنمية البشرية الدولي 1999، ص. 160).

وتكون حصة الإناث من الدخل المكتسب هي:

$$S_f = \frac{w_f / w_m \times ea_f}{[(w_f / w_m) \times ea_f] + ea_m} \quad (2)$$

وبفرض أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) لبلد ما هو (Y) وهو مقسم بين الإناث والذكور وفقا للصيغة [S_f]، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث يتم تقديره من خلال استخدام الصيغة الآتية:

$$y_f = (S_f \times Y) / N_f \quad (3)$$

حيث N_f = عدد الإناث من السكان.

ويتم تقدير نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي للذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) من خلال استخدام الصيغة الآتية:

$$y_m = [Y - (S f \times Y)] / N_m \quad (4)$$

حيث N_m = عدد الذكور من السكان.

ويتم احتساب الدخل المعدل لكل من الإناث والذكور كالآتي:

الإناث =

$$W(_f) = \frac{Log\ y_f - Log\ y_{min}}{Log\ y_{max} - Log\ y_{min}} \quad (5)$$

الذكور =

$$W(_m) = \frac{Log\ y_m - Log\ y_{min}}{Log\ y_{max} - Log\ y_{min}} \quad (6)$$

ويصبح دليل الدخل الموزع بالتساوي =

{ [نسبة الإناث من السكان × (نصيب الفرد للذكور من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) $^{-1}$]+

[نسبة الذكور بين السكان × (نصيب الفرد للذكور من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)$^{-1}$]}$^{-1}$

ويتم الحصول على دليل تنمية النوع الاجتماعي بتجميع أدلة العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل مع إعطاء وزن ترجيحي متساوٍ لكل منها. ويوضح المثال التالي منهجية احتساب دليل تنمية النوع الاجتماعي في اليمن لعام 2000:

السكان (بالألف): 18,261

الذكور: 9,143 الإناث: 9,118

- النسبة المئوية من مجموع السكان:

الذكور: 50.1 الإناث: 49.9

- العمر المتوقع عند الميلاد (سنة):

الذكور: 59.0 الإناث: 62.9

دليل العمر المتوقع:

الذكور: $(59.0 - 22.5) / 60 = 0.608$

الإناث: $(62.9 - 27.5) / 60 = 0.590$

- دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي =

{ [نسبة الإناث من السكان × (دليل العمر المتوقع للإناث) $^{-1}$]

+[نسبة الذكور من السكان × (دليل العمر المتوقع للذكور) $^{-1}$] }$^{-1}$

+$^{-1}$[(0.590) (0.499)]}

[(0.501) $^{-1}$(0.608) $^{-1}$] }$^{-1}$ = 0.598

- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر):

الذكور: 68.8 الإناث: 26.5

- دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:

الذكور: (68.8 - 0) / 100 = 0.688

الإناث: (26.5 - 0) / 100 = 0.265

- القيد الإجمالي في جميع مراحل التعليم (٪):

الذكور: 61.7 الإناث: 33.1

- دليل القيد الإجمالي في جميع مراحل التعليم:

الذكور: (0.617 - 0) / 100 = 0.617

الإناث: (0.331 - 0) / 100 = 0.331

- دليل التحصيل التعليمي:

الذكور: 2/3 (0.688) + 1/3 (0.617) = 0.664

الإناث: 2/3 (0.265) + 1/3 (0.331) = 0.287

- دليل التحصيل التعليمي الموزع بالتساوي =

{ [نسبة الإناث من مجموع السكان × (دليل التحصيل التعليمي) $^{-1}$]

+ [نسبة الذكور من مجموع السكان × (دليل التحصيل التعليمي) $^{-1}$] } $^{-1}$

[$^{-1}$(0.287) 0.499 + $^{-1}$(0.664) 0.501] $^{-1}$ = 0.401

- السكان النشطين اقتصادياً (٪):

الذكور: 76.3 الإناث: 23.7

- نسبة الأجر غير الزراعي للإناث إلى الأجر غير الزراعي للذكور =

$$0.750 = (w_m / w_f)$$

- حصة الإناث من الدخل =

$$0.189 = \frac{0.750 \times 0.237}{(0.237 \times 0.750) + 0.763} = S_f$$

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) = 912

- مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 912 × 18,261 = 16,654 مليون دولار

- مجموع الناتج المحلي الإجمالي للإناث (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 0.189 × 16,654 = 3,148 مليون دولار

- مجموع الناتج المحلي الإجمالي للذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= (3,148 - 16,654) = 13,506 مليون دولار

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإناث (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 3,148 مليون دولار/ 9,118 ألف نسمة من الإناث = 345 دولار

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 13,506 مليون دولار/ 9,143 ألف نسمة من الذكور= 1,477 دولار

* الدخل المعدل للإناث:

$$0.207 = \frac{Log\ 100 - Log\ 345}{Log100 - Log\ 40{,}000} = w\,(y\,f)$$

* الدخل المعدل للذكور:

$$0.449 = \frac{Log\ 100 - Log\ 1477}{Log100 - Log\ 40{,}000} = w\,(y\,m)$$

* احتساب دليل الدخل الموزع بالتساوي:

{ [نسبة الإناث من مجموع السكان × (حصة الإناث النسبية من الدخل) $^{-1}$]

+ [نسبة الذكور من مجموع السكان × (حصة الذكور من الدخل)$^{-1}$] } $^{-1}$

= $^{-1}$ [$^{-1}$ (0.449) 0.501 + $^{-1}$ (0.207) 0.499] = 0.284

* دليل تنمية النوع الاجتماعي

= 1/3 (0.284 + 0.401+ 0.598) = 0.428

ثالثـــاً: احتســـاب دليـــل تمكين النـــوع الاجتماعي

يستند دليل تمكين النوع الاجتماعي – لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة – إلى ثلاثة مؤشرات أساسية هي المشاركة الاقتصادية مقاسة بالنسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المناصب الإدارية والأعمال المهنية والفنية، المشاركة السياسية مقاسة بالنسبة المئوية لكل من المرأة والرجل من المقاعد البرلمانية، وأخيراً السيطرة على الموارد الاقتصادية مقاسة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بجميع هذه المؤشرات الثلاثة، يتم استخدام متوسط مرجح لعدد السكان للتوصل إلى نسبة مئوية معادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين. ويتم وضع دليل لكل مؤشر من المؤشرات السابقة عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتســـاوي على 50٪. ويوضح المثال التالي احتساب دليل تمكين النوع الاجتماعي في اليمن لعام 2000:

– السكان (بالألف): 18,261

الذكور: 9,143 الإناث: 9,118

– النسبة المئوية من مجموع السكان:

الذكور: 50.1 الإناث: 49.9

– التمثيل البرلماني (٪):

الذكور: 99.3 الإناث: 0.7

– المناصب الإدارية (٪):

الذكور: 95.6 الإناث: 4.4

– المناصب المهنية والفنية (٪):

الذكور: 84.2 الإناث: 15.8

– النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي فيما يتعلق بالتمثيل البرلماني =

$$[\ 0.499\ (\ 0.7\ )^{1-} + 0.501\ (99.3)^{1-}\ ]^{1-} = 1.39$$

– النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي فيما يتعلق بالمناصب الإدارية=

$$[0.499\ (4.4)^{1-} + 0.501\ (95.6)^{1-}\ ]^{1-} = 8.4$$

– النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي فيما يتعلق بالمناصب المهنية والفنية:

$$[\ 0.499\ (15.8\ )^{1-} + 0.501\ (\ 84.2\ )^{1-}\ ]^{1-} = 26.6$$

* دليل التمثيل البرلمـــاني = 1.39 / 50 = 0.028

* دليل المناصب الإدارية = 8.4 / 50 = 0.168

* دليل المناصب المهنية والفنيـة = 26.6 / 50 = 0.532

* متوسط دليلي المناصب الإدارية والمهنية والفنية:

$$(0.168 + 0.532\ ) / 2 = 0.350$$

* دليل الدخل للذكور والإناث:

– النسبة المئوية من عدد السكان النشطين اقتصادياً:

الذكور: 76.3 الإناث: 23.7

– نسبة الأجر غير الزراعي للإناث إلى الأجر غير الزراعي للذكور $(w_m / w_f) = 0.750$

حصة الإناث من الدخل =

$$S_f = \frac{0.237 \text{ x } 0.750}{(0.237 \text{ x } 0.750) + 0.763} = 0.189$$

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) = 912 دولار

– مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 912 × 18,261 ألف نسمة = 16,654 مليون دولار

– مجموع الناتج المحلي الإجمالي للإناث (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 0.189 × 16,654 مليون دولار = 3,148 مليون دولار

– مجموع الناتج المحلي الإجمالي للذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 16,654 – 3,148 = 13,506 مليون دولار

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإناث (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 3,148 مليون دولار/ 9,118 ألف نسمة من الإناث

= 345 دولار

– مجموع الناتج المحلي الإجمالي للإناث (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 0.189 × 16,654 مليون دولار= 3,148 مليون دولار

– مجموع الناتج المحلي الإجمالي للذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 16,654 – 3,148 = 13,506 مليون دولار

– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإناث (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 3,148 مليون دولار / 9,118 ألف نسمة من الإناث = 345 دولار

–نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للذكور (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)

= 13,506 مليون دولار/ 9,143 ألف نسمة من الذكور = 1,477 دولار

– دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإناث

$$= \frac{345 - 100}{40,000 - 100} = 0.006$$

– دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للذكور

$$= \frac{1,477 - 100}{40,000 - 100} = 0.035$$

– دليل الدخل الموزع بالتساوي

$$= [\ 0.499\ (0.006)^{-1} + 0.501\ (0.035)^{-1}\ ]^{-1} = 0.010$$

– دليل تمكين النوع الاجتماعي

$$= (\ 0.028 + 0.350 + 0.010\ ) / 3 = 0.129$$

رابعاً: دليل الفقر البشري-1 (للبلدان النامية)

يتناول دليل الفقر البشري نواحي الحرمان لحياة الإنسان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية، يمثل أولها الحرمان من البقاء على قيد الحياة ويعبر عنه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (P1)؛ ويمثل البعد الثاني الحرمان من المعرفة ويعبر عنه بالنسبة المئوية للبالغين الأميين (P2)؛ وأخيراً، يمثل البعد الثالث الحرمان من مستوى معيشة لائق (P3) والذي بدوره يعبر عنه بثلاثة متغيرات هي النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة (P31)، والنسبة المئوية لمن لا يحصلون على الخدمات الصحية (P32)، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن (P33).

وبالتالي، فإن المتغير المركب (P3) عبارة عن متوسط حسابي بسيط للمتغيرات الثلاثة [P31,P32,P33]، أي أن:

$$P_3 = \frac{(P_{31} + P_{32} + P_{33})}{3}$$

وبناءً على ذلك، فإن دليل الفقر البشري يحسب وفقا للصيغة التالية:

$$HPI = [\ 1/3\ \ (P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)]^{1/3}$$

ويوضح المثال التالي منهجية احتساب دليل الفقر البشري لليمن لعام 2000

48.5	P33 (%)	أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن	
50.5	P32 (%)	خدمات صحية	سكان لا يحصلون على
64.0	P31 (%)	مياه مأمونة	
52.7	P2 (%)	معدل الأمية بين البالغين (15سنة +)	
18.7	P1 (%)	الأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (% من مجموع السكان)	

$$P_3 = \frac{64.0 + 50.0 + 48.5}{3} = 54.2$$

$$HPI = [\ 1/3\ (18.7)^3 + (52.7)^3 + (54.2)^3]^{1/3}$$

$$= 47.0$$

خامساً: دليل التنمية البشرية للمحافظات

قدر توقع الحياة عند الميلاد على مستوى المحافظات من خلال احتساب التحسن في توقع الحياة على مستوى الجمهورية خلال الفترة الماضية وإسقاطه على توقع الحياة على مستوى كل محافظة لعام 1994. كما حسبت أدلة التحصيل التعليمي على أساس القيم القصوى والدنيا لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ونسب القيد الإجمالية في جميع

مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً. وبالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونظراً لعدم توفر بيانات إحصائية شاملة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية على مستوى المحافظات فقد تمت الاستفادة في هذا الجانب من النتائج التي وفرتها المسوح الإحصائية لظاهرة الفقر والقوى العاملة (1999) وخاصة بيانات متوسط الإنفاق/ الدخل الشهري للفرد (مسح ظاهرة الفقر 1999) وعدد المشتغلين بحسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة وعدد العاملين بأجر حسب المحافظة (مسح القوى العاملة لعام 1999). وباستخدام هذه البيانات تم تقدير الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2000 على مستوى المحافظة من خلال ثلاث طرق هي متوسط الإنفاق/ الدخل الشهري للفرد، نسبة المشتغلين ونسبة الأجور. وقد تبين من دراسة وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها أن المحافظات تتفاوت حصصها من الناتج المحلى الإجمالي بشكل كبير. ولتحديد الطريقة المثلى لتقدير الناتج المحلى الإجمالي على مستوى المحافظة تم استخدام معامل ارتباط الرتب سبيرمان لتحديد ترتيب المحافظات تنازلياً حسب حصصها من الناتج المحلى الإجمالي المقدر باستخدام الطرق الثلاث، حيث ظهر أن معامل الارتباط كان قوياً بين الطريقة الأولى والثانية (93.5٪)، وبين الأولى والثالثة (92.5٪)، وبين الثانية والثالثة (98.7٪). ولمعالجة التفاوت بين التقديرات على مستوى المحافظة تم استخدام متوسط الطرق الثلاث مجتمعة لتقدير الناتج المحلى الإجمالي للمحافظة حيث يعطي هذا التقدير نتائج أكثر منطقية وواقعية من تلك النتائج التي تم الحصول عليها من كل طريقة منفردة.

مصادر البيانات الإحصائية

تعتبر التعدادات السكانية والمسوح من أهم مصادر البيانات الديموغرافية. وقد تم الاعتماد على البيانات التي وفرها كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000 والإسقاط السكاني لعام 2000 وتعداد 1994 وبيانات مسح القوى العاملة لعام 1999 فيما يتعلق بمؤشرات دليل التنمية البشرية.

السكان:

- معدلات الإعالة الديموغرافية والاقتصادية والعمرية: تم اعتماد بيانات كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000 والتي استندت إلى بيانات مسح القوى العاملة لعام 1999.
- نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية: تم اعتماد بيانات الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005.
- السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة وصرف صحي: تم اعتماد نتائج التقرير الرئيسي للمسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999.

الصحة:

- معدل انتشار وسائل منع الحمل، نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة، نسبة الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية (0 - 12 شهر)، حالات الولادة تحت إشراف صحي، وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي): تم الحصول عليها من نتائج المسح الديموغرافي الثاني لصحة الأم والطفل لعام 1997.
- نسبة الأطفال المحصنين بصورة كاملة في سن الواحدة ونسبة الأطفال دون خمس سنوات الذين يعانون من نقص الوزن والهزال أو من التقزم: تم الاعتماد على نتائج تقرير المسح الوطني لظاهرة الفقر لعام 1999.
- مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)، عدد السكان لكل طبيب وممرض ولكل سرير وكذلك وحدات الرعاية الصحية: احتسبت المؤشرات من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000.
- اعتمدت المؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات الموازنة العامة للدولة (نشرة إحصائية لمالية الحكومة يوليو 2001).

الغذاء:

- يعتمد مؤشر إمداد السعرات الحرارية يومياً على بيانات دراسة سلة الغذاء في اليمن حيث قدر هذا المؤشر بحوالي 2,120 سعراً حرارياً، علماً بأن الموصى به هو 2,306 سعراً حرارياً.

وبالنسبة لبقية المؤشرات، فقد تم احتسابها كالتالي:

● احتسب الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي وفق التعريف التالي:

نصيب الفرد من الناتج الغذائي = (ناتج قطاع الزراعة لعام 2000 ÷ عدد السكان لعام 2000) x (ناتج قطاع الزراعة لعام 1995 ÷ عدد السكان لعام 1995).

وتم الحصول على باقي المؤشرات من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000 حيث تم احتساب مؤشرات نسب الاعتماد على استيراد الحبوب والاكتفاء الذاتي من الحبوب والاكتفاء الذاتي من الغذاء والاعتماد على استيراد الأغذية وفق التعاريف التالية:

- نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية =

[الواردات الغذائية ÷ الإنتاج الغذائي (ناتج القطاع الزراعي)].

- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء =

{الإنتاج المحلي من الغذاء [ناتج القطاع الزراعي ÷ الاستهلاك (الإنتاج المحلي + صافي الواردات من الغذاء) }.

- نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب =

{الإنتاج المحلي من الحبوب ÷ [الاستهلاك (الإنتاج المحلي + الواردات)]}.

- نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب = (الواردات من الحبوب ÷ الإنتاج المحلي من الحبوب).

وتم تقدير المساعدات الغذائية من الحبوب من البيانات المقدمة من إدارة التعاون الدولي بوزارة التخطيط والتنمية.

التعليم:

● تم احتساب مؤشر خريجي الكليات والمعاهد العلمية كنسبة من إجمالي الخريجين اعتماداً على البيانات الصادرة عن الجامعات اليمنية والمعاهد التقنية للعام الجامعي 2000/1999، في حين قدرت مخرجات الجامعات الأهلية من قبل الإدارة العامة للموارد البشرية بوزارة التخطيط والتنمية.

● استخدمت إحصائيات وزارة التربية والتعليم لتقدير نسبة الانتقال للمرحلة الثانوية من الذين أتموا التعليم الأساسي لآخر عام دراسي توفرت فيه البيانات اللازمة وهو العام الدراسي 2000/1999.

● نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في المدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة توفرت من النتائج الأولية للمسح التربوي للعام الدراسي 2000/1999.

● نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى كنسبة من السكان 25 سنة فأكثر تم تقديرها من مسح القوى العاملة 1999.

● الإنفاق على التعليم قبل الجامعي والإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الإنفاق على جميع المراحل الدراسية تم احتسابها من النشرة الإحصائية لمالية الحكومة (يوليو 2001).

● الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) تم الاعتماد على بيانات السكان (15 سنة فأكثر) وعدد الأميين والحاصلين على تعليم والذين يعرفون القراءة والكتابة (بيانات ممهدة وبدون الاعتبارات الفنية) تم الحصول عليها من التقرير العام للنتائج النهائية لتعداد السكان 1994 وتقرير النتائج النهائية لمسح القوى العاملة بالعينة 1999، بالإضافة إلى بيانات السكان (بيانات ممهدة مع الاعتبارات الفنية) للفترة 1994 -2000 والإسقاط السكاني للفترتين (1990-1993) و (1996-2026).

واستخدم التوزيع النسبي للبيانات غير الممهدة (بدون الاعتبارات الفنية لعامي 1994 و1999) للسكان الأميين والحاصلين على تعليم والذين يعرفون القراءة والكتابة، وذلك في تحديد البيانات الممهدة مع الاعتبارات الفنية بين تعداد 1994 ومسح القوى العاملة لعام 1999. وتم تحديد متوسط معدلات النمو السنوية للسكان الحاصلين على تعليم (بيانات ممهدة مع الاعتبارات الفنية) بين تعداد 1994 ومسح القوى العاملة لعام 1999، واستخدام معدلات النمو تلك في تقدير السكان الحاصلين على تعليم خلال السنوات 1995-1998 وفي عام 2000؛ بالإضافة إلى استخدامها في تقدير إسقاط خلفي لحجم السكان الحاصلين على تعليم (15 سنة

فأكثر) خلال السنوات 1990-1993. وتم كذلك طرح إجمالي السكان الحاصلين على تعليم من إجمالي السكان (15 سنة فأكثر) بهدف الحصول على السكان الأميين خلال السنوات 1990- 2000.

ميزان المدفوعات:

توفرت بيانات إحصائية عن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وإجمالي الاحتياطات الدولية وعدد أشهر التغطية للواردات من بيانات البنك المركزي المنشورة في الحسابات القومية وكتاب الإحصاء السنوي لعام 2000.

قوة العمل والبطالة:

أتت أهم البيانات الإحصائية عن قوة العمل والبطالة في هذا التقرير من البيانات الأساسية لمسح القوى العاملة لعام 1999 وبيانات الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005.

الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة:

تمت الاستعانة بالعديد من المصادر مثل كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000 والإحصاء الزراعي لعام 2000 والذي وفر مؤشر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، في حين لم تتوفر أية بيانات إحصائية عن الأراضي المجرفة والفاقد من الأراضي كنسبة من الأراضي الصالحة للزراعة. كما توفرت بعض البيانات الإحصائية حول الموارد المائية ومصادرها من الرؤية الاستراتيجية لقطاع الموارد المائية (2001).

- بيانات شركتي النفط والغاز وفرت مؤشرات استهلاك الطاقة من البترول والبنزين والغاز لعام 2000.
- استهلاك الطاقة الكهربائية للأنشطة المختلفة في عام 2000 تم الحصول عليها من المؤسسة العامة للكهرباء، وفي ضوء ذلك أمكن احتساب استهلاك الطاقة التجارية بما يعادل كجم من البترول لكل 1000 ريال من الناتج المحلي الإجمالي.

الاتصالات:

توفرت المؤشرات الأساسية للاتصالات من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000.

تعاريف بعض المصطلحات الإحصائية

نورد فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة في التقرير حسبما وردت في تقارير التنمية البشرية الدولية.

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي الحياة الطويلة والصحية، المعرفة، والمستوى المعيشي.

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل الأمية بين البالغين: يحتسب على أساس 100 ناقصاً معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: النسبة المئوية لمن يبلغون من العمر 15 عاماً أو أكثر والذين يستطيعون -بفهم- أن يقرأوا ويكتبوا فقرة صغيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية.

نسبة القيد الإجمالية: عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية - بغض النظر عن أعمارهم - كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الرسمي لتلك المرحلة.

نسبة القيد الإجمالي بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً: هي عدد الطلبة المقيدين في جميع هذه المراحل كنسبة مئوية من عدد السكان في سن التعليم الرسمي لهذه المراحل.

دليل تمكين النوع الاجتماعي: دليل مركب يقيس عدم المساواة المرتبطة بنوع الجنس في ثلاثة أبعاد رئيسية للتمكين هي المشاركة وصنع القرار الاقتصادي، المشاركة وصنع القرار السياسي، والسيطرة على الموارد الاقتصادية.

دليل تنمية النوع الاجتماعي: دليل مركب يقيس متوسط الإنجاز في الأبعاد الثلاثة الرئيسية التي تستخدم في دليل التنمية البشرية-حياة مديدة وصحية، المعرفة، مستوى معيشة لائق- لتفسير عدم المساواة بين الرجال والنساء.

الفجوات بين الإناث والذكور: مجموعة من التقديرات التي يعبر فيها عن جميع الأرقام الخاصة بالإناث بالنسبة إلى الأرقام المقابلة الخاصة بالذكور (الإناث كنسبة مئوية من الذكور).

دليل الفقر البشري -1 (للبلدان النامية): عبارة عن دليل مركب يقيس الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد هي طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة.

معدل الخصوبة: متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة إذا استمرت معدلات الخصوبة المحددة لكل فئة عمرية دون تغيير خلال حياتها.

معدل وفيات الأطفال الرضع: احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر ويتم التعبير عنه لكل 1000 طفل حي.

الحصول على الخدمات الصحية: النسبة المئوية من السكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية الملائمة سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد على ساعة.

نصيب الفرد يومياً من إمدادات السعرات الحرارية: عبارة عن السعرات الحرارية المساوية لصافي الإمدادات الغذائية (الناتج المحلي زائداً الواردات ناقصا الصادرات) مقسوما على عدد السكان ثم على عدد أيام السنة.

السكان الناشطون اقتصادياً: جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفرون اليد العاملة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في فترة زمنية محددة.

معدل الإعالة: النسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تتجاوز 64 سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل أي تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة.

نسبة إحلال القوى العاملة: عدد السكان دون سن الخامسة عشرة مقسوماً على ثلث عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة.

الحصول على المياه المأمونة: السكان الذين يستخدمون أياً من الأنواع التالية من إمدادات المياه للشرب: المياه الجارية في مواسير، أو الصنابير العامة أو المضخات، أو الآبار المحمية أو المغطاة.

الحصول على خدمات الصرف الصحي: النسبة المئوية من السكان الذين يستخدمون وسائل صرف صحي مناسبة مثل وصلة إلى بالوعة، مرحاض موصول بشبكة للمجاري، أو مرحاض حفرة ، بمعنى أي نظام مناسب للتخلص من الفضلات خاصاً أو مشتركاً ولكن ليس عاماً.

استحقاقات الضمان الاجتماعي: التعويضات عن فقدان الدخل بالنسبة لمن يعانون من المرض أو من عجز مؤقت، والمعاشات التي تدفع لكبار السن وللأشخاص الذين لديهم عجز دائم وللعاطلين عن العمل، وعلاوات الأسرة والأمومة والأطفال، وتكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية.

تعادل القوة الشرائية (بالدولار): عدد الوحدات اللازمة من عملة البلد لشراء نفس سلة السلع والخدمات التي يشتريها الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية (أو سلة مماثلة من السلع والخدمات).

الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي ما ينتج في اقتصاد ما من السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والتي ينتجها المقيمون وغير المقيمين بغض النظر عن تخصيصها للطلب المحلي أو الخارجي. ولا يشمل الناتج المحلي الإجمالي الخصومات لاستهلاك رأس المال المادي أو استنفاد الموارد الطبيعية أو تدهورها.

الناتج القومي الإجمالي: يشمل الناتج المحلي الإجمالي زائداً صافي دخل عوامل الإنتاج الخارجية، أي الدخل الذي يتلقاه المقيمون من الخارج مقابل خدمات عوامل الإنتاج (عمل أو رأس مال) مطروحاً منه المدفوعات المماثلة لغير المقيمين الذين يسهمون في الاقتصاد المحلي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما محولا إلى دولارات على أساس تعادل القوة الشرائية لسعر صرف عملة البلد.

صادرات السلع والخدمات: قيمة جميع السلع والخدمات التي ليست من عوامل الإنتاج والتي تقدم إلى بقية العالم، بما فيها خدمات شحن البضائع والتأمين عليها ونقلها وغير ذلك من الخدمات.

الاحتياطيات الدولية: أرصدة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والاحتياطيات الخاصة بها، وأرصدة النقد الأجنبي التي تسيطر عليها السلطات النقدية معبراً عنها بعدد أشهر استيراد السلع والخدمات التي يمكن لهذه الأرصدة سداد قيمتها بالأسعار الجارية للواردات.

خدمة الدين الخارجي: حاصل تسديد أصل الدين والفائدة التي تدفع فعلاً بالعملة الأجنبية أو على هيئة سلع أو خدمات عن دين طويل الأجل والفائدة التي تدفع عن دين قصير الأجل والتسديد لصندوق النقد الدولي.

موارد المياه الداخلية المتجددة: متوسط التدفق السنوي للأنهار ومستودعات المياه الأرضية المتولدة عن الرشح الذاتي.

المسحوب من المياه: تشمل المسحوب من المستودعات الأرضية غير المتجددة ووحدات إزالة الملوحة، ولكنها لا تشمل الخسائر الناجمة عن التبخر.

مراجع وبيبلوغرافيا

مراجع وبيبلوغرافيا

الكتب..

● إبراهيم العيسوي، **التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1999.

● إبراهيم المقحفي، **معجم البلدان والقبائل اليمنية**، دار الكلمة، صنعاء، 1988.

● أحمد البشاري ورشاد العليمي، **البرامج الانتخابية للأحزاب اليمنية عامي** 1993 و1997، مجلة الثوابت، صنعاء، 1997.

● أماني قنديل، **دور المنظمات غير الحكومية في مصر بين المحددات المحلية والمتغيرات العالمية**، جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1995.

● .....، **المجتمع المدني في العالم العربي**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1998.

● ..... (تحرير)، **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2000.

● أماني قنديل وآخرون، **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999.

● اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق**، نيويورك، 1995.

● .....، **وقائع ورشة العمل حول التجارب العملية للتنمية البشرية المستدامة**، نيويورك، 1997.

● .....، **دور المنظمات الأهلية والعربية في تنمية المجتمعات المحلية**، نيويورك، 1998.

● .....، **إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية**، الجزء الثاني، نيويورك، 1999.

● .....، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**، نيويورك، 2000.

● انتوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، (مترجم) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

● برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية**، نيويورك، 1997.

● جون جراي، الفجر الكاذب: **أوهام الرأسمالية العالمية** (مترجم)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

● حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.

● حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

● حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.

● رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، سلسلة آفاق، بغداد، 1995.

● سعد الدين إبراهيم، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

● صامويل هانتنجتون، **الموجة الديمقراطية الثالثة في أواخر القرن العشرين** (مترجم)، باريس، 1991.

● عالم المعرفة، **جيران في عالم واحد** (مترجم)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكتاب رقم 201، الكويت، 1995.

● عالية المهدي (تحرير)، **شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية– جامعة القاهرة، القاهرة، 1996.

● عبد الرحمن ابن خلدون، (د.ت)، **مقدمة ابن خلدون**، دار القلم، بيروت، 1986.

● عبد الوهاب الشماحي، **اليمن الإنسان الحضارة**، عالم الكتب، القاهرة، 1982.

● عبدالله علي مرشد، **نشوء وتطور الحركة النقابية والعمالية في اليمن**، دار ابن خلدون، بيروت، 1981.

● فؤاد الصلاحي، **الدولة والمجتمع المدني في اليمن: أنماط العلاقة والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة**، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، 2001.

● محمد شومان، **أزمة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب المصرية: حقيقة التعددية السياسية في مصر**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1996.

● محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

● .....، **العصبية والدولة في فكر ابن خلدون**، دار الطليعة، بيروت، 1982.

● محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن 1962-1990**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

● محمود عودة، (تحرير)، **واقع و مستقبل المنظمات الأهلية العربية**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2000.

● مركز دراسات الوحدة العربية، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت، 1992.

● موسى شتيوي وآخرون، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية**، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، 1994.

● نبيلة حمزة، **التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية**، نيويورك، 1999.

● نجوى عبد الله سمك، **القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1999.

● نجيب عيسى وآخرون، **السياسات القطاعية لمكافحة الفقر في لبنان**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، 1999.

● نظام عساف، **الانتخابات النيابية والمجتمع المدني**، مركز الريادة، عمان، 1997.

● وزارة التخطيط والتنمية، **اليمن تقرير التنمية البشرية 1998**، المطبعة العربية، بيروت، 1999.

● وزارة الشئون القانونية، **الدستور الدائم**، صنعاء، 1994.

● ياسين عبد العزيز، **الحرية والشورى: دراستان في الفقه السياسي**، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 1999.

الإصدارات السنوية..

● البنك الدولي، **تقرير التنمية العالمي 1997، الدولة في عالم متغير**، مطابع الأهرام، القاهرة، 1997.

● الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي 2000**، صنعاء، 2001.

● برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

● .....، **تقرير التنمية البشرية 2000**، مطابع الشرقية، البحرين، 2000.

الدوريات والمجلات..

● إبراهيم العيسوي، **الفقر والفقراء في مصر: الواقع والتشخيص والعلاج**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثالث عشر، 1998.

● أحمد علي البشاري، **الإصلاحات الاقتصادية في اليمن (1995-2000)**، مجلة الثوابت، العدد16، 1999.

● أماني قنديل، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، الكويت، 1999.

● باقر سلمان النجار، **المرأة في الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 261، بيروت، 2000.

● توماس كاروثرز، **المجتمع المدني**، مجلة أبواب، العدد 24، بيروت، 2000.

● جورجينا وايلن، **المرأة والتحول الديمقراطي**، مجلة الثقافة العالمية، العدد 72، 1995.

● سعاد عثمان عبدالرحيم، **الخصخصة والمرأة العاملة**، سلسلة أوراق شهرية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة عدن، يوليو 2000.

● سمير عبدالرحمن هائل الشميري، **الديمقراطية والشورى: المعنى.. الدلالة**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد6، جامعة عدن، 2000.

● صلاح سالم زرنوقة، **أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 122، القاهرة، 1995.

● عبد الباري أحمد نعمان الشرجبي، **مفهوم التنمية البشرية وقياسها- مسح للأسس النظرية**، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العددان 11 و12، 1998.

● عبدالفتاح عمر، **حقوق الإنسان والتحول الحضاري في العالم اليوم**، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 1، 1994.

● علوي عبدالله طاهر، **دور الهيئات الشعبية في الحياة السياسية والثقافية**، الإكليل، العدد 20، 1990.

● مارثا فريمان، **الحقوق الإنسانية للمرأة في النظم التشريعية الحالية**، مجلة الثقافة العالمية، العدد 72، 1995.

● محمد سعد أبو عامود، **دور مهم للدولة في اقتصاد السوق**، مجلة النداء الجديد، القاهرة، 1998.

● وهيبة فارع، **المرأة والديمقراطية والتحديث في اليمن**، مجلة الثوابت، العدد الخامس، 1995.

الدراسات والتقارير والندوات..

● أبوبكر القربي، **وثيقة الأسس والمبادئ للتعاون بين الجمعيات اليمنية**، المؤتمر العام الأول للمنظمات غير الحكومية، صنعاء، يونيو 1998.

● أحمد أحمد البشه، **دور المواصفات والمقاييس وضبط الجودة في الحد من ظاهرة الغش التجاري والتقليد التجاري**، الندوة العلمية لظاهرة الغش والتقليد التجاري، الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، صنعاء، سبتمبر 2000.

● أحمد محمد شجاع الدين وآخرون، **الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني**، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1996.

● أفراح الأحمدي وشيرن بيتي، **مسح بالمشاركة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لساكني التجمعات العشوائية في صنعاء**، أوكسفام اليمن، صنعاء، 1997.

● أماني قنديل وآخرون، **نتائج مشروع قاعدة بيانات المنظمات الأهلية العربية**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1999.

● أماني قنديل، «**القطاع الثالث في العالم العربي**» في مواطنون.. دعم المجتمع المدني في العالم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995.

● البنك الدولي، **تقييم الفقر في اليمن**، البنك الدولي، واشنطن، 1995.

● .....، **اليمن نحو استراتيجية للمياه**، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1997.

● الجهاز المركزي للإحصاء، **التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي الأول** 1996، صنعاء، 1997.

● .....، **المرأة والرجل في الجمهورية اليمنية: صورة إحصائية**، صنعاء، 1997.

● .....، **النتائج النهائية لمسح الفقر لعام** 1999، صنعاء، 2000.

● الصندوق الاجتماعي للتنمية، **مرحلة التأسيس** 1997، الصندوق الاجتماعي، صنعاء 1998.

● .....، **التقرير السنوي** 1999 ، الصندوق الاجتماعي، صنعاء 2000.

● .....، **التقرير السنوي** 2000، الصندوق الاجتماعي، صنعاء 2001.

● اللجنة الوطنية للمرأة، **وضع المرأة في اليمن**، سبتمبر، 1998.

● .....، **التقرير الوطني عن مستوى تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، صنعاء، 1999.

● .....، **مشروع الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي**، صنعاء، 2001.

● المجلس الاستشاري، **ندوة الزراعة**، صنعاء 1999.

● .....، **ندوة القوى العاملة**، صنعاء 1999.

● المنصف وناس، **شروط بناء الثقة بين المنظمات الأهلية وشركائها المباشرين**، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997.

● بلقيس أبو أصبع، **البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية**، ندوة المجتمع المدني في اليمن: تقييم واستشراف، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، صنعاء، 2000.

● ثائرة شعلان، **دور المنظمات الأهلية في تطبيق منهاج عمل بكين: حالة اليمن**، بحث غير منشور، 1998.

● جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، **5 سنوات من العطاء**، جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية، صنعاء، 1995.

● .....، **التقرير السنوي** 1999-2000، جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية، صنعاء، 2001.

● جمعية رعاية الأسرة اليمنية، **التقرير السنوي لعام** 2000، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، صنعاء، 2001.

● جميل مخشف، **وزارة التخطيط والتنمية كجهة راعية للمنظمات الأجنبية غير الحكومية العاملة في اليمن**، المؤتمر العام الأول للمنظمات غير الحكومية، صنعاء، يونيو 1998.

● خضر شقيرات، **واقع حريات الجمعيات والتنظيم القانوني**، ورشة عمل الإطار التنظيمي للجمعيات في العالم العربي، عمان، 1999.

● دغيش أحمد دغيش، **فعالية المجتمع المدني في اليمن**، قسم الاجتماع، جامعة صنعاء، 2000.

● سعد الدين إبراهيم، «**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**» في الديمقراطية (الكتاب الأول)، مركز دراسات التنمية السياسية، القاهرة، 1991.

● سعيد النجار، **الليبرالية الجديدة ومشاكل التنمية في مصر**، إصدارات جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1992.

● سمير عبدالرحمن هائل الشميري، **العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 1998.

● .....، **الفقر والدور المؤسسي للدولة**، الندوة العلمية حول الفقر وسبل الحد منه، جامعة عدن، 1998.

● .....، **ديمقراطية المجتمع اليمني: دراسة سوسيولوجية تحليلية** (رسالة دكتوراه)، جامعة موسكو، 1996.

● سيف عبد الفتاح إسماعيل، **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة**، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

● شريف لطفي، **حماية المستهلكين في اقتصاد السوق**، إصدارات جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1992.

● شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل**، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997.

● صلاح الدين هداش، **مشروع قانون الجمعيات: عوائق ضد حريات الجمعيات**، ندوة المجتمع المدني في اليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، ديسمبر 2000.

● طه أحمد الفسيل، **مدى ملاءمة التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي لمواجهة اختلالات الاقتصاد اليمني**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة -جامعة قناة السويس، 1998.

● عادل مجاهد الشرجبي، **الأوضاع التعليمية لأطفال الفئات المهمشة: دراسة نظرية تطبيقية**، صنعاء، 1999.

● .....، **الاحتياجات التعليمية لأطفال الفئات الاجتماعية المهمشة**، منظمة اليونسيف، صنعاء، 1999.

● .....، **التسول، دراسة سوسيوانثروبولوجية لظاهرة التسول في مدينة صنعاء**، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء، 1999.

● .....، «**دور المنظمات غير الحكومية في تكريس المواطنة والنوع الاجتماعي في اليمن**» في المواطنة والنوع الاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت 2000.

● .....، **دور المجتمع المدني في حماية الحقوق والحريات**، ندوة المجتمع المدني: الواقع وآفاق المستقبل، صنعاء، 2000.

● عبد الباري أحمد نعمان الشرجبي، «**الفقر في برنامج الإصلاح الاقتصادي**»، في بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني، صنعاء، كتب الثوابت 14، 1999.

● عبد الحكيم شوكت، **أثر الغش التجاري على الصناعات الدوائية**، ندوة ظاهرة الغش والتقليد التجاري، الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، صنعاء، 2000.

● عبد العزيز محمد الكميم، **التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية: واقع التشريع وأبعاد الممارسة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000.

● عبد الله ساعق، **المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي**، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

● عبد الملك السنباني، **مؤسسات المجتمع المدني والتشريعات المدنية**، ندوة المجتمع المدني، صنعاء، 2000.

● عبد الودود هزاع جازم، **ظاهرة غش الأدوية وتقليد تجارتها**، الندوة العلمية لظاهرة الغش والتقليد التجاري، الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، صنعاء، 2000.

● عبدالملك الجبلي، **الفقر والبيئة في اليمن**، ورقة مقدمة إلى مشروع خطة مكافحة الفقر، صنعاء، 2000.

● عبده على عثمان وآخرون، **التفاوت الاجتماعي والفقر**، ورقة مقدمة إلى مشروع خطة مكافحة الفقر، صنعاء، 2000.

● .....، **تحليلات مقارنة للبنى التقليدية في سياسات وبرامج اللامركزية: دراسة حالة اليمن**،

● دراسة مقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، صنعاء، 1999.

● علي عبدالله الشاعر، **وضع الجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية**، المؤتمر الأول للمنظمات غير الحكومية، صنعاء، 1995.

● علي محمد شاطر، **واقع ومستقبل القوى العاملة في سوق العمل اليمني في ظل المتغيرات المحلية والخارجية**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، 2000.

● فؤاد عبد الجليل الصلاحي، **دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1997.

● .....، «**المرأة في المنظمات الأهلية العربية**» في المرأة في المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ودار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

● .....، **المجتمع المدني الحديث في اليمن**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 9، 2000.

● .....، **العوامل الداخلية والخارجية لنشأة المجتمع المدني في اليمن**، ندوة المجتمع المدني في اليمن، صنعاء، يونيو 2000.

● فريد قرشي، **تنمية الموارد لتمويل المنظمات الأهلية العربية**، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997.

● قائد الشرجبي ونوريه حمد، **واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية (قطر اليمن)** في واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000.

● مؤسسة العفيف الثقافية، **مؤسسة العفيف الثقافية.. عشر سنوات من العطاء**، صنعاء، 1999.

● محمد أحمد الصيادي، **دور وزارة التموين والتجارة في مكافحة الغش والتدليس التجاري وتقليد العلامات التجارية**، ندوة ظاهرة الغش والتقليد التجاري، الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، صنعاء، سبتمبر 2000.

● محمد الحبيشي، **القطاعات الاقتصادية والمشاريع الصغيرة في اليمن**، ورقة مقدمة إلى مشروع خطة مكافحة الفقر في اليمن، صنعاء، 2000.

● محمد علي حيدر، **دور وحدة تنمية الصناعات الصغيرة في تشجيع صغار المستثمرين**، المؤتمر الوطني للإصلاح الإداري والمالي، صنعاء، 1997.

● محمد محمود الإمام، «**الأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية**» في التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1995.

● محمد مغرم، **المشاكل القانونية للنظام المصرفي وتشريعاته في اليمن**، ندوة المعهد المصرفي، صنعاء، سبتمبر 2000.

● محمود جبريل، **دور الإدارة في تشكيل مستقبل التنظيمات الأهلية العربية**، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، مايو 1998.

مركز الدراسات الاستراتيجية، **التقرير السنوي** 1998، صنعاء، 1999.

● ميجيل دارسي اوليفيريا و راجيش تاندون، «**مجتمع مدني عالمي في الطريق إلى الظهور**» في مواطنون.. دعم المجتمع المدني في العالم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995.

● ميشيل كامو، **التحرير الاقتصادي وإرساء الديموقراطية**، ندوة دور الدولة في الاقتصاديات النامية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1996.

● نادية فرج، **التنمية البشرية و المجتمع المدني في العالم العربي**، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، مايو 1998.

● نبيل شمسان، **تحديث وتطوير نظام الإدارة العامة في اليمن**، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، 2000.

وزارة التخطيط والتنمية، **الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** (1996 - 2000)، صنعاء، 1996.

● .....، **الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** (2001 - 2005)، صنعاء، 2001.

مؤشرات التنمية البشرية
والمؤشرات الوطنية

دليل التنمية البشرية	المؤشر
	2000
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	61.1
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (15+)	47.3
القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والعالي معاً (٪)	54.5
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	465
دليل العمر المتوقع	0.602
دليل التحصيل العلمي	0.497
دليل الدخل	0.369
دليل التنمية البشرية	0.489
الناتج القومي الإجمالي بملايين الدولارات	7,386

الملامح الأساسية للتنمية البشرية		
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)		61.1
السكان الذي يحصلون على:		
خدمات صحية (٪)	إجمالي	50.0
	حضر	80.0
	ريف	25.0
مياه مأمونة (٪)	إجمالي	36.0
	حضر	81.0
	ريف	21.5
صرف صحي (٪)	إجمالي	35.2
	حضر	86.0
	ريف	19.1
إمدادات السعرات الحرارية (يومياً)		2,120
معرفة القراءة والكتابة للبالغين (15+)		47.3
القيد بالتعليم الأساس والثانوي (٪)		54.4
توزيع الصحف اليومية (لكل 1000 نسمة)		2.7
أجهزة التلفزيون (لكل 1000 أسرة)		..

الملامح الأساسية للحرمان البشري		
السكان الذين لا يحصلون على	خدمات صحية	9,130,500
	مياه مأمونة	11,094,400
	صرف صحي	11,267,750
وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)		94.8
أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية (٪)		32.0
أطفال خارج التعليم الأساسي أو الثانوي		3,053,920
أميون بالغون (15+)		5,152,000

المتعطلون (+15)	إجمالي	509,000
	إناث	87,000
دليل الفقر البشري		
الأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (٪ من إجمالي السكان)		18.8
معدل الأمية بين البالغين (+15)		52.7
سكان لا يحصلون على	مياه مأمونة (٪)	64.0
	خدمات صحية (٪)	50.0
أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن (٪)		48.5
دليل الفقر البشري		0.47
سكان يعيشون في فقر (بالملايين)		5.2
اتجاهات التنمية البشري		
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)		61.1
وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)		67.4
السكان الذين يحصلون على المياه من شبكة عامة (٪)		24.0
إمدادات السعرات الحرارية (يومياً)		2,120
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (+15)		47.3
القيد بالتعليم الأساسي والثانوي (٪)		54.4
تكوين رأس المال البشري		
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (+15)		47.3
القيد بالتعليم الأساسي والثانوي (٪)		54.4
أصحاب المهن العلمية والفنية (٪ من قوة العمل 15+)		7.4
الحاصلون على تعليم ثانوي أو أعلى (٪ من السكان 25+)		10.2
خريجو التعليم العالي (٪ من فئة الأعمار المناظرة)		2.1
خريجو الكليات والمعاهد العلمية (٪ من إجمالي الخريجين)		13.1
حالـــــة المـــــرأة		
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)		62.9
وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي)		351
متوسط العمر عند الزواج لأول مرة		21.9
نسبة القيد الإجمالي في	التعليم الأساسي	42.6
	التعليم الثانوي	19.3
	التعليم العالي	1.0
القيد بالتعليم العالي العلمي (٪إناث)		0.9
الإناث (25+) الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى (٪)		3.3
العاملون في الإدارة والتنظيم (٪إناث)		15.8
العاملون في المهن العلمية والفنية 15+ (٪إناث)		1.2

الإناث في قوة العمل (٪ من إجمالي القوة العاملة)		24.9
دليل تمكين النوع الإجتماعي		0.129
الفجوة بين الإناث والذكور (الإناث كنسبة من الذكور)		
العمر المتوقع عند الميلاد		106.7
السكان		99.7
الإلمام بالقراءة والكتابة (+15)		38.5
القيد بالتعليم الأساسي		52.8
القيد بالتعليم الثانوي		35.3
القيد بالتعليم الجامعي والعالي		30.8
قوة العمل		31.1
دليل تنمية النوع الإجتماعي		0.427
التفاوت بين الريف والحضر		
سكان الريف (٪ من الإجمالي)		73.7
السكان الذين يحصلون على خدمات صحية (٪)	حضر	80.0
	ريف	25.0
السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي (٪)	حضر	86.0
	ريف	19.1
السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (٪)	حضر	81.0
	ريف	21.5
معدل معرفة القراءة والكتابة (15 +)	حضر	67.9
	ريف	39.1
الفجوة بين الإناث والذكور (الإناث كنسبة من الذكور)		
خدمات صحية		26.5
مياه مأمونة		26.5
صرف صحي		22.2
القراءة والكتابة		57.6
بقاء الطفل على قيد الحياة وتنميته		
الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة (٪)		34.0
وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي)		351
وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)		67.4
وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)		94.8
أطفال دون 5 سنوات يعانون من سوء التغذية (٪)	ناقصو الوزن	48.5
	مصابون بالهزال	16.0
	مصابون بتوقف النمو	17.0

الأطفال (0-12 شهراً) الذين سبقت لهم الرضاعة الطبيعية (٪)		10.2
حالات الولادة تحت إشراف طبي (٪)		21.6
التحصين في سن الواحدة (٪)		55.5
الملامح الأساسية للحالة الصحية		
السكان الذين يحصلون على		
خدمات صحية (٪)	إجمالي	50.0
	حضر	80.0
	ريف	25.0
مياه مأمونة (٪)	إجمالي	36.0
	حضر	81.0
	ريف	21.5
صرف صحي (٪)	إجمالي	35.2
	حضر	86.0
	ريف	19.1
عدد السكان لكل طبيب		2,517
عدد السكان للممرض الواحد		3,366
عدد الممرضين لكل طبيب		1.60
عدد السكان لكل سرير		1,935
وحدات الرعاية الصحية لكل (100,000 نسمة)		9.0
الإنفاق العام على الصحة	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	1.2
	٪ من إجمالي الإنفاق العام	3.8
التدفق التعليمي		
القبول بالصف الأول الأساسي (٪)	ذكور	31.5
	إناث	22.0
	إجمالي	26.9
القيد الإجمالي في التعليم الأساسي (٪)		58.5
الباقون للإعادة في التعليم الأساسي (٪)		9.5
الإنتقال للمرحلة الثانوية (٪ من الذين أتموا التعليم الأساسي)		75.9
القيد الإجمالي في التعليم الثانوي (٪)		35.3
الباقون للإعادة في التعليم الثانوي (٪)		7.3
القيد في التعليم العالي (٪)		14.3
الاختلالات في التعليم		
عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الأساسي		22.0
كثافة الفصل في التعليم الأساسي		28.0
القيد بالتعليم الثانوي المهني (٪ من إجمالي القيد الثانوي)		2.2
القيد في الكليات والمعاهد المتوسطة العلمية (٪ من إجمالي القيد في التعليم العالي)		12.1

الإنفاق العام على التعليم	٪ من إجمالي الإنفاق العام	17.9
	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	6.3
الإنفاق العام على التعليم العام (٪ من الإنفاق على جميع المراحل)		86.3
الإنفاق العام على التعليم العالي (٪ من الإنفاق على جميع المراحل)		12.1
القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في	مدارس حكومية (٪)	98.8
	مدارس خاصة (٪)	1.2
المباني المدرسية		11,495
	الصالحة (٪)	29.6
	غير الصالحة (٪)	15.3
	تحتاج إلى صيانة (٪)	55.1
الملامح الأساسية للاتصال		
أجهزة التلفزيون (لكل 1000 أسرة)		..
توزيع الصحف اليومية (لكل 1000 نسمة)		2.7
طاقة خطوط الهاتف العاملة (لكل 100 نسمة)		2.5
خطوط الهاتف العاملة (لكل 100 نسمة)		1.9
عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد واحد		90,401
المترددون على دور السينما سنوياً (لكل 1000 نسمة)		511
سيارات الركوب (لكل 1000 نسمة)		23.5
قـــــوة العمـــــــل		
قوة العمل (15+) كنسبة من إجمالي السكان		24.9
نسبة الإناث في قوة العمل		24.9
قوة العمل في	الزراعة (٪)	54.1
	الصناعة (٪)	11.1
	الخدمات (٪)	34.8
المستخدمون بأجر (٪ من قوة العمل)	الإجمالي	34.1
	ذكور	31.2
	إناث	2.9
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (٪ من قوة العمل)	الإجمالي	7.4
	ذكور	6.2
	إناث	1.2
المشتغلون بالحكومة والقطاع العام (٪ من إجمالي قوة العمل)	الإجمالي	10.3
	ذكور	8.6
	إناث	1.7
البطـــالـــة		
معدل البطالة	الإجمالي	11.9
	ذكور	13.1
	إناث	8.3

عمالة الأطفال (10-14)	ذكور	48.6
	إناث	4.6
معدل البطالة حسب المستوى التعليمي (15+)	أمي	3.5
	دون الثانوي	5.6
	ثانوي	1.9
	جامعي فأعلى	0.5
نسبة الإحلال لقوة العمل		3.2
توزيع الدخل والفقر والاستثمار		
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالريال)		75,560
الأسر الفقيرة (٪ من إجمالي الأسر)		34.9
الفقراء المدقعون (٪ من إجمالي الأسر)		27.0
أجور الأسر الفقيرة	٪ من دخولهم	..
	٪ من إجمالي الأجور	..
النسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام على	التعليم	17.9
	الصحة	3.3
	الخدمات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)	0.4
	الدفاع	17.0
	شؤون النظام والأمن العام	6.2
الإنفاق العام على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		6.3
الإنفاق العام على الصحة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		1.2
استحقاق الضمان الاجتماعي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		0.1
الإنفاق العام على الدفاع (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		6.0
التحضر		
سكان الحضر (٪ من السكان)		26.3
النمو السنوي لسكان الحضر (٪)		5.9
سكان المدينة الأكبر (٪ من إجمالي سكان الحضر)		31.8
متوسط عدد الأفراد لكل غرفة		3.1
مساكن مضاءة بالكهرباء (٪)		41.3
الملامح الديموغرافية الأساسية		
المجموع الكلي للسكان		18,261,000
المهاجرون (٪)		4.0
النمو السنوي للسكان (٪)		3.5
تاريخ تضاعف السكان		2020
معدل الخصوبة الكلية		5.8
انتشار وسائل منع الحمل		12.8
معدل الإعالة الديموغرافية		316.8

معدل الإعالة الإقتصادية		416.8
معدل الإعالة العمرية		108.4
الكثافة السكان (لكل كم^2)		39.7
الموارد الطبيعية		
مساحة الأرض (كم^2)		460,000
الأراضي الصالحة للزراعة	بالهكتار	1,668,858
	٪ من مساحة الأرض	3.6
عدد الأفراد لكل هكتار		10.8
الأراضي المزروعة (٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)		69.0
الأراضي المروية (٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)		30.0
الأراضي المحصولية (٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)		55.39
إجمالي الموارد المائية المتجددة سنوياً (مليون م^3)		2,500
	الجوفية	1,300
	السطحية	1,200
المياه المستهلكة (مليون م^3/ سنة)		3,400
السحب السنوي من المياه الجوفية العذبة (مليون م^3)		2,200
الموارد المائية الجوفية المتجددة سنوياً (٪ من المياه المستهلكة)		38.0
المياة الداخلية المتجددة (٪ من إجمالي الموارد المائية)		52.0
متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة (م^3/ سنة)		186.0
السحب السنوي من المياه العذبة (٪ من إجمالي الموارد المائية)		88.0
متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة (م^3/ سنة)		125.0
إجمالي الصيد السمكي (بالألف طن)		135
استهلاك الطاقة		
استهلاك الطاقة التجارية (بما يعادل مليون كجم من البترول)		1,562
نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية (بما يعادل كجم من البترول)		85.4
التغير السنوي في استهلاك الطاقة (٪)		..
استهلاك الطاقة الكهربائية من	بنزين (٪ من إجمالي المنتجات السائلة)	30.2
	غاز طبيعي (بالألف طن متري)	457
استهلاك الطاقة التجارية في	عائلي وتجاري (٪)	86.7
	الصناعة (٪)	9.0
	الزراعة (٪)	0.5
	أخرى (٪)	3.8
استهلاك الطاقة التجارية بما يعادل كجم من البترول لكل 1000 ريال من الناتج المحلي الإجمالي		1.1
استهلاك الكهرباء (بملايين الكيلو واط ساعة)		2,097
نصيب الفرد (بالكيلو واط ساعة)		115

الأمن الغذائي		
الرقم القياسي لنصيب الفرد من الانتاج الغذائي		186.7
الإنتاج الزراعي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		11.1
السعرات الحرارية للفرد يومياً		2,120
منها	منتجات نباتية (٪)	97.3
	منتجات حيوانية (٪)	2.7
المساعدات الغذائية من الحبوب (مليون ريال)		5,209
الواردات من الحبوب (بالألف طن متري)		1,916,599
الاكتفاء الذاتي الغذائي (٪ من الصادرات السلعية)		83.1
الاعتماد على استيراد الحبوب (٪)		162.5
الصادرات الغذائية (٪ من الواردات الغذائية)		11.0
الواردات الغذائية (٪ من الصادرات السلعية)		16.8
الاكتفاء الذاتي الغذائي (٪)		60.8
الاعتماد على استيراد الأغذية (٪)		72.5
الاختلال في تدفق الموارد		
الدين الخارجي (٪ من الناتج القومي)		58.5
خدمات الدين الخارجي (٪ من الصادرات)		3.0
صافي تحويلات العاملين (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		15.6
الصادرات إلى الواردات (٪)		145.0
الاعتماد على التجارة (٪ من الناتج المحلي والإجمالي)		92.0
الحساب الجاري بملايين الدولارات		2062.5
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)		3.013
عدد أشهر تغطية الواردات		11.3
حسابات الناتج والدخل القومي		
نصيب القطاعات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	قطاع الزراعة والغابات والقنص	14.2
	قطاع الصناعة التحويلية (بدون تكرير النفط)	4.9
	الخدمات الحكومية	10.8
	الاستهلاك العائلي	57.8
	الاستهلاك الحكومي	14.1
	الاستثمار الإجمالي	19.2
	الادخار القومي الإجمالي	32.3
	الإيرادات الضريبية	7.4
	الصادرات من السلع والخدمات	50.5
	الواردات من السلع والخدمات	41.5
الأداء الاقتصادي		
الناتج المحلي الإجمالي (ملايين الريالات)		1,379,182
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (ملايين الريالات)		1,315,862

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		4.5
معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		8.3
معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي		12.8
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100 = 1990)		900.0
معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك		3.9
معدل النمو السنوي للصادرات السلعية والخدمية		72.4
معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية		14.0
الضرائب المباشرة (٪ من إجمالي الضرائب)		43.0
فائض الموازنة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	شاملاً القروض والمساعدات	7.1
	بدون القروض والمساعدات	5.9
الصادرات السلعية والخدمية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)		50.5

.. لاتتوفر البيانات.

مؤشرات التنمية البشرية
مؤشرات المحافظات

1- دليل التنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات	معدل القراءة والكتابة للبالغين (15+)	معدل القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)	دليل توقع الحياة	دليل التحصيل العلمي	دليل الدخل	دليل التنمية البشرية
الأمانة	61.9	73.6	63.8	1,562	0.615	0.703	0.459	0.592
صنعاء	59.0	39.5	44.6	827	0.567	0.412	0.353	0.444
عدن	64.7	77.2	70.1	1,462	0.662	0.748	0.448	0.619
تعز	64.2	51.9	60.5	935	0.653	0.548	0.373	0.525
الحديدة	55.1	40.2	36.6	998	0.502	0.390	0.384	0.425
لحج	64.7	51.2	53.7	839	0.662	0.520	0.355	0.512
إب	59.0	45.5	51.1	739	0.567	0.474	0.334	0.458
أبين	67.0	56.1	50.1	823	0.700	0.541	0.352	0.531
ذمار	54.4	38.4	47.1	874	0.490	0.413	0.362	0.422
شبوة	64.3	45.4	39.7	698	0.655	0.435	0.354	0.481
حجة	63.0	32.0	31.0	674	0.633	0.317	0.318	0.423
البيضاء	64.9	42.3	40.4	884	0.665	0.417	0.364	0.482
حضرموت	65.4	60.0	49.5	1,066	0.673	0.565	0.395	0.544
صعدة	62.2	34.6	35.8	802	0.620	0.350	0.347	0.439
المحويت	56.6	37.9	44.5	731	0.527	0.401	0.332	0.420
المهرة	56.6	47.3	39.9	1,166	0.527	0.448	0.410	0.462
مأرب	64.6	45.3	41.7	770	0.660	0.441	0.341	0.497
الجوف	67.1	28.2	19.3	545	0.702	0.252	0.283	0.412
عمران	..	43.8	44.5	802	..	..	0.347	..
الضالع	..	49.1	52.8	731	..	..	0.332	..

..لاتتوفر البيانات.

2- الملامح الأساسية للتنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	نسبة السكان الذين يحصلون على:		معدل القراءة والكتابة للبالغين (15+)	معدل القيد بالتعليم الأساسي والثانوي معاً	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالريال	نسبة المساكن المزودة بـ		
		مياه مأمونة	صرف صحي				كهرباء *	راديو	تلفزيون
الأمانة	61.9	82.0	98.0	73.6	63.7	128,947	98.4	..	..
صنعاء	59.0	25.0	18.0	39.5	52.6	68,215	25.2	..	..
عدن	64.7	98.0	97.0	77.2	77.7	120,698	83.6	..	..
تعز	64.2	29.0	34.0	51.9	69.0	77,126	27.1	..	..
الحديدة	55.1	46.0	33.0	40.2	42.3	82,331	27.2	..	..
لحج	64.7	33.0	30.0	51.2	64.6	69,227	34.5	..	..
إب	59.0	33.0	33.0	45.5	58.5	61,023	31.7	..	..
أبين	67.0	40.0	30.0	56.1	62.5	67,972	47.9	..	..
ذمار	54.4	25.0	20.0	38.4	53.4	72,133	17.2	..	..
شبوة	64.3	53.0	35.0	45.4	48.2	57,604	46.2	..	..
حجة	63.0	12.0	13.0	32.0	36.5	55,624	10.3	..	..
البيضاء	64.9	49.0	45.0	42.3	47.5	72,880	41.4	..	..
حضرموت	65.4	81.0	54.0	60.0	59.3	87,977	69.8	..	..
صعدة	62.2	18.0	26.0	34.6	42.3	66,195	11.0	..	..
المحويت	56.6	18.0	16.0	37.9	52.6	60,255	23.2	..	..
المهرة	56.6	61.0	40.0	47.3	48.9	96,242	44.1	..	..
مأرب	64.6	33.0	30.0	45.3	49.2	63,483	34.5	..	..
الجوف	67.1	4.0	9.0	28.2	22.4	45,022	7.8	..	..
عمران	..	20.0	22.0	43.8	52.5	66,157	..	..	..
الضالع	..	15.0	25.0	49.1	63.5	60,392	..	..	..

.. لا تتوفر البيانات.

*بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

3- الملامح الأساسية للحرمان البشري

المحافظة	نسبة السكان الذين لايحصلون على:		أطفال يموتون دون سن الخامسة	أطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي	نسبة الأمية (10+)	نسبة الأمية (15+)	أطفال دون الخامسة يعانون من سوء تغذية	معدل البطالة 15 سنة فأكثر (٪)	
	مياه مأمونة	صرف صحي						الإجمالي	إنـــاث
الأمانة	18.0	2.0	..	190,732	20.8	26.4	..	11.6	2.8
صنعاء	75.0	82.0	..	237,247	53.6	60.5	..	7.1	1.2
عدن	2.0	3.0	..	31,856	19.6	22.8	..	27.8	7.9
تعز	71.0	66.0	..	278,776	39.8	48.1	..	13.3	2.8
الحديدة	54.0	67.0	..	403,138	52.9	59.8	..	7.5	2.2
لحج	67.0	70.0	..	84,459	41.8	48.8	..	23.3	5.1
إب	67.0	67.0	..	327,718	45.8	54.5	..	8.2	0.7
أبين	60.0	70.0	..	53,401	38.6	43.9	..	15.3	1.6
ذمار	75.0	80.0	..	204,097	53.9	61.6	..	8.2	1.8
شبوة	47.0	65.0	..	80,009	46.7	54.6	..	30.4	0.2
حجة	88.0	87.0	..	319,457	59.6	68.0	..	10.1	0.4
البيضاء	51.0	55.0	..	109,508	49.2	57.7	..	13.7	0.7
حضرموت	19.0	46.0	..	120,673	34.1	40.0	..	12.2	1.3
صعدة	82.0	74.0	..	122,341	58.9	65.4	..	8.4	1.9
المحويت	82.0	84.0	..	77,068	54.4	62.1	..	13.2	2.2
المهرة	39.0	60.0	..	11,908	45.3	52.7	..	10.9	1.3
مأرب	67.0	70.0	..	43,735	47.3	54.7	..	24.2	6.3
الجوف	96.0	91.0	..	132,399	62.2	71.8	..	14.7	1.9
عمران	80.0	78.0	..	171,991	49.4	56.2	..	8.8	1.6
الضالع	85.0	75.0	..	53,406	44.3	50.9	..	9.1	0.7

.. لا تتوفر البيانات.

4- اتجاهات التنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (بالسنوات)	وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود)*	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة	معدل القراءة والكتابة (15+)	معدل القيد بالتعليم الأساسي والثانوي
الأمانة	61.9	77.5	..	73.6	63.7
صنعاء	59.0	89.4	18.6	39.5	52.6
عدن	64.7	59.9	28.8	77.2	77.7
تعز	64.2	65.9	11.0	51.9	69.0
الحديدة	55.1	107.9	15.0	40.2	42.3
لحج	64.7	63.7	**	51.2	64.6
إب	59.0	89.3	3.4	45.5	58.5
أبين	67.0	75.4	**	56.1	62.5
ذمار	54.4	111.6	3.0	38.4	53.4
شبوة	64.3	64.9	..	45.4	48.2
حجة	63.0	71.3	1.1	32.0	36.5
البيضاء	64.9	62.5	1.9	42.3	47.5
حضرموت	65.4	60.5	15.8	60.0	59.3
صعدة	62.2	75.4	0.4	34.6	42.3
المحويت	56.6	99.5	1.0	37.9	52.6
المهرة	56.6	99.5	..	47.3	48.9
مأرب	64.6	63.5	..	45.3	49.2
الجوف	67.1	55.8	..	28.2	22.4
عمران	..	..	..	43.8	52.5
الضالع	..	..	..	49.1	63.5

.. لا تتوفر البيانات.

* بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

**تم تضمينها ضمن مؤشر محافظة عدن.

5- تكوين رأس المال البشري

المحافظة	معدل القراءة والكتابة للبالغين (15+)		معدل القيد بالتعليم الأساسي والثانوي معاً		نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى(25+)*		أصحاب المهن العلمية والفنية (٪ من إجمالي قوة العمل)	
	الإجمالي	إناث	الإجمالي	إناث	الإجمالي	إناث	الإجمالي	إناث
الأمانة	73.6	58.2	63.7	61.5	18.4	7.8	19.8	4.2
صنعاء	39.5	13.5	52.6	28.3	2.3	0.2	3.2	0.2
عدن	77.2	66.0	77.7	73.0	22.1	17.6	22.2	8.1
تعز	51.9	32.2	69.0	54.7	4.2	0.8	10.2	1.3
الحديدة	40.2	23.2	42.3	32.3	2.8	0.8	8.0	1.5
لحج	51.2	27.5	64.6	44.8	7.2	1.8	10.1	1.5
إب	45.5	22.1	58.5	39.1	2.6	0.3	4.3	0.4
أبين	56.1	34.7	62.5	45.5	6.1	2.6	9.1	1.1
ذمار	38.4	14.4	53.4	27.1	1.9	0.2	5.5	0.3
شبوة	45.4	17.5	48.2	26.6	3.1	0.2	10.4	0.1
حجة	32.0	12.8	36.5	21.6	1.8	0.2	4.7	0.5
البيضاء	42.3	21.4	47.5	32.9	2.2	0.3	7.7	0.6
حضرموت	60.0	40.8	59.3	44.8	4.9	16.4	10.3	1.1
صعدة	34.6	9.5	42.3	17.4	1.9	0.3	4.8	0.3
المحويت	37.9	14.1	52.6	32.5	1.4	0.1	5.7	0.4
المهرة	47.3	34.2	48.9	37.5	4.0	0.6	11.9	1.8
مأرب	45.3	19.2	49.2	37.2	4.3	0.6	7.9	0.6
الجوف	28.2	11.8	22.4	16.1	2.4	0.3	4.7	0.1
عمران	43.8	16.1	52.5	27.8	..	..	4.9	0.3
الضالع	49.1	24.0	63.5	37.1	..	..	7.7	0.6

.. لا تتوفر البيانات.

* بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

6- حالـــة المـــرأة

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)*	وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي)	متوسط العمر عند الزواج الأول*	معدل القيد الإجمالي في التعليم			نسبة الإناث (25+) الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى*	العاملون في الإدارة والتنظيم (٪ الإناث)	العاملون في المهن العلمية والفنية (٪ الإناث)	نسبة الإناث في قوة العمل
				إجمالي	أساسي	ثانوي				
الأمانة	61.0	..	20.8	61.5	65.1	46.7	7.8	0.5	4.2	12.9
صنعاء	57.1	..	20.6	28.3	33.0	7.7	0.2	0.0	0.2	31.0
عدن	63.0	..	23.7	73.0	78.4	53.8	17.6	0.3	8.1	22.7
تعز	63.1	..	21.5	54.7	59.6	34.4	0.8	0.0	1.3	28.3
الحديدة	53.9	..	20.7	32.3	35.4	19.6	0.8	0.0	1.5	17.2
لحج	63.4	..	21.1	44.8	51.2	18.2	1.8	0.0	1.5	20.8
إب	57.9	..	19.8	39.1	44.5	15.3	0.3	0.0	0.4	32.5
أبين	65.2	..	22.0	45.5	51.3	22.3	2.6	0.0	1.1	14.2
ذمار	53.4	..	19.7	27.1	30.9	9.3	0.2	0.0	0.3	35.8
شبوة	61.5	..	19.6	26.6	31.7	0.7	0.2	0.0	0.1	11.8
حجة	60.3	..	20.6	21.6	24.5	8.1	0.2	0.0	0.5	19.8
البيضاء	62.6	..	19.4	32.9	38.3	6.6	0.3	0.1	0.6	13.7
حضرموت	63.6	..	21.6	44.8	52.8	12.7	16.4	0.0	1.1	18.5
صعدة	60.7	..	19.8	17.4	20.0	4.4	0.3	0.0	0.3	22.8
المحويت	55.6	..	20.0	32.5	37.6	9.2	0.1	0.0	0.4	23.7
المهرة	54.7	..	19.3	37.5	43.9	9.2	0.6	0.0	1.8	10.7
مأرب	51.5	..	20.4	37.2	42.0	14.1	0.6	0.0	0.6	8.3
الجوف	62.7	..	62.7	16.1	17.4	9.0	0.3	0.0	0.1	22.0
عمران	..	..	..	27.8	31.5	10.3	..	0.0	0.3	25.5
الضالع	..	..	..	37.1	42.9	10.3	..	0.0	0.6	16.8

.. لا تتوفر البيانات.

* بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

7- الفجوات بين الإناث والذكور

(الإناث كنسبة من الذكور)

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد*	السكـــــان	معدل القراءة والكتابة للبالغين (15+)	معدل القيد بالتعليم الأساسي	معدل القيد بالتعليم الثانوي	قـوة العمل (15+)
الأمانة	1.1	82.8	65.5	83.2	80.5	14.9
صنعاء	1.0	102.3	20.8	37.6	13.8	44.9
عدن	1.1	94.1	74.7	86.1	83.4	29.4
تعز	1.0	107.5	42.2	66.4	51.2	39.5
الحديدة	1.1	98.9	40.3	57.7	61.2	20.7
لحج	1.1	105.8	35.7	54.4	29.4	26.2
إب	1.1	105.8	32.4	51.1	26.4	48.0
أبين	1.1	1.0	44.5	56.5	36.3	16.5
ذمار	1.1	105.5	22.6	35.4	15.0	55.8
شبوة	1.0	97.9	23.2	38.4	1.5	13.4
حجة	1.0	94.7	25.5	39.8	18.6	24.6
البيضاء	1.0	1.0	32.9	51.7	15.0	15.9
حضرموت	1.1	102.3	50.7	60.3	32.6	22.8
صعدة	1.1	98.6	16.3	26.0	9.5	29.5
المحويت	1.1	104.4	22.5	47.6	15.4	31.1
المهرة	1.0	96.0	56.3	73.8	54.5	12.0
مأرب	1.0	92.3	27.9	54.9	20.5	9.1
الجوف	0.9	91.6	26.2	48.9	24.6	28.1
عمران	..	97.0	22.8	35.3	15.3	34.3
الضالع	..	102.5	32.3	42.8	13.6	20.2

.. لا تتوفر البيانات

*بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

8- التفاوت بين الريف والحضر

المحافظة	سكان الريف (٪ من الإجمالي)	السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة (٪)		السكان الذين يحصلون على صرف صحي (٪)		معدل القراءة والكتابة (15+)		الفجوات بين الريف والحضر		
		حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	مياه مأمونة	صرف صحي	قراءة وكتابة
الأمانة	0	81.4	0	98.1	0	73.6	0.0	0	0	0
صنعاء	98.0	65.3	23.2	49.5	17.8	57.9	39.1	0.4	0.4	0.7
عدن	2.0	98.2	0	97	0	77.1	0.0	0	0	0
تعز	78.0	82.0	15.3	85.2	22.0	71.8	45.4	0.2	0.3	0.6
الحديدة	62.0	80.1	28.2	80.6	12.4	61.7	25.5	0.4	0.2	0.4
لحج	96.0	93.2	19.2	93.7	24.2	71.8	50.1	0.2	0.3	0.7
إب	86.0	83.8	25.5	85.3	26.1	64.8	42.0	0.3	0.3	0.6
أبين	79.0	92.7	25.7	73.1	19.1	67.1	52.8	0.3	0.3	0.8
ذمار	88.0	89.5	18.0	89.6	13.0	62.1	35.0	0.2	0.1	0.6
شبوة	88.0	76.2	48.7	62.9	30.4	55.8	44.0	0.6	0.5	0.8
حجة	90.0	44.7	7.6	61.2	7.2	51.3	29.7	0.2	0.1	0.6
البيضاء	83.0	83.8	42.4	90.1	36.2	57.4	38.9	0.5	0.4	0.7
حضرموت	64.0	93.7	73.5	78.7	40.5	69.1	54.3	0.8	0.5	0.8
صعدة	87.0	42.0	7.3	62.1	21.2	54.8	31.5	0.2	0.3	0.6
المحويت	93.0	76.7	13.3	63.5	13.4	58.4	36.2	0.2	0.2	0.6
المهرة	66.0	60.5	44.5	55.3	31.2	58.9	41.2	0.7	0.6	0.7
مأرب	88.0	67.5	24.1	71.3	25.4	58.9	43.5	0.4	0.4	0.7
الجوف	87.0	4.5	0.8	29.5	6.2	43.4	25.9	0.2	0.2	0.6
عمران	87.0	60.4	12.2	58.9	16.0	55.8	41.8	0.2	0.3	0.7
الضالع	89.0	54.3	10.8	63.1	21.1	63.0	47.3	0.2	0.3	0.8

9- الملامح الأساسية للحالة الصحية

المحافظة	نسبة السكان الذين يحصلون على:		الأطباء (لكل 10,000 نسمة)	الممرضات (لكل 10,000 نسمة)	الممرضات لكل طبيب	معدل وفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود)	الأسرة (لكل 10,000 نسمة)	الوحدات الصحية (لكل 10,000 نسمة)
	مياه مأمونة	صرف صحي						
الأمانة	82.0	98.0	6.2	6.2	1.0	..	11.1	..
صنعاء	25.0	18.0	0.5	1.1	2.5	..	1.5	13.0
عدن	98.0	97.0	15.3	22.4	1.5	..	26.9	..
تعز	29.0	34.0	2.4	3.5	1.4	..	5.9	6 .0
الحديدة	46.0	33.0	0.9	2.7	2.8	..	3.9	10.0
لحج	33.0	30.0	2.7	11.9	4.5	..	13.3	18.0
إب	33.0	33.0	0.9	1.7	1.6	..	..	5.0
أبين	40.0	30.0	3.1	16.6	5.4	..	2.9	22.0
ذمار	25.0	20.0	0.6	1.5	2.6	..	3.7	9.0
شبوة	53.0	35.0	1.9	9.3	4.8	..	3.1	15.0
حجة	12.0	13.0	0.7	1.7	2.5	..	4.1	10.0
البيضاء	49.0	45.0	0.9	2.0	2.2	..	3.9	12 .0
حضرموت	81.0	54.0	3.3	11.2	3.4	..	14.8	24.0
صعدة	18.0	26.0	0.7	1.0	1.5	..	3.6	12.0
المحويت	18.0	16.0	1.1	2.0	1.9	..	2.3	16.0
المهرة	61.0	40.0	4.8	33.6	6.9	..	28.8	47.0
مأرب	33.0	30.0	0.8	1.5	1.9	..	5.2	27.0
الجوف	4.0	9.0	0.1	0.9	6.2	..	1.2	11.0
عمران	20.0	22.0	0.4	1.1	2.8	..	1.4	9.0
الضالع	15.0	25.0	1.3	4.7	3.6	..	5.5	17.0

.. لا تتوفر البيانات.

10- التدفق التعليمي

المحافظة	معدل القبول الصافي في الصف الأول أساسي	معدل القيد الإجمالي بالتعليم الأساسي		نسبة الباقين للإعادة في التعليم الأساسي	الإنتقال للمرحلة الثانوية (٪ من الذين أتموا التعليم الأساسي)	معدل القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي	نسبة الباقين للإعادة في التعليم الثانوي
		الإجمالي	إناث				
الأمانة	21.3	67.9	65.1	9.2	*132.0	47.3	8.3
صنعاء	26.7	57.5	33.0	8.0	63.7	30.6	7.6
عدن	33.6	82.9	78.4	4.9	97.5	58.8	1.7
تعز	29.6	73.2	59.6	13.2	69.8	50.9	10.5
الحديدة	22.2	46.4	35.4	7.9	69.1	25.0	7.1
لحج	37.8	70.4	51.2	11.2	88.6	40.0	5.0
إب	43.9	63.5	44.5	11.3	57.0	36.0	8.3
أبين	40.1	67.8	51.3	7.4	*114.1	41.0	5.0
ذمار	28.3	57.3	30.9	7.5	72.6	35.0	5.8
شبوة	25.7	53.4	31.7	10.6	92.1	22.9	5.2
حجة	19.2	39.3	24.5	6.8	78.3	23.3	5.6
البيضاء	26.0	52.8	38.3	11.7	39.6	23.0	9.5
حضرموت	31.6	67.8	52.8	11.3	85.8	25.0	7.0
صعدة	20.0	46.3	20.0	5.8	78.2	23.4	2.7
المحويت	27.5	56.8	37.6	8.2	65.4	33.6	4.2
المهرة	41.7	56.7	43.9	8.3	89.2	14.4	10 .0
مأرب	16.4	52.0	42.0	8.2	73.6	36.1	7.5
الجوف	7.2	23.2	17.4	2.6	83.1	18.2	2.6
عمران	25.0	56.0	31.5	7.2	33.6	36.0	7.0
الضالع	36.0	68.3	42.9	9.7	*163.7	41.3	4.5

*تتجاوز النسبة الـ 100 نتيجة أوضاع غير طبيعية في المحافظات مثل الهجرة إلى الأمانة وإنشاء محافظة الضالع.

11- الاختلالات في التعليم

المحافظة	عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الأساسي	كثافة الفصل بالتعليم الأساسي	القيد بالتعليم الأساسي		نسبة المباني المدرسية غير الصالحة*
			مدارس حكومية (٪)	مدارس خاصة (٪)	
الأمانة	34	54	90.5	9.5	2.7
صنعاء	22	21	100	0	12.9
عدن	21	49	99.5	0.5	3.5
تعز	25	37	99.3	0.7	4.9
الحديدة	20	28	98.2	1.8	8.9
لحج	16	29	100	0	11.9
إب	27	34	99.6	0.4	5.9
أبين	13	28	100	0	15.2
ذمار	22	23	99.9	0.1	10.5
شبوة	20	27	100	0	19.6
حجة	19	19	100	0	10.3
البيضاء	25	26	100	0	5.7
حضرموت	20	35	99.2	0.8	4.7
صعدة	20	19	100	0	11.1
المحويت	16	21	100	0	12.8
المهرة	16	31	100	0	4.9
مأرب	18	17	100	0	17
الجوف	20	17	100	0	11.8
عمران	23	23	100	0	..
الضالع	23	29	100	0	..

.. لا تتوفر البيانات.
*بيانات المسح التربوي الشامل لعام 1998.

12- قـــوة العمـــل

المحافظة	قوة العمل (15+)	نسبة الإنـــاث في قوة العمـــل	قـــوة العمـــل في :			المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (٪ من قوة العمل)	المستخدمون بأجر (٪ من قوة العمل)		العاملون بالحكومة والقطاعين العام والمختلط (٪ من إجمالي قوة العمل)	
			الـزراعـــة ٪	الصنـاعـــة ٪	الخـدمـات ٪		إجمـــالي	إنـــاث	إجمـــالي	إنـــاث
الأمانة	21.1	12.9	2.3	16.8	80.9	19.8	63.7	7.6	25.0	4.5
صنعاء	26.8	31.0	70.5	6.3	23.2	3.2	25.3	0.9	5.4	0.3
عدن	27.2	22.7	2.4	19.2	78.4	22.2	63.0	14.6	43.7	13.9
تعز	22.8	28.3	50.1	15.1	34.9	10.2	40.3	3.2	9.3	1.4
الحديدة	25.7	17.2	50.3	11.2	38.5	8.0	46.6	4.5	7.1	1.1
لحج	19.5	20.8	39.3	12.4	48.3	10.1	44.2	2.3	15.9	2.8
إب	25.0	32.5	67.7	9.4	22.9	4.3	26.1	1.6	6.0	0.6
أبين	20.8	14.2	45.9	5.8	48.3	9.1	43.2	2.2	22.4	6.0
ذمار	25.4	35.8	65.0	8.6	26.4	5.5	30.9	2.5	6.5	0.5
شبوة	17.0	11.8	33.7	17.5	48.9	10.4	30.8	0.2	13.6	0.9
حجة	21.2	19.8	77.2	3.1	19.8	4.7	26.2	1.3	5.9	0.6
البيضاء	19.4	13.7	45.6	20.7	33.7	7.7	36.1	0.9	6.4	0.5
حضرموت	22.6	18.5	37.4	21.6	41.0	10.3	48.8	3.5	15.1	2.1
صعدة	23.5	22.8	73.1	8.9	18.0	4.8	24.7	1.6	4.7	0.3
المحويت	22.5	23.7	66.2	11.4	22.4	5.7	29.4	0.9	7.2	0.5
المهرة	22.7	10.7	41.4	8.9	49.7	11.9	49.6	3.9	18.8	2.7
مأرب	17.9	8.3	56.4	10.9	32.7	7.9	28.6	0.6	13.5	0.8
الجوف	18.8	22.0	72.0	6.1	21.9	4.7	20.2	0.4	3.0	0.2
عمران	25.4	25.5	68.1	8.6	23.4	4.9	26.4	1.4	4.1	0.3
الضالع	18.0	16.8	66.9	4.0	29.2	7.7	26.7	0.9	8.0	0.8

13- البـطالــة

المحافظة	معدلات البطالة		عمالة الأطفال (٪ من المشتغلين)		معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي (15+)				نسبـة الإحـلال لقـوة العمـل
	إجمالي	إنـاث	إجمالي	إنـاث	أمـي	دون الثانوية	دبلوم بعد الثانوية	جـامعي فأعلى	
الأمانة	11.6	2.8	1.8	0.1	1.6	6.1	2.8	1.1	270.9
صنعاء	7.1	1.2	11.2	6.3	2.7	3.5	0.7	0.3	336.3
عدن	27.8	7.9	0.1	0.1	1.8	15.3	6.8	3.8	184.6
تعز	13.3	2.8	5.8	2.8	4.8	5.5	2.3	0.8	285.8
الحديدة	7.5	2.2	6.3	2.3	2.3	3.3	1.7	0.2	285.5
لحج	23.3	5.1	3.2	1.5	6.7	10.9	4.9	0.5	301.1
إب	8.2	0.7	9.9	5.5	2.4	4.7	0.9	0.1	381.4
أبين	15.3	1.6	8.2	3.5	2.0	10.0	2.7	0.6	272.4
ذمار	8.2	1.8	11.7	7.2	3.9	3.2	0.8	0.3	350.7
شبوة	30.4	0.2	5.8	5.0	5.7	22.1	2.4	0.2	337.4
حجة	10.1	0.4	18.1	8.0	4.7	3.8	1.4	0.2	355.6
البيضاء	13.7	0.7	6.6	2.1	3.8	7.8	1.9	0.2	372.2
حضرموت	12.2	1.3	2.8	1.5	1.8	8.9	1.2	0.2	120.2
صعدة	8.4	1.9	17.8	11.7	3.7	3.3	1.2	0	355.9
المحويت	13.2	2.2	12.3	7.3	7.1	4.3	1.7	0.1	325.8
المهرة	10.9	1.3	2.5	0.6	3.2	6.5	1.0	0.3	291.3
مأرب	24.2	0.3	8.4	3.5	6.8	14.4	2.7	0.1	349.7
الجوف	14.7	1.9	10.6	6.0	7.3	5.6	1.8	0	392.7
عمران	8.8	1.6	16.8	8.9	3.9	3.9	0.9	0.1	345.6
الضالع	9.1	0.7	12.9	5.7	1.6	4.1	2.6	1.0	359.7

14- التحضـــر

المحافظة	سكـــان الحضـــر (٪)	النمو السنوي لسكان الحضر (٪)	سكـان المدينـــة الأكبـــر (٪ من إجمالي سكان الحضر)	عـــدد الأشخـــاص لكل غـــرفة*	المســـاكن المضـــاءة بالكهربـــاء
الأمانة	100	8.9	0	2.1	98.0
صنعاء	2.0	25.3	48.0	2.2	36.0
عدن	100	3.7	0	2.5	96.0
تعز	22.0	6.2	90.0	2.4	32.0
الحديدة	38.0	6.2	63.3	3.2	28.0
لحج	4.0	1.9	68.3	2.8	40.0
إب	14.0	4.7	53.0	2.4	37.0
أبين	21.0	4.1	21.4	2.8	50.0
ذمار	12.0	6.2	85.6	2.4	33.0
شبوة	12.0	6.3	25.1	2.3	67.0
حجة	10.0	3.9	27.7	2.7	16.0
البيضاء	17.0	3.9	30.4	2.3	51.0
حضرموت	36.0	5.3	39.3	2.2	74.0
صعدة	13.0	5.3	65.3	2.0	25.0
المحويت	7.0	4.7	37.2	2.1	25.0
المهرة	34.0	5.9	33.2	2.2	58.0
مأرب	12.0	5.2	25.5	2.7	39.0
الجوف	13.0	13.7	14.0	2.4	14.0
عمران	13.0	..	29.1	..	25.0
الضالع	11.0	..	20.8	..	35.0

.. لا تتوفر البيانات.

*بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

15- الملامح الديموغرافية الأساسية

المحافظة	السكان المقيمون (بالألف)	النمو السنوي للسكان (٪)	معدل الخصوبة الكلية	معدل الوفيات الخام*	صافي الهجرة الحياتية*	معدل الإعالة الديموغرافية	الكثافة السكانية لكل كم٢
الأمانة	1,488	7.3	4.0	9.5	513,711	74.5	3,912.0
صنعاء	1,352	3.5	4.8	12.3	133,658	104.4	97.6
عدن	504	3.4	3.0	8.2	111,138-	53.9	678.9
تعز	2,296	3.2	4.6	9.9	96,138-	102.4	229.4
الحديدة	1,942	3.4	4.6	15.3	127,355	90.9	151.3
لحج	650	2.3	4.1	9.3	34,309-	92.2	51.4
إب	2,019	2.9	5.2	12.5	119,041-	111.8	318.3
أبين	420	3.1	3.6	8.3	16,151-	81.0	25.6
ذمار	1,200	3.1	5.0	15.8	78,740-	107.5	158.2
شبوة	455	3.4	5.1	9.7	848	106.7	6.2
حجة	1,361	3.4	5.2	9.3	14,905-	109.5	165.0
البيضاء	563	3.3	5.1	8.9	24,543-	111.5	60.7
حضرموت	873	2.1	3.7	10.5	8,280	81.6	5.6
صعدة	596	3.3	4.4	10.0	16,553	105.6	48.2
المحويت	452	3.0	4.8	14.2	40,172	100.8	193.7
المهرة	70	3.4	4.4	14.4	4,491	82.5	1.0
مأرب	226	3.4	4.5	7.4	10,363	108.4	13.0
الجوف	433	3.4	6.2	6.3	2,128	128.7	11.0
عمران	956	4.2	..	..	..	111.1	245.1
الضالع	403	3.1	..	..	..	101.1	101.0

.. لا تتوفر البيانات.

*بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994.

16- الموارد الطبيعية

المحافظة	مساحات الأراضي (هكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة		عـــدد الأفراد لكل هكتـــار	نسبة أراضي الدرجة الثالثة والرابعة من الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المجرفة من الأراضي الصالحة للزراعة	الفاقد من الأراضي الصالحة للزراعة (هكتار)	المساحة المحصولية	
		هكتار	(٪) من مساحة الأراضي					هكتار	(٪) من المساحة الصالحة للزراعة
الأمانة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صنعاء	1,385,130	380,726	27.5	2.2	..	..	167,588	213,138	55.9
عدن	75,540	3,935	5.2	0.8	..	..	909	3,026	76.8
تعز	1,000,870	123,432	12.3	0.7	..	..	58,255	65,177	52.8
الحديدة	1,325,210	336,613	25.4	2.9	..	..	28,680	307,924	91.4
لحج	1,264,740	32,017	2.5	0.5	..	..	11,518	20,499	64.0
إب	534,370	101,521	19.0	0.6	..	..	19,675	81,846	80.6
أبين	1,644,500	38,474	2.3	0.9	..	..	8,384	30,090	78.2
ذمار	758,620	138,220	18.2	1.2	..	..	49,223	88,997	64.3
شبوة	3,899,300	21,215	0.5	0.8	..	..	12,109	9,106	42.9
حجة	830,630	124,594	15.0	1.4	..	..	66,461	58,133	46.6
البيضاء	927,070	75,895	8.2	2.0	..	..	50,898	24,997	32.9
حضرموت	16,739,530	39,785	0.2	0.8	..	..	17,574	22,211	55.8
صعدة	1,236,760	61,030	4.9	1.4	..	..	7,582	53,448	87.5
المحويت	233,220	29,168	12.5	0.7	..	..	1,993	27,175	93.1
المهرة	6,730,900	1,449	0.02	0.2	..	..	437	1,012	69.8
مأرب	1,743,300	91,190	5.2	6.2	..	..	2,444	88,746	97.3
الجوف	3,950,290	69,594	1.8	6.5	..	..	21,678	47,916	68.8
عمران	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الضالع	..	..	..	..	..	..	..	..	..

.. لا تتوفر البيانات.

مؤشرات المجتمع المدني

جدول (1) تطور أعداد منظمات المجتمع المدني

الأنشطة / السنوات	حتى 1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	غير مبين	إجمالي
جمعيات تنمية المجتمعات المحلية	26	27	82	96	23	62	82	24	227	336	250	7	1,242
الجمعيات الرعائية والتنمية العامة	4	-	-	-	1	1	-	-	-	-	-	-	6
الجمعيات المهنية	10	4	16	6	3	6	3	-	6	6	11	9	80
النقابات	28	1	3	2	3	9	4	-	8	9	7	1	75
الجمعيات العاملة في مجال الأسرة وتنمية المرأة	8	-	1	-	-	2	2	-	16	19	27	21	96
الجمعيات العاملة في مجال الصحة النفسية	4	1	4	-	1	1	3	-	6	4	9	2	35
جمعيات حماية البيئة والآثار والتاريخ	1	4	4	1	-	3	3	-	6	4	5	-	31
جمعيات الإخاء والصداقة اليمنية الأجنبية	2	1	5	4	1	1	1	1	2	1	1	-	20
جمعيات رعاية الفئات الخاصة	3	-	2	1	1	1	2	1	15	11	5	1	43
جمعيات ثقافية	4	2	2	-	-	3	1	-	3	3	-	84	102
الجمعيات والاتحادات الطلابية	-	-	-	1	-	-	2	-	-	-	-	17	20
الأندية الرياضية والإعلام والرياضة	-	-	-	1	-	-	-	-	-	1	-	270	272
جمعيات فنية (الفن والسينما)	2	-	1	-	2	1	-	-	-	-	-	1	7
جمعيات حقوق الطفل ورعايته وتثقيفه	-	1	-	1	1	1	1	-	-	-	-	6	11
جمعيات تحفيظ القرآن الكريم	-	-	1	-	-	2	1	-	3	1	1	-	9
جمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة	-	1	3	-	-	-	-	-	1	-	-	15	20
جمعيات تعليمية وتدريبية	-	---	-	1	-	1	-	--	2	1	4	-	9
جمعيات تعاونية	194	50	50	43	25	26	17	34	50	97	75	-	661
جمعيات مساعدة العائدين من المهجر	-	1	-	1	-	1	1	-	-	1	1	-	6
أندية وجمعيات طلابية للجاليات العربية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8	8
جمعيات متخصصة بالإسكان	-	-	1	1	-	-	-	-	3	1	3	-	9
خدمات ذات طبيعة خاصة	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1	2
الأحزاب السياسية	-	-	--	-	-	-	-	-	-	-	-	22	22
الإجمـــالـــــي	286	93	175	159	61	121	123	61	348	495	399	465	2,786

جدول (2) توزيع منظمات المجتمع المدني حسب المحافظات

المحافظة / الأنشطة	صنعاء + الأمانة	عدن	تعز	الحديدة	حضرموت	أبين	لحج	شبوة	المهرة	ذمار	حجة	البيضاء	المحويت	صعدة	مأرب	الجوف	إب	عمران	الضالع	غير مبين	الإجمالي
جمعيات تنمية المجتمعات المحلية	303	69	221	95	62	89	90	61	33	41	13	9	27	19	12	2	55	19	20	2	1,242
الجمعيات الرعائية والتنمية العامة	3	-	2	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6
الجمعيات المهنية	26	19	9	8	8	2	1	2	-	-	1	-	-	-	2	-	1	-	1	-	80
النقابات	21	8	7	7	5	7	3	-	-	4	-	1	3	1	3	-	4	1	-	-	75
الجمعيات العاملة في مجال الأسرة وتنمية المرأة	26	14	10	6	7	2	8	1	1	5	2	-	2	1	-	-	8	1	-	2	96
الجمعيات العاملة في مجال الصحة النفسية	10	4	8	6	2	1	1	-	-	1	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	35
جمعيات حماية البيئة والآثار والتاريخ	11	3	3	-	6	1	1	3	1	-	-	-	-	-	-	-	2	-	-	-	31
جمعيات الإخاء والصداقة اليمنية الأجنبية	17	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	20
جمعيات رعاية الفئات الخاصة	7	5	5	5	4	2	2	-	-	4	1	-	-	-	1	-	4	3	-	-	43
جمعيات ثقافية	73	6	7	1	7	-	-	-	-	1	-	-	2	1	1	-	2	-	-	1	102
الجمعيات والاتحادات الطلابية	3	4	-	1	-	1	1	1	-	1	1	1	1	1	1	-	1	-	-	2	20
الأندية الرياضية والإعلام والرياضة	16	7	10	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	238	272
جمعيات فنية (الفن والسينما)	5	-	-	-	1	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7
جمعيات حقوق الطفل ورعايته وتثقيفه	6	3	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11
جمعيات تحفيظ القرآن الكريم	1	1	-	4	2	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9
جمعيات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة	12	3	3	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20
جمعيات تعليمية وتدريبية	1	2	3	1	1	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9
جمعيات تعاونية	44	171	37	43	37	27	31	21	9	23	9	-	9	8	3	2	6	4	-	177	661
جمعيات مساعدة العائدين من المهجر	2	2	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6
أندية وجمعيات طلابية للجاليات العربية	3	-	-	5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8
جمعيات متخصصة بالإسكان	5	2	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	9
خدمات ذات طبيعة خاصة	1	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2
الأحزاب السياسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22	22
الإجمالي	596	325	326	183	148	132	138	91	44	83	28	11	45	31	23	4	84	29	21	444	2,786

جدول (3) توزيع أعضاء الهيئة الإدارية حسب النوع الاجتماعي*

المحافظة	عدد الجمعيات	عدد أعضاء الهيئة الإدارية		نسبة الإناث	عدد الجمعيات		
		ذكور	إناث	(٪)	مشتركة العضوية	محصورة على الذكور	محصورة على الإناث
الأمانة	165	352	49	12	7	143	15
صنعاء	109	302	25	8	1	99	9
عدن	150	386	61	14	17	120	13
تعز	316	921	22	2	5	303	8
الحديدة	149	431	15	3	3	143	3
لحج	101	274	29	10	3	89	9
إب	102	266	33	11	-	91	11
أبين	146	407	19	5	-	140	6
ذمار	57	161	8	5	2	53	2
شبوة	89	263	3	1	-	88	1
حجة	16	44	3	6	-	15	1
البيضاء	5	15	-	-	-	5	-
حضرموت	138	393	20	5	3	129	6
صعدة	24	68	3	4	-	23	1
المحويت	16	45	3	6	-	15	1
المهرة	40	115	3	3	2	38	-
مأرب	17	50	-	-	-	17	-
الجوف	-	-	-	-	-	-	-
عمران	32	93	3	3	-	31	1
الضالع	20	59	-	-	-	20	-
المجموع	1,692	4,645	299	-	43	1,562	87

المصدر: وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

* اعتمد التوزيع على 1692 جمعية توفرت بيانات رسمية عن هيئاتها الإدارية.

جدول (4) المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في اليمن

م	اسم المنظمة	الجنسية	مجالات النشاط	بدء العمل في اليمن
1	أوكسفام Oxfam	بريطانية	المعاقون ، الرعاية الصحية ، التربية والتعليم	1983
2	كير العالمية Care International	سويسرية	الرعاية الإجتماعية ، المعاقون ، إعادة اللاجئين	1992
3	ترايانجل Triangle	فرنسية	اللاجئون – المياه والمجاري	1998
4	جمعية الرحمة العالمية Mercy International	عالمية – سويسرا	إغاثة – خدمات إنسانية	1998
5	أدرا Adra	امريكية	إغاثة ، مياه الشرب ، إعادة دمج فئات المجتمع ، الألغام ، معاقو الحوادث	1995
6	ديا Dia	فرنسية	تنمية قدرات ومهارات الشباب	1998
7	المنظمة الدولية للمعاقين Handicap International	بلجيكية	المعاقون – الصحة العامة	1995
8	موفي موندو – موليسف Movi Mondo- Molisv	إيطالية	رفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية	1998
9	مؤسسة فريد ريش – ايبرت Friedrich Ebert Stiftung	ألمانية	التثقيف والتوعية السياسية والمجتمعية	1999
10	مكة المكرمة الخيرية Makkah AL-Mukarrama Charity	سعودية	إنشاء مراكز تربوية وكفالة ورعاية أيتام	1999
11	الهيئة الدولية لقرى الأطفال (SOS)	عالمية – القاهرة	إنشاء قرى للأطفال الأيتام	1997
12	مؤسسة البر الدولية Benevolence International Foundation	عالمية – الخرطوم	الصحة والشئون الإجتماعية والخيرية	1995
13	التعاون الدولي للتنمية (ICD) International Cooperation for Development	بريطانية	الرعاية الصحية الأولية	1975
14	منظمة التنمية والإغاثة المعمدانية Baptist Development and Relief	أمريكية	الصحة	1964
15	منظمة رعاية الأطفال السويدية (رادبارنن) Radda Barnen- Swedish Save the Chidren	سويدية	رعاية حقوق الطفل	1996
16	لجنة الإمارات الخيرية المشتركة The Emirates Joint Charity Committee	إمارتية	الصحة ، التعليم ، الشئون الاجتماعية	1996
17	أطباء بلا حدود Medecins Sans Frontieres	فرنسية	الرعاية الصحية وتطوير البيئة التدريب ، وإعادة التأهيل	1987
18	شريك التعاون العالمية Partner Aid International	ألمانية – سويسرية	الرعاية الصحية الأولية وتطوير البيئة	1998
19	هيئة الخدمات الدولية World Wide Services	هولندية	الخدمات الصحية ، تنمية المرأة ، رعايةالفقراء	1972
20	منظمة ماري ستوبس الدولية Marie Stopes Italiane Nord Sud	بريطانية	الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة	1998
21	التعاون الإيطالي (CINS) Coopera Zione Italiane Nord Sud	إيطالية	الصحة – التنمية الإجتماعية	1998
22	الندوة العالمية للشباب الإسلامي World Assembly of Muslim Youth	عالمية – الرياض	التعليم – بناء وترميم المساجد	1999
23	مؤسسة البصر الخيرية العالمية AL-Basar International Foundation	عالمية – الرياض	الصحة العامة – طب العيون	1998
24	دار البـــر Dar Al- Ber	إمارتية	الصحة العامة ، التعليم والشئون الاجتماعية	1999
25	الهيئة السويدية المستقلة The Swedish Free Mission	سويدية	التدريب ، اكتساب المهارات والتدريب المنزلي	1995
26	مليينيم للإغاثـــة Millennium	أمريكية	إغاثة وخدمات إنمائية	1999

م	اسم المنظمة	الجنسية	مجالات النشاط	بدء العمل في اليمن
27	منظمة الخدمات الاجتماعية الدولية International Community Services	أمريكية	رفع مستوى المجتمع اليمني ثقافياً ومهنياً	1999
28	منظمة كوبي (أونا) Coopi (Una)	إيطالية	الصحة العامة	2000
29	منظمة أفريقيا 70(أونا) Africa 70 (Una)	إيطالية	مشروع مياه	2000
30	منظمة حماية الطيور العالمية Bird Life International	عالمية – لندن	البيئة وحماية الطيور	2000
31	المجلس العالمي للعالمات المسلمات InternationalCouncil for MuslimWomen Scholars	عالمية – الخرطوم	الارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي للمرأة المسلمة	2000
32	المؤسسة اليمنية للتنمية Yemeni- Development Foundation	بريطانية – لندن	دعم المجتمعات المحرومة عن طريق التعليم والتدريب والخدمات ذات الطابع الخيري	2000
33	جـــلارا Glara	ألمانية	الصحة العامة	2000
34	هيئة التخطيط لتطهير الألغام Mine Clearance Planning Agency	أفغانية	إجراء المسوح ووضع الخرائط، وتدريب الكوادر ودراسة المجتمعات المتأثرة من الألغام	2000
35	منظمة البحوث والتعاون Riceacae Cooperazione	إيطالية	الأبحاث والدراسات	2001
36	مؤسسة الحرمين الخيرية AL- Haramain Islamic Foundation	سعودية	رعايـــة الأيتـــام	2001
37	جماعة الرحمة Mercy Corps	أمريكية	الإغاثـــة والتنميـــة	2001

الاتفاقيات والمواثيق الدولية
المتعلقة بحقوق الإنسان التي
صادقت عليها الجمهورية اليمنية

جدول (1) العهود والاتفاقيات العامة

م	الاتفـــاقيـــة	سنة المصادقة عليها
1	العهد الدولي الخـاص بالحقـوق المدنيــة والسياسيـة	1987
2	العهد الـدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديــة والاجتماعيـة والثقـافيـة	1987
3	اتفـاقيـة منـع جـريمة الإبـادة الجـماعـية والمعاقبة عليها	1987
4	اتفـاقية بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية	1987
5	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة	1991
6	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكـال التمييـز العنصـري	1972
7	الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها	1987
8	الاتفاقية الدولية بشان الحقوق السياسية للمـرأة	1987
9	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	1984
10	اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج	1987
11	اتفاقيـة حقـوق الطفـل	1991
12	الاتفاقية الدولية المتعلقة بالرق الموقعة في جنيف 1926 والمعدلة بالبروتوكول الموقع في 1953	1987
13	اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير	1989
14	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين	1980
15	البـروتوكول الـخاص باتفاقية اللاجئيـن	1980
16	اتفاقيات جنيف الأربع 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977*	1970

*تمت المصادقة على البروتوكولين الإضافيين في عام 1990.

جدول (2) اتفاقيات منظمة العمل الدولية المنظمة للعمل والعاملين

م	الاتفـــاقيـــة	سنة المصادقة عليها
1	اتفاقية رقـــم 14 بشأن تطبيق الراحة الأسبوعيـة في المنشآت الصناعية	1976
2	اتفاقية رقم 15 بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث	1996
3	اتفاقية رقم 16 بشأن الفحص الطبي الإجباري للأطفال والأحداث المستخدمين على ظهر السفينة	1969
4	اتفاقية رقم 19 بشأن المساواة في المعاملة بين العمال الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل	1969
5	اتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري أو الإلزامي	1969
6	اتفاقية رقم 58 بشأن الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في العمل البحري	1969
7	اتفاقية رقم 59 بشأن الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية	1969
8	اتفاقية رقم 64 بشأن تنظيم عقود الاستخدام المكتوبة للعمال الوطنيين	1969
9	اتفاقية رقم 65 بشأن العقوبات الجنائية على مخالفات عقود استخدام العمال الوطنيين	1969
10	اتفاقية رقم 81 بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة	1976
11	اتفاقية رقم 86 بشأن الفترة القصوى لعقود استخدام العمال الوطنيين	1969
12	اتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم	1976
13	اتفاقية رقم 94 بشأن شروط العمل في العقود العامة	1969
14	اتفاقية رقم 95 بشأن حماية الأجور	1969
15	اتفاقية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضات الجماعية	1969
16	اتفاقية رقم 100 بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية	1976
17	اتفاقية رقم 104 بشأن إلغاء العقوبات الجزائية المترتبة على إخلال العمال الوطنيين بعقود استخدامهم	1969
18	اتفاقية رقم 105 بشأن إلغاء العمل الجبري	1969
19	اتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة	1969
20	اتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة	1989
21	اتفاقية رقم 131 بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور مع إشارة خاصة إلى البلدان النامية	1976
22	اتفاقية رقم 132 بشأن الإجازة السنوية مدفوعة الأجر	1976
23	اتفاقية رقم 135 بشأن توفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسات	1976
24	اتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام	2001
25	اتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية	200
26	اتفاقية رقم 156 بشأن تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين: العمال ذو المسئوليات العائلية	1989
27	اتفاقية رقم 158 بشأن إنهاء الاستخدام بمبادرة من صاحب العمل	1989
28	اتفاقية رقم 159 بشأن التأهيل المهني والعمالة (للمعوقين)	1991
29	اتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال	1999

المصدر: اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان، الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليهاالجمهورية اليمنية، 2001.

فن الطباعة
print art
تلفون:٢١٩٧٨٤-فاكس:٢١٦٢٧٣
ص.ب:١٥٣٤٦ - صنعـــاء
الجمهـوريـــة اليمنيـة

الفصل الرابع
المجتمع المدني والمشاركة السياسية

الفصل الرابع
المجتمع المدني والمشاركة السياسية

يتصف المجتمع المدني في اليمن بشكل عام والتنظيمات السياسية خصوصاً بالتضخم العددي ومحدودية الفعالية والأثر. فقد بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي أعلنت عن تشكيلها خلال الأعوام الثلاثة الأولى من عمر الوحدة حوالي 46 حزباً وتنظيماً سياسياً، إلا أن التطور السياسي للمجتمع وتجربة عمل الأحزاب السياسية التي بدأت مع أول انتخابات تعددية في عام 1993 أظهرا أن أكثر من 50٪ من تلك التشكيلات الحزبية لا تمتلك المقومات اللازمة للعمل السياسي حيث تساقطت تباعاً ولم يبق منها على الساحة سوى 22 حزباً وتنظيماً سياسياً. بل إن تتبع حركة النشاط السياسي خلال العقد الماضي والدورات الانتخابية المختلفة قد أظهرت أن ثمانية أحزاب فقط قد تمتعت بتأثير في الحياة السياسية وساهمت بنسب متفاوتة في تطوير التجربة الديمقراطية.

إطـــار 4-1:

الوحدة اليمنية والمشاركة السياسية

شكّل قيام الوحدة اليمنية في 22 مايـو 1990 نقطة تحوّل تاريخية في طبيعة وتوجهات النظام السياسي حيث شرع اليمن في تأسيس نظام ديمقراطي ذي توجهات تختلف جذرياً عن توجهات النظامين الشطريين السابقين. وأقرت دولة الوحدة بأهمية المشاركة السياسية للمجتمع وتبنت التعددية السياسية والحزبية. وعلى الرغم من أن الإطار التشريعي المنظم لتلك التوجهات لم يبدأ تشكله الحقيقي إلا مع العمل بالدستور بعد الاستفتاء عليه في مايـــو 1991 وبعد إصدار قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في أكتوبر من العام نفسه، إلا أن حركة الواقع السياسي والاجتماعي أفرزت ظروفاً ملائمة لتنامي نشاط وفعالية المجتمع المدني كماً وكيفاً. وقد استثمرت الأحزاب السياسية التي كانت تنشط سراً ذلك الانفراج الديمقراطي فأعلنت عن نفسها ورتبت أوضاعها بما يتلاءم مع التحول الديمقراطي، فضلاً عن قيام أحزاب جديدة.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تقوم على أساس التكامل وتقوية جهاز الدولة ومأسسته

يشترك المجتمع المدني مع الدولة تضامنياً في تطوير النظام السياسي. غير أن بعض المسئولين في الدولة وقيادات الأحزاب السياسية يرون أن تعزيز دور المجتمع المدني يعتبر مسعى لمواجهة دور الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن بأي حال، وفي ظروف الديمقراطيات الناشئة كاليمن أن تتبنى العلاقة على هذا الأساس، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يجب أن تكون تكاملية لا سيما وأن بناء الدولة المؤسسية لم يستكمل بعد. ومن ثم، فإن على منظمات المجتمع المدني أن لا تنظر إلى دورها كبديل عن الدولة في المجال السياسي وإنما ينبغي التعاون على تقوية جهاز الدولة ومأسسته وتعزيز دولة النظام والقانون.

وتصبح بذلك مطالبة بعض منظمات المجتمع المدني بسرعة تقليص دور الدولة في غير صالح تحديث النظام السياسي لأن بنية منظمات المجتمع المدني القائمة لا تؤهلها للقيام بالوظائف السياسية التي يمكن أن تتخلى عنها الدولة، وبالتالي يتجه أي تقليص للوظائف السياسية للدولة لصالح القوى والمجموعات التقليدية. ويكون من الأجدر العمل على تحديد الوظائف السياسية لكل من الدولة والمجتمع المدني والتمييز بين المجال الخاص لكل منهما.

كيف يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية؟

وتسعى منظمات المجتمع المدني في اليمن لأن تكون مدارس أولية للتنشئة السياسية من خلال الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها، وبما يكفل حق الاختلاف في الرأي والتعبير عنه والاحتكام إلى المبادئ الديمقراطية في حل ذلك الاختلاف والتنافس. كذلك، تمنح المنظمات لأعضائها فرص المشاركة في أنشطتها وفي اتخاذ القرارات المتصلة بشئونها الداخلية وبتنظيم علاقاتها بغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتعتبر هذه المشاركات بمثابة تدريب عملي يؤهل أعضاء المنظمات للمشاركة بفاعلية في الأنشطة السياسية

والمساهمة في صنع القرار على المستوى الوطني. كما تعمل المنظمات على توعية أعضائها والعاملين فيها فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وتشكيل وعيهم باتجاه المطالبة بحقوق مواطنيهم وتنظيم علاقاتهم بالآخرين وفقاً لمبادئ حقوق المواطنة، خاصة وأن هذه المنظمات تعتبر نشر ثقافة المجتمع المدني بما تشمل من مفاهيم لحقوق الإنسان والمواطنة والقيم المرتبطة بها كالتسامح والمساواة والعدالة والحرية من صميم أعمالها ومهامها.

أهمية تشكيل الوعي باتجاه المطالبة بالحقوق وتنظيم العلاقات

إطار 4-2:

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لا تعتبر التنظيمات السياسية للمجتمع المدني والأجهزة السياسية للدولة بنى متقابلة بل متكاملة. فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي دوره في تحقيق التقدم والنمو دون وجود دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ديمقراطية وتعمل على تطبيق القانون. وفي المقابل، يصعب تصور دولة وطنية قوية يلتف حولها مواطنوها دون قيام مجتمع مدني يسندها ويحول دون تحولها إلى دولة معزولة تؤدي دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية. ولا يعني ذلك أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون نسخة مكررة من مؤسسات الدولة أو أن تصبح مجرد تابع أو منفذ لأجهزة وسياسات الدولة، بل يجب أن تكون مؤسسات متفاعلة مع الدولة تتفق مع توجهاتها أحياناً وتختلف معها أحياناً أخرى بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن. وفي كل الأحوال، يجب أن تقوم العلاقة على أساس اعتراف كل طرف بالآخر، وأن يمثل المجتمع المدني القوة الضامنة لعدم تحول الدولة إلى دولة شمولية فيما تمثل الدولة آلية قانونية لتنظيم تنافس وخلافات المجتمع المدني، وليساهم كل من الدولة والمجتمع المدني في تطوير النظام الديمقراطي وتعزيز المشاركة الشعبية.

غير أن أهداف المجتمع المدني في تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية الشعبية تتجاوز حدود توعية أعضاء منظماته وتدريبهم على ممارسة حقهم في المشاركة السياسية، لتمتد إلى رفع وعي أفراد المجتمع عموماً بأهمية المشاركة السياسية. وتضطلع بهذا الدور بشكل خاص المنظمات الناشطة في مجال حماية الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وتلك المعنية بالثقافة والمعلوماتية. وقد شارك عدد من منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات النيابية لعام 1993 كان أبرزها المعهد العربي الديمقراطي. وفي انتخابات عام 1997 اضطلعت مؤسسة تخطيط برامج التنمية من خلال صندوق دعم المرشحات بدور بارز في دعم المرشحات للانتخابات البرلمانية، رغم تراجع دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة وحث المواطنين على الاشتراك في تلك الانتخابات. وعاد دور تلك المنظمات للظهور مرة أخرى وبشكل أفضل في عام 2001 لحث المواطنين على المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية ومراقبة انتخابات السلطة المحلية.

يتراوح دور منظمات المجتمع المدني بين انتخابات وأخرى تبعاً للظروف العامة المحيطة بالانتخابات

جدول 4-1:

المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الرقابة على الانتخابات المحلية في عام 2001

المنظمة	عدد المراقبين
مؤسسة دعم التوجه المدني	2,306
مؤسسة نشطاء لحقوق الإنسان	149
المنظمة الوطنية للرقابة على الإنتخابات	2,193
المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية	955
اللجنة الشعبية العليا	113
ملتقى المجتمع المدني	37
اللجنة الوطنية لدعم الحريات	34
مركز أسوان	25
صحيفة الرأي العام	25
اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان	12
المعهد اليمني لتنمية ودعم مؤسسات المجتمع المدني	8
المركز اليمني للتوثيق العلمي	3
اللجنة العربية للدفاع عن الوحدة	2
مركز عدن لحقوق الإنسان	1
إجمالي	6,134

وعكس دور منظمات المجتمع المدني تجاه المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية وفي انتخابات السلطة المحلية تباين مواقف تلك المنظمات وفق رؤى الأحزاب السياسية الرئيسية. فرغم أن معظم منظمات المجتمع المدني تعد، من الناحية القانونية، منظمات مستقلة إلا أن تأثير الأحزاب السياسية بما في ذلك المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) كان واضحاً على المواقف العامة لبعض أحزاب المعارضة فيما يتعلق بدعمها لمشروع التعديلات الدستورية ودفع أعضائها ومناصريها للتصويت لصالحه في عملية الاستفتاء التي تزامنت مع انتخابات السلطة المحلية. ومع ذلك، فإن البعض الآخر من أحزاب المعارضة وعدداً من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان اعتبرت التعديلات الدستورية خطوة باتجاه التراجع عن الديمقراطية وتضييقاً للحريات، وبأنها تسعى إلى الانتقاص من حق المواطنين في محاسبة السلطات.

لذلك، دعت تلك الأحزاب والمنظمات إلى التصويت ضد إقرار مشروع التعديلات الدستورية مع حرص الجميع على السير في تجربة انتخابات السلطة المحلية لما لذلك من أهمية في تعزيز الديمقراطية والانتقال إلى اللامركزية الإدارية والمالية.

جدول 4-2:

منظمات المجتمع المدني التي نظمت حملات للحث على المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية 2001

المنظمة	المحافظات
المركز الوطني لحقوق الإنسان وتنمية الديمقرطية	صعدة،حجة وعمران
مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان	تعز
المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية	حضرموت، أبين والضالع
المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار	إب، الحديدة، شبوة ولحج
جمعية الزاهراء النسوية لتنمية وتأهيل المرأة	ذمار والبيضاء
جمعية إدماج المرأة في التنمية	صنعاء
الإتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية.	أمانة العاصمة، مأرب، الجوف وعدن

الأحزاب والمشاركة السياسية

تواجد على الساحة السياسية اليمنية 46 حزباً وتنظيماً سياسياً عند إجراء أول انتخابات نيابية في عام 1993، تأسس بعضها حديثاً وخرج البعض الآخر إلى العلن إثر إعلان دولة الوحدة وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية. وقد خاض المعركة الانتخابية 22 حزباً فقط، استطاعت ثمانية منها الفوز بمقاعد في مجلس النواب. ومنذ عام 1995 وبعد دحر محاولة الانفصال في يوليو 1994 وتعزيز أسس النظام السياسي لدولة الوحدة واجهت الأحزاب السياسية عملية فرز قانوني وفقاً للائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية والتي تقضي بضرورة حصول الأحزاب السياسية على ترخيص من قبل اللجنة العليا للأحزاب ليسمح لها بمزاولة النشاط السياسي. ويتطلب الحصول على الترخيص استيفاء عدد من الشروط والإجراءات التي حددها قانون الأحزاب السياسية ولائحته التنفيذية أهمها تقديم قائمة بأسماء ما لا يقل عن 75 مؤسساً وقائمة أخرى لـ2,500 عضواً كحد أدنى وعلى أن تتوزع أماكن إقامتهم في مختلف محافظات الجمهورية. وقد مثلت تلك الشروط والإجراءات بشكل عام، من وجهة نظر بعض التنظيمات السياسية، قيداً على المشاركة الحزبية في الانتخابات وعلى الحقوق السياسية للمواطنين، في حين رأت الدولة أن تلك الإجراءات تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية ورقي النشاط الحزبي وتنظيم العمل السياسي.

رسم بياني 4-1:

نصيب الأحزاب السياسية في مجلس نواب عام 1993

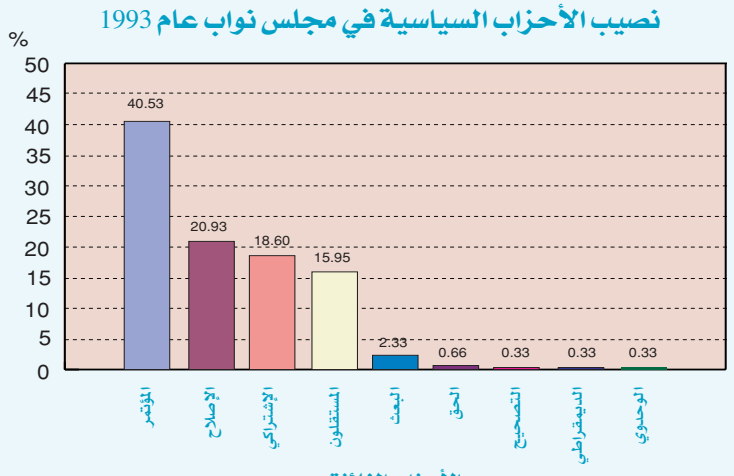

وحاولت الأحزاب السياسية تسوية أوضاعها وفقاً لتلك الشروط والأطر القانونية، واستطاع 16 حزباً سياسياً خلال تلك الفترة وقبل مارس 1997 من الحصول على الترخيص القانوني للاستمرار في مزاولة نشاطها وبالتالي تمكنت من المشاركة في انتخابات 1997. وفي مطلع عام 2001، بلغ عدد الأحزاب المرخصة 22 حزباً وتنظيماً سياسياً، في حين رفضت اللجنة العليا للأحزاب والتنظيمات السياسية طلبات ترخيص خمس أحزاب صغيرة خلال الفترة لعدم استيفائها الشروط القانونية. وقد أثبتت الانتخابات العامة التي شهدها اليمن حتى الآن أن عدداً محدوداً من الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة اليمنية تتمتع بقاعدة شعبية وبفاعلية سياسية، وأن بقية التنظيمات والأحزاب تعدّ تضخيماً للعدد بالرغم من أن البعض قد يرى أنها ساهمت في تنمية الوعي السياسي وشكلت مصدراً للتحديث في المجتمع.

يتمتع عدد محدود من الأحزاب السياسية بقاعدة شعبية وبفاعلية سياسية

جدول 3-4:

الوضع القانوني للأحزاب ومواقفها من المشاركة في الانتخابات العامة

الانتخابات	أحزاب أعلنت عن وجودها	الأحزاب المرخصة	الأحزاب المشاركة	الأحزاب غير المشاركة	الأحزاب المقاطعة
الانتخابات النيابية لعام1993	46	-	22	24	-
الإنتخابات النيابية لعام 1997	-	16	12	-	4
الانتخابات الرئاسية لعام 1999	-	20	16	-	4
انتخابات السلطة المحلية لعام 2001	-	22	22	-	-

رسم بياني 4-2:

نصيب الأحزاب السياسية والمستقلين من المقاعد في المجلسين النيابيين 1993 و 1997

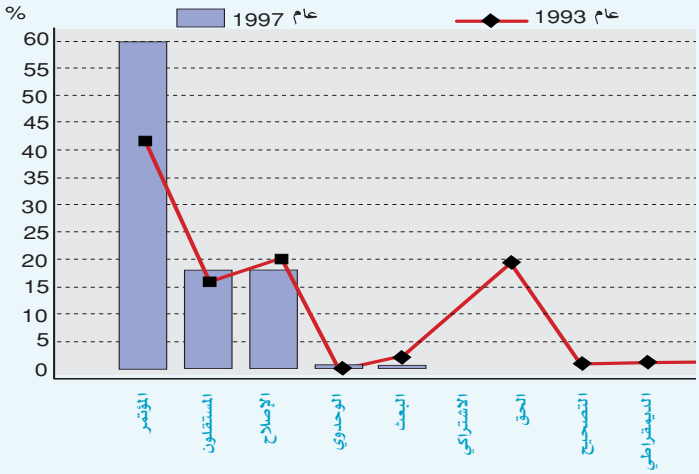

إن مرور ما يزيد عن عقدٍ من الزمن على تبني التعددية السياسية لا يعني نضج التجربة الديمقراطية في اليمن

وعلى الرغم من مرور عشرة أعوام على بداية التحول الديمقراطي في اليمن إلا أن تجربة التعددية السياسية ما زالت في مراحلها الأولى. وتنشأ مجموعة من قضايا الوفاق والخلاف بين السلطة والمعارضة التي تظهر من حين لآخر. وإذا انتقينا حالة إيجابية كنموذج للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة، فإن هناك اتفاقاً عاماً بين فرقاء العمل السياسي حول مجموعة من الأسس العامة الممثلة للثوابت الوطنية والتي تعتبر في مجملها منظومة الأسس والضوابط الملزمة والمحددة للإطار الفكري والفلسفي لحركة المجتمع المدني وآليات ممارسة نشاطه، باعتبارها نابعة من كيان ووجدان المجتمع اليمني ومعبرة عن أسس تعامله في إطار بيئته الداخلية والإقليمية والدولية.

إطار 3-4:

الثوابت الوطنية

تتبنى الثوابت الوطنية على عدم تعارض مبادئ وأهداف وبرامج الأحزاب والتنظيمات السياسية مع كلٍ من:

- الدين الإسلامي الحنيف.
- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.
- النظام الجمهوري ودستور الجمهورية وأهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر.
- الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.
- الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.
- الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني.

ويحتاج ترسيخ التجربة وتطوير العمل السياسي والحزبي إلى اتفاق أطراف العمل السياسي على قيم وقواعد وآليات ومؤسسات التعددية السياسية والحزبية. فقد تزامنت مع كل دورة انتخابية عامة خلافات حزبية وأزمات سياسية كاد بعضها أن يؤدي إلى تراجع المسيرة الديمقراطية. ويعود السبب الرئيسي لتلك الخلافات إلى أن بعض الأحزاب السياسية وبسبب ضعف اعتمادها على المرجعية الشعبية وعدم التزامها بقواعد وسلوكيات الممارسة الديمقراطية لم تتقبل نتائج الانتخابات، الأمر الذي حدا بها إلى افتعال الأزمات السياسية. وتدور الخلافات بين الأحزاب السياسية حول مجموعة من القضايا أهمها:-

- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ونسبة مشاركة الأحزاب السياسية في اللجان الأساسية والفرعية المشرفة على الانتخابات.
- سلامة إجراءات الإعداد للانتخابات.

- حيادية الأجهزة التنفيذية والقضائية والعسكرية والإعلامية.
- حيادية الوظيفة العامة والمال العام.
- ملاءمة النظام الانتخابي القائم على أساس الأغلبية النسبية.

ويمثل عدم الاتفاق بين أطراف العمل السياسي حول تلك القضايا سبباً لتجدد الأزمات السياسية وخلق مبررات لدى بعض الأحزاب السياسية للتلويح بمقاطعة الانتخابات مما يعوق تطور التجربة الديمقراطية في اليمن. وقد عملت الحكومة على مناقشة التعديلات اللازمة لقانون الانتخابات والاستفتاء مع منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية بغرض مواكبة التطور السياسي والتشريعي المتمثل في تعديل الدستور في فبراير 2001 وإصدار قانون السلطة المحلية وتفادي السلبيات التي رافقت عمليات الانتخاب السابقة وتعزيز استقلالية وحيادية اللجنة العليا للانتخابات واللجان الأخرى، فضلاً عن إزالة أي لبس أو غموض في بعض أحكام القانون.

دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية

تتأثر أنشطة وفعاليات الأحزاب السياسية في اليمن وممارسة الأفراد لحقوقهم السياسية بالبنى والعلاقات الاجتماعية القائمة وبالثقافة السائدة والتوجهات القيمية للمجتمع. ونتيجة أن التحول نحو الديمقراطية والتعددية تم بشكل فجائي في عام 1990، فقد بدأت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها في بيئة لم تتهيأ بالتدريج نحو العمل وفق مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، خاصة وأن النظامين السياسيين في شطري اليمن ومن خلال أجهزتهما عملا منذ الستينات على توجيه التنشئة الاجتماعية والسياسية باتجاه تكريس ثقافة سياسية أحادية لا تعترف بالتعددية.

وحين بدأت الأحزاب السياسية نشاطها رسمياً في عام 1990 في ظل تأثيرات التوجهات السابقة لم يستطع التحول المفاجئ باتجاه التعددية السياسية والحزبية محو آثارها كلية. لذلك، لم تتمكن الأحزاب خلال السنوات العشر الماضية التغلغل في أوساط كافة شرائح المجتمع لا سيما في المناطق الريفية حيث ظلت نسبة كبيرة من السكان تنظر إلى التنظيمات السياسية باعتبارها آلية للتغريب الثقافي. ويتضح ذلك الاعتقاد من النسبة الكبيرة للأصوات التي حصل عليها المرشحون المستقلون في الانتخابات والتي بلغت 27٪ من مجموع الأصوات في انتخابات 1993 وحوالي 30٪ في انتخابات 1997. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من مرشحي الأحزاب السياسية حصلوا على أصوات الناخبين لاعتبارات شخصية وعلاقات قربى أو قبلية واجتماعية وليس اعتماداً على برامجهم الحزبية. وبناءً على ذلك، فإن التنظيمات الحزبية لم تتمكن بعد من تحقيق توسيع كافٍ لمشاركة المواطنين السياسية، فضلاً عن أن دورها في تحديث الثقافة السياسية لا زال يجابه بتأثير التنظيمات التقليدية.

لم تتمكن الأحزاب بعد من التغلغل في أوساط شرائح المجتمع

كذلك، تراجعت المشاركة السياسية للمواطنين في انتخابات 1997 نتيجة عدة عوامل أهمها مقاطعة بعض الأحزاب السياسية للعملية الانتخابية ونمو الخلاف بين الأحزاب الرئيسية حول أسس الانتخابات، بالإضافة إلى الشعور السلبي لدى بعض فئات المجتمع اليمني بعدم جدوى التصويت وضعف دورها في التأثير على نتائج الانتخاب خاصة بعد أن خبت جذوة الحماس الذي ظهر في بداية التحول الديمقراطي. ويظهر انخفاض مشاركة المرأة في تلك الانتخابات بشكل أكثر جلاء نتيجة عجز المجتمع المدني عن تقديم مرشحات ذات كفاءة وعدم تقديم الدعم الكافي لهن، فضلاً عن افتقاد برامج قوية تشجع النساء على المشاركة السياسية.

يتطلب تعزيز مشاركة المرأة تقديم مرشحات ذات كفاءة وقدرة على خوض غمار المنافسة وإبراز قضاياهن

جدول 4-4 : **نتائج الانتخابات النيابية لعامي 1993 و 1997 والمحلية لعام 2001**

الحـــــــزب	الانتخابات النيابية 1993				الانتخابات النيابية 1997				الانتخابات المحلية 2001	
	المرشحون	مقاعد الفوز	٪	عدد الاصوات	٪	مقاعد الفوز	٪	عدد الاصوات	الفائزون بمجالس المحافظات	الفائزون بمجالس المديريات
المؤتمر الشعبي العام	275	122	41	640,523	28	187	62.5	1,175,343	277	3,771
التجمع اليمني للإصلاح	189	63	21	382,545	17	53	17.1	637,738	78	1,433
الحزب الاشتراكي اليمني	210	56	19	413,984	18	*	*	*	16	218
حزب البعث العربي الاشتراكي	156	7	2	80,362	3.5	2	0.7	20,409	-	7
حزب الحق	63	2	1	18,659	1	-	-	5,587	-	1
التنظيم الوحدوي الناصري	89	1	-	52,303	2.5	3	0.1	55,438	-	28
الحزب الناصري الديمقراطي	17	1	1	4,576	-	-	-	9,601	-	1
تنظيم التصحيح الشعبي	25	1	-	6,191	-	-	-	2,755	-	-
حزب رابطة أبناء اليمن	87	-	-	16,155	-	*	*	*	-	-
التجمع الوحدوي اليمني	10	-	-	1,855	-	*	*	*	-	-
التنظيم السبتمبري الديمقرطي	8	-	-	532	-	*	*	*	-	-
اتحاد القوى الشعبية اليمنية	23	-	-	2,662	-	-	-	؟	-	2
حزب جبهة التحرير	23	-	-	1,706	-	-	-	1,431	0	-
الجبهة الوطنية الديمقراطية	20	-	-	3,793	3	-	-	2,195	-	3
التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	6	-	-	148	-	-	*	*	-	-
الحزب القومي الاجتماعي	6	-	-	124	-	-	-	665	0	-
الرابطة (الشرعية)	3	-	-	30	-	-	-	934	0	-
الحزب الديمقراطي الثوري	2	-	-	78	-	-	-	-	-	-
مؤتمر التلاحم الوطني	1	-	-	16	-	-	-	-	-	-
الحركة الديمقراطية	1	-	-	71	-	-	-	-	-	-
الجبهة الديمقراطية	1	-	-	15	-	-	-	-	-	-
منظمة حزب البعث العربي	1	-	-	34	-	-	-	-	-	-
حزب البعث العربي القومي	*	*	*	*	-	-	0.4	9,439	-	-
التحرير الشعبي الوحدوي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
المستقلون	1,965	48	15	606,201	27	54	18.1	805,636	30	749

* قاطع الانتخابات.

المشاركة السياسية للمرأة

لم تصل المشاركة السياسية في اليمن بعد إلى مستوى التحول النوعي

يسير تطور المشاركة السياسية في اليمن بالمراحل الطبيعية التي نجدها في كثير من الديمقراطيات الناشئة والتي تعكس تقلبات مجموعة من العوامل المرتبطة بالنظام السياسي وبالتنظيمات السياسية وبالمواطنين، إلا أن هذا التطور لم يصل بعد إلى مستوى التحول النوعي في طبيعة الثقافة السياسية وأشكال الوعي السياسي. ولا زال العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التي ينظر إليها كآليات لتغيير الثقافة السياسية محكومة وفي أحايين كثيرة بأشكال ووعي سياسي تقليدي، وخاصة فيما يتعلق بنظرتها وتوجهاتها نحو المشاركة السياسية للمرأة.

وفي حين وصل عدد المرشحات في انتخابات 1993 إلى 41 مرشحة منهن 24 مرشحة مستقلة، لم تفز غير مرشحتين اثنتين فقط. ويعكس ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى أن المجتمع اليمني لا زال متحفظاً في شأن تولي المرأة مناصب سياسية عليا، وأن الأحزاب السياسية واقعة تحت تأثير النظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة وبالتالي لم ترشح سوى 17 مرشحة في مقابل 1,199 مرشحاً من الذكور في تلك الانتخابات. ورغم ذلك، ما زالت المرأة اليمنية تبدي تفاعلاً إيجابياً مع التحولات السياسية التي شهدها اليمن منذ عام 1990، ورأت أن الوقت قد أصبح ملائماً لتغيير نظرة المجتمع نحو المرأة.

جدول 4-5:

الترشيح الحزبي للانتخابات النيابية لعام 1993

الحزب أو التنظيم	الترشيح		
	رجال	نساء	إجمالي
المؤتمر الشعبي العام	273	2	275
الحزب الاشتراكي اليمني	205	5	210
التجمع اليمني للإصلاح	189	-	189
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	88	1	89
حزب البعث العربي الاشتراكي	154	2	156
تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	24	1	25
منظمة البعث العربي الاشتراكي	1	-	1
الحزب الديمقراطي الناصري	16	1	17
التنظيم السبتمبري الديمقرطي	8	-	8
التجمع الوحدوي اليمني	10	-	10
الجبهة الوطنية الديمقراطية	20	-	20
حزب رابطة أبناء اليمن	84	3	87
حزب الحق	63	-	63
الرابطة (القيادة الشرعية)	2	1	3
اتحاد القوى الشعبية اليمنية	23	-	23
جبهة التحرير	22	1	23
التنظيم الشعبي لجبهة التحرير	6	-	6
الحزب القومي الاجتماعي	6	-	6
الحزب الديمقراطي الثوري	2	-	2
الحركة الديمقراطية (دامي)	1	-	1
الجبهة الديمقراطية	1	-	1
التلاحم الوطني	1	-	1

رسم بياني 4-3:

تراجع نسب المرشحات لعضوية مجلس النواب في انتخابات 1997 مقارنة بانتخابات 1993

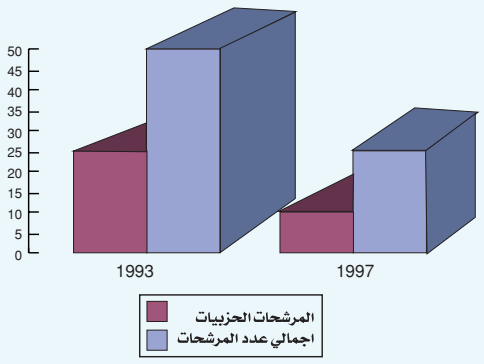

وأظهرت الدورة الانتخابية لعام 1997 أن تراجع ترشيح الأحزاب السياسية للنساء إلى ثمان مرشحات حزبيات، وفي موازاة فقدان المرأة اليمنية نفسها لبعض حماسها الذي كانت قد اكتسبته في السنوات الأولى للمسيرة الديمقراطية قد أدى إلى انخفاض عدد المرشحات إلى 19 مرشحة فقط. كما لم تشهد انتخابات السلطة المحلية لعام 2001 تحسناً في ترشيح المرأة حيث لم يتجاوز عدد المرشحات للمجالس المحلية في المديريات والمحافظات 147 مرشحة مقابل 24,864 مرشحاً من الذكور.

يرجع البعض فشل المرشحات في الانتخابات إلى عدم توفر التمثيل الجيد للمرأة

جدول 4-6:

ترشيح المرأة في الانتخابات النيابية والمحلية

الانتخابات	المرشحون			الفائزون		
	نساء	رجال	نسبة النساء ٪	نساء	رجال	نسبة النساء ٪
الانتخابات النيابية لعام 1993	41	3,140	1.3	2	299	0.7
الانتخابات النيابية لعام 1997	19	2,096	1.3	2	299	0.7
انتخابات السلطة المحلية لعام 2001	147	24,864	0.6	27	7,032	0.4

ومع ذلك، فإن تطوير أوضاع المرأة ورفع مستوى مشاركتها السياسية أضحى أحد أهداف الدولة في اليمن حيث تم تعيين امرأتين لعضوية مجلس الشورى في عام 2001 من بين 111 عضواً يشكلون نصاب المجلس المعين. وقد وجه البعض نقداً بسبب تدني نسبة تمثيل المرأة في هذا المجلس، إلا إن تلك الخطوة اكتسبت أهمية رمزية نتيجة أن المجلس السابق لم يتضمن أية امرأة، فضلاً عن أن هذا المجلس يمثل في أغلبه الفئات الاجتماعية التقليدية المحافظة. كذلك، سبق وأن تم في أواخر تسعينات القرن الماضي تعيين ثلاث نساء في منصب وكيل وزارة مساعد وست نساء مستشارات في وزارات مختلفة وامرأة واحدة مستشار في رئاسة الحكومة بالإضافة إلى ترقية 95 امرأة إلى درجة مدير عام. وتم في عام 2000 تعيين امرأة رئيسة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وأخرى ولأول مرة في منصب سفيرة لليمن في الخارج. وتُوج هذا التوجه مؤخراً بتعيين امرأة في منصب وزير دولة لحقوق الإنسان

رغم محدودية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة والمعينة وفي الوظائف التنفيذية إلا أن ذلك يعكس تطويراً لأوضاعها ورفع مستوى مشاركتها

في الحكومة التي تشكلت في عـــام 2001 لتصبح أول امرأة يمنية تتبوأ منصب وزاري.

يـتـجـاوز الـدور السياسي للمرأة اليمنية مثيلاتها في الدول العربية المجاورة

إن ما حصلت عليه المرأة اليمنية من حقوق سياسية يعتبر إنجازاً مقارنة بدور ووضع شقيقاتها في الحياة السياسية في دول المحيط الجغرافي لليمن حيث لا زالت المرأة تبذل جهوداً للحصول على حقوقها السياسية الأساسية. فالمرأة في كل من الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة لم تحصل بعد على حقوقها السياسية في التصويت و/أو الترشيح. وفي البحرين حيث حصلت المرأة على حق الترشيح والتصويت منذ عام 1973، لم تتمكن المرأة البحرينية وحتى اليوم من الفوز في الانتخابات النيابية المتقطعة التي أجريت هناك. أما في عُمان والتي يتقارب نشاط المرأة في الحياة السياسية مع مثيله في اليمن، فقد تمكنت امرأتان من احتلال مقعدين في مجلس الشورى العماني من بين 81 عضواً في عام 1996، وكذلك مقعدين من بين 83 عضواً في انتخابات عام 2000.

إطـــار 4-4:

تطور تمثيل المرأة في البرلمانات على المستوى الدولي

تشير بيانات دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة (بيجين 2000) أن النساء في العالم قد أحرزن مزيداً من التقدم في أواخر القرن العشرين وارتفعت نسبة تواجد المرأة في البرلمانات على المستوى الدولي إلى 13٪. غير أن ذلك التقدم في مستوى المشاركة السياسية للمرأة يرجع في المقام الأول إلى التحسن الملموس الذي طرأ على أحوالها في المجتمعات الغربية. وتظهر نتائج إحدى دراسات الاتحاد البرلماني الدولي أن تمثيل النساء في برلمانات شمال أوروبا تعتبر الأعلى في العالم، وتصل إلى حوالي 40٪ في كل من البرلمان السويدي والبرلمان النرويجي. وفي مقابل التحسن الذي طرأ على أوضاع المرأة في دول شمال أوروبا تراجعت مستويات المشاركة السياسية للمرأة في عدد من دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية. ففي حين تمكنت المرأة في عدد من الدول العربية من تحقيق مشاركة فاعلة في الحياة السياسية من خلال حصولها على حق الانتخاب والترشيح، إلا أن تمثيل المرأة في هذه الدول لم يتجاوز خلال التسعينات 3.4٪.

المشاركة السياسية للفئات الفقيرة والمهمشة

يكفل الدستور المساواة بين الجميع في كافة الحقوق والواجبات العامة

يعد الدستور اليمني والقوانين النافذة مراجع أساسية تضمن حق المشاركة السياسية لكل فئات وشرائح المجتمع اليمني. وتؤكد المواد 41-43 من الدستور على مبدأ المساواة بين جميع أفراد الشعب اليمني في الحقوق والواجبات العامة بما في ذلك الحقوق ذات الصلة بالمشاركة في الحياة السياسية من قبيل حرية الفكر والإعراب عن الرأي والتمتع بحق الانتخاب والترشيح والتصويت والمشاركة في الاستفتاء. وتشمل هذه المساواة عدم التمييز بين الرجل والمرأة، أو بين الفقير والغني، أو بين الأعراق. كذلك، وكما يتضح من تلك المواد الدستورية، فإن الدولة ملزمة بضمان ممارسة المواطن اليمني لحقوقه السياسية كافة، أياً كان شكله أو عرقه.

إطـــار 4-5:

بعض المواد الدستورية التي تضمن حق المشاركة السياسية للمواطن

مـــادة (41) المواطنون جميعهم متســـاوون في الحقوق والواجبات العامة.

مادة (42) لكـــل مواطـــن حق الإسهـــام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون.

مادة (43) للمواطن حق الانتخـــاب وإبـــداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسة هذا الحق.

مادة (64) 1 - يشترط في الناخب الشرطان الآتيان:

أ - أن يكون يمنياً.

ب- أن لا يقل سنه عن ثمانية عشر عاماً.

بيد أن تلك المواد الدستورية لا تعني بالضرورة عدم وجود بعض الفئات المهمشة سياسياً. ويظهر واقع الحال وجود مثل هذه الفئات، إذ يعتبر أشد الناس فقراً من أكثر الشرائح الاجتماعية استبعاداً من ممارسة العمل السياسي. فالفقر لدى هذه الشريحة من السكان يشكل حاجزاً يحول دون المشاركة في العديد من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يؤدي جهد تحصيل لقمة العيش اليومي إلى استنزاف جل وقت أفراد هذه الشريحة وطاقاتهم، وبطريقة تجعل مجرد تفكيرهم للمشاركة في الحياة السياسية ترفاً لا مبرر له.

إطـــار 4-6:

العلاقة بين القدرة الاقتصادية والمشاركة السياسية

تبين الدراسات والأبحاث الميدانية تلازماً بين القدرة الاقتصادية ودرجة المشاركة السياسية، فالفئات الفقيرة هي في الوقت ذاته الفئات الأقل مشاركة سياسياً. غير أن هذا الاستنتاج قد لا يكون صائباً دوماً خاصة بالنسبة للفئات المهمشة اجتماعياً ومنهم الفئة التي يطلق عليها تسمية «الأخدام» في اليمن. وتمثل هذه الفئة واحدة من الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً بمقاييس التنمية البشرية، فضلاً عن أنها أكثر الفئات الاجتماعية انعزالاً. لذلك، فإن أفراد هذه الفئة لا يملكون خيارات واسعة لتحسين معيشتهم، إلا أن مشاركتهم السياسية عموماً تعد مقبولة وأحياناً فاعلة.

وإذا كان الكثيرون يرون أن فئة «الأخدام» التي تعيش في بعض التجمعات العشوائية تعد من أقل الشرائح الاجتماعية مشاركة في الحياة السياسية، فإن بعض الدراسات الميدانية حول أفراد هذه الفئة أظهرت نتائج غير متوقعة في جانب المشاركة السياسية. فمن بين سكان إحدى تجمعاتهم اتضح أن 90٪ من الذين بلغوا السن القانونية التي تمنح الفرد حق المشاركة في الحياة السياسية، يحوزون بطاقة انتخابية وشاركوا في انتخابات 1997 وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1999. ولم يقتصر ذلك الحرص أو الرغبة على مجرد الإدلاء بالأصوات في الانتخابات، بل امتد ليشمل رغبة حقيقية للمشاركة الفاعلة في التنظيمات السياسية وأصبح لأفراد هذه الفئة ممثل ضمن قيادات المراكز.

إطار 4-7:

عوامل الاستبعاد لفئة «الأخدام»

تتوفر العديد من العوامل التي يفترض أن تعزز من انصراف هذه الفئة عن المشاركة في الحياة السياسية من قبيل الظروف الاجتماعية التي تعاني منها، وعدم القدرة على الاختلاط والتعامل مع بقية الشرائح بسبب الوظائف التي يمارسونها كعمال للنظافة ونمط الحياة الذي يعيشون فيه، وامتهان العديد من أفراد هذه الفئة للتسول كوسيلة لكسب لقمة العيش، فضلاً عن الظروف الاقتصادية المزرية والظروف البيئية والصحية السيئة التي تلازم معيشتهم، وأخيراً تدني مستوى التعليم بين أوساط هذه الفئة.

كما أظهرت دراسة أكثر شمولاً اعتمدت على عينة عشوائية لتجمعات تقع في أمانة العاصمة والحديدة وتعز وعدن أن حوالي 75٪ من عينة البحث شاركوا في انتخابات 1993 مقارنة بحوالي 36٪ فقط من الذين بلغوا السن القانونية على مستوى المجتمع ككل، فضلاً عن اشتراك 11٪ من مجتمع البحث في عضوية بعض النقابات، و11٪ أخرى في عضوية بعض التنظيمات ذات الأهداف العامة كالأحزاب.

إطار 4-8:

أساليب المشاركة السياسية للمهمشين

تعددت أساليب المشاركة السياسية لدى فئة «الأخدام» وشملت القيام بمظاهرتين باسم عمال النظافة إحداهما في عام 1995 للتعبير عن رفض فكرة خصخصة قطاع النظافة، والأخرى في عام 2000 للمطالبة بحقوقهم وتحسين أوضاعهم وشروط عملهم. وقد تمكنت هذه الفئة الاجتماعية من خلال تلك الأنشطة المنظمة من تحقيق أهدافها والحصول على توجيهات لتلبية تلك المطالب.

وعموماً، وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت نمواً في عدد منظمات المجتمع المدني التي نشطت في مجال خدمة الجماعات الاجتماعية المهمشة وخاصة فئة «الأخدام»، إلا أن تلك الجهود لم تتمكن من تغيير نظرة المجتمع نحو تلك الفئات من ناحية، ولا حتى تبديل صورة الذات لدى أفرادها أنفسهم من ناحية أخرى. فلا زال المهمشون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أقل قدرة وإمكانية من الآخرين، الأمر الذي ينعكس على طبيعة مشاركتهم السياسية. وترى بعض الدراسات التي أجريت على فئة «الأخدام» أن مستوى مشاركتها السياسية مرتفعة من الناحية الشكلية، غير أنها تعتبر مشاركة أقرب إلى التعبئة السياسية منها إلى المشاركة السياسية الحرة. وقد يعزى ذلك إلى اعتبار المشاركة متنفساً لدى هذه الفئة في التعبير عن رغباتها الكامنة، وكنوع من التعويض عن حرمانها من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

يتطلب تصحيح نظرة المجتمع نحو الفئات المهمشة تغيير صورة الذات لدى أفراد هذه الفئات

ومع ذلك، تشير أدلة أخرى إلى بداية تشكل وعي سياسي لدى هذه الفئة، وأن المشاركة السياسية لأفرادها أخذت تكتسب بعض التحرر والذاتية. فعلى الرغم من أن بعض الأحزاب قامت خلال الدورتين الانتخابيتين السابقتين بتوزيع المواد الغذائية في الأحياء التي يقطنها المهمشون في المدن الرئيسية بهدف كسب أصواتهم لمرشحيها، إلا أن أحد أفراد هذه الفئة في مدينة تعز رشح نفسه مستقلاً لانتخابات 1997. كما تسعى بعض منظمات المجتمع المدني لتنظيم برنامج لدعم ترشيح ممثلين عن هذه الفئة في الانتخابات القادمة. ويساعد في تعزيز هذا التوجه التحاق بعض أفراد هذه الفئة بالدراسة الجامعية وحصولهم على مؤهلات جامعية، وذلك في إشارة واضحة وإظهار الرغبة للانخراط في الحياة العامة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

يعتبر التعليم أفضل وسيلة لإدماج الفئات المهمشة وانخراط أفرادها في الحياة العامة

ويصنف سكان المناطق الريفية في العديد من الدول النامية ضمن الفئات المهمشة اقتصادياً وسياسياً بالنظر إلى انخفاض الدخل وتدني الخدمات في مناطقهم مقارنة بالحضر. ورغم انطباق هذا التصنيف على اليمن إلا أنه يحتاج إلى إعادة تكييف وحصره في بعض الشرائح الريفية الفقيرة دون غيرها نتيجة ارتباط البعض الآخر بالبنية القبلية التي ما زالت ذات تأثير لا يمكن إغفاله في الحياة

السياسية اليمنية. ويجدر التذكير بالحضور القوي للريف اليمني والقبيلة في انتخابات 1997 حيث تمكن عدد كبير من شيوخ القبائل من الوصول إلى مجلس النواب بنصيب تجاوز نصف قوام المجلس وبطريقة تشكك من اعتبار الريف وسكانه من الفئات المهمشة سياسياً. ومع ذلك، يتضح أن ممثلي تلك المناطق الريفية لا يتصرفون بالضرورة على النحو الذي يحقق مصالح سكان الريف، خاصة وأن أغلبهم يفضلون الإقامة في المدن مما يقلص اهتمامهم بتوفير الخدمات العامة للمناطق الريفية.

رغم انخفاض الاهتمام بتوفير الخدمات العامة للمناطق الريفية إلا أنه لا يمكن اعتبار سكان الريف من الفئات المهمشة سياسياً

ويضاف إلى الفئات المهمشة السابق ذكرها فئة المعاقين الذين يدخل في عدادهم كل من تعرض لإصابة أو أزمة أو مرض أدى إلى تغيرات بدنية أو عقلية طويلة الأجل. ولا توجد بيانات إحصائية دقيقة عن هذه الفئة باستثناء ما ورد في تعداد السكان والمساكن لعام 1994 والذي قدرهم بحوالي 0.5٪ من السكان.

إطار 4-9 :

الأقليات العرقية والدينية

فيما يتعلق بالمستبعدين من الحياة السياسية لأسباب دينية أو عرقية، تجدر الإشارة إلى أن اليمن يدخل ضمن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التجانس العرقي والديني والذي حقق له قدراً يعتد به من الاستقرار السياسي مقارنة بالعديد من الدول التي تعاني من إشكاليات الهوية والاندماج الوطني مثل تركيا وإيران، أو حتى بعض الدول العربية مثل العراق وسوريا التي توجد بها تجمعات كبيرة من قوميات غير عربية كالأكراد والتركمان. ويعتنق جل سكان اليمن الإسلام، باستثناء مجموعة صغيرة من المسيحيين والهندوس في عدن، وبعض الأقليات اليهودية التي لا يتجاوز عدد أفرادها بضع مئات.

يختلط الأمر في أثر المشاركة السياسية لفئة المعاقين على تحقيق مصالحهم

ويلاحظ عزوف فئة المعاقين إجمالاً عن المشاركة في الحياة السياسية لاعتقاد بعض أفرادها بأن مشاركتهم في العمل السياسي من شأنه التأثير على مدى اهتمام الدولة بهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية، رغم أن الواقع يدل على عكس ذلك إذ تعزز مشاركة هذه الفئة في الحياة السياسية من قدرتها للضغط على الحكومة والأحزاب السياسية بغرض تحقيق العديد من أهدافها.

وتنبثق أهمية إدماج الفئات المهمشة في الحياة السياسية من ضرورة تعزيز الإحساس بالمواطنة لدى كافة الشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع. وإذا كانت شريحة «الأخدام» أو غيرها ذات حجم ضئيل نسبياً، فإن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى تقليل الاهتمام بظاهرة التهميش. فإدماج أية فئة مهمشة من شأنه تحطيم أسوار العزلة الاجتماعية التي تعاني منها، وتحويل أفرادها إلى عناصر منتجة تدفع بعملية التنمية قدماً إلى الأمام، ومن ثم رفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع اليمني ككل. لذلك، ينبغي أن تكون عملية الإدماج متوازنة تأخذ في الاعتبار كل الشرائح المهمشة.

إطار 4-10 :

جمعية المعاقين

تم تأسيس جمعية المعاقين في عام 1988 بهدف رعاية المعاقين والمساعدة على إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال إعادة تأهيلهم وتدريبهم وتسهيل ممارستهم للأنشطة الرياضية والثقافية وغير ذلك. وقد تمتعت هذه الجمعية بدعم منظمة رادا بارنن السويدية بالإضافة إلى منحة سنوية متواضعة من الحكومة. وقد عززت الحكومة من مواقفها تجاه المعاقين وعملت على إدماج هذه الفئة في المجتمع من خلال قرار حكومي تم اتخاذه في عام 1998 قضى بقبول المعاقين في المدارس وإعفائهم من تسديد الرسوم الدراسية، مع تكييف المدارس بحيث تكون معدة لاستقبالهم وبما يتناسب مع ظروف إعاقتهم. بيد أن الخطوات العملية لتنفيذ القرار وتصميم مباني تتناسب مع ظروف المعاقين يحتاج إلى موارد كثيرة وفترة زمنية غير قصيرة. كذلك، ونتيجة عدم تلبية احتياجات المعاقين على نحو مرض، فقد كان هذا مدعاة لإنشاء جمعية التحدي في عام 1998 بدعم من الحكومة اليمنية لتقديم الرعاية الطبية والتدريب المهني للإناث. ولا تمارس هاتان الجمعيتان ولا غيرهما ذات الصلة بالمعاقين أي دور لتشجيع المشاركة السياسية للمعاقين.

ويتطلب إدماج الفئات المهمشة في الحياة السياسية وضع تصور يتم بموجبه إزالة المعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة لهذه الفئات مع تضمينه مؤشرات تمكين لهذه الفئات. وعلى وجه العموم، يمكن الإشارة إلى بعض الآليات الوثيقة الصلة بإزالة معوقات المشاركة السياسية مثل تنمية قدرات الفئات المهمشة وإشراكها في اتخاذ القرار، وتوفير المزيد من فرص المشاركة، وتشجيع المبادرات الخاصة وتسهيل الإجراءات البيروقراطية، وإحداث تغيير جذري في طرق التفكير أثناء التعامل مع هذه الشرائح.

المجتمع المدني والسلطة المحلية

اللامركزية والسلطة المحلية

أضحى التوجه المعاصر نحو اللامركزية والسلطة المحلية ينسجم مع عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها دول العالم الثالث منذ ثمانينات القرن الماضي بما فيها اليمن الذي باشر حزمة من الإصلاحات السياسية في عقد التسعينات بطريقة جعلته في وضع متميز على صعيد المنطقة والجوار الجغرافي. وفي إطار تلك الإصلاحات تبلورت قضية السلطة المحلية، رغم إعادة التأكيد على أن الفكرة ليست جديدة على المجتمع اليمني الذي كانت له تجربة سابقة مع المجالس المحلية. ويعتبر الجديد في المسألة الشكل الذي سيتم به التطبيق خاصة أن اللامركزية والسلطة المحلية في الجمهورية اليمنية تستند إلى ركيزة دستورية حيث أشار المشرع اليمني إليها ضمن فروع السلطة التنفيذية (الفصل الثاني، الفرع الثالث: أجهزة السلطة المحلية، المواد 145-148).

وقد سعى القرار الجمهوري بالقانون رقم (52) لسنة 1991 إلى تنظيم الإدارة المحلية في اليمن، بيد أن الصراع السياسي الذي كان غالباً على المراحل الأولى من نشأة دولة الوحدة والانشغال بالقضاء على الملامح والممارسات التشطيرية للمؤسسات السيادية قد حالا دون وضع مضامين ذلك القانون حيز التطبيق طوال حقبة التسعينات وحتى صدور قانون السلطة المحلية رقم (4) في فبراير 2000.

وتظهر النظرة الفاحصة لقانون السلطة المحلية أنه قد تبنى نمط اللامركزية العمودية التي تسمح بتفويض المحافظات والمديريات بعض سلطات الحكومة المركزية. وفي ذلك الإطار تصبح اللامركزية الممنوحة للمحافظات والمديريات مزيجاً من التفويض ونقل السلطات، حيث أصبحت المجالس المحلية تتمتع بممارسة بعض الصلاحيات في إطار عملية صنع القرار مع احتفاظ الحكومة المركزية بالحق في نقض القرارات المحلية إذا تعارضت مع السياسات العامة لها، ولكن دون أن تتمكن الأخيرة من سحب تلك الصلاحيات. ومن ناحية ثانية، تبرز بعض مظاهر اللامركزية الأفقية في سلطات المجالس المحلية كون الأجهزة التنفيذية المتمثلة في مكاتب وفروع الوزارات وسائر الأجهزة الحكومية في الوحدات الإدارية (والتي تعد من أجهزة السلطة المحلية) مرتبطة مركزياً بمكاتب الوزارات والمؤسسات في العاصمة.

وبالإضافة إلى المزايا التي يوفرها قانون السلطة المحلية للسكان في المحافظات والمديريات، فإن له أبعاده التي لا يمكن إغفالها على المستوى الوطني. فإقرار السلطة المحلية من شأنه ترسيخ التجربة الديمقراطية على مستوى اليمن بالكامل، وفي الوقت نفسه تحويل قطاعات واسعة من المجتمع اليمني إلى قطاعات فاعلة ومنتجة بدلاً من بقائها مجرد شرائح متلقية. لذلك، وبعد فترة قصيرة من إصدار قانون السلطة المحلية دعت الدولة المواطنين إلى انتخاب أعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمديريات في فبراير 2001 ولتكون عملية الانتخابات متزامنة مع عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

يعمل تعزيز السلطة المحلية على ترسيخ الديمقراطية وتحويل قطاعات واسعة في المجتمع إلى موارد فاعلة ومنتجة

إطار 4-11:

مزايا قانون السلطة المحلية

تضمن إصدار قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000 نقلة نوعية في نظام الحكم تجعله من أهم القوانين التي أصدرتها المؤسسة التشريعية في ظل دولة الوحدة. وتتضح هذه الأهمية من خلال المزايا التي يتيحها القانون للمجتمع اليمني وفي مقدمتها:

- منح المحافظات والمديريات قدراً من الاستقلالية المالية والإدارية بما يفضي إليه ذلك من رفع القدرة الإنتاجية والإيرادية للمحافظات والمديريات.
- تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة المركزية وقصر وظيفتها على رسم السياسات العامة وسن اللوائح التنظيمية والرقابة والتأهيل والتدريب، وتنفيذ المشاريع التي يتعذر تنفيذها من قبل المجالس المحلية في المحافظات والمديريات أو المشاريع التي تتسم بالطابع الوطني العام.
- توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار لتضم شرائح واسعة من الشعب اليمني تشكل نسيجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.
- منح سكان المحافظات والمديريات هامشاً أوسع لإدارة شؤونهم المحلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من خلال اقتراح برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنات الاستثمارية، وهذا الأمر على وجه التحديد يعتبر من أهم الجوانب التي تمثل مكسباً حقيقياً بالنظر إلى أن السكان هم أكثر قدرة على تشخيص مشاكلهم وتقرير طرق علاجها.
- اضطلاع سكان المحافظات والمديريات بمسؤولية المشاركة في تنفيذ خطط وبرامج التنمية، والحصول على دور محوري في الرقابة اللازمة لإنجاح عملية التنمية من خلال الإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطات المحلية ومساءلتها ومحاسبتها.

إطار 4-12:

الانتقادات التي وجهت إلى قانون السلطة المحلية

واجه قانون السلطة المحلية انتقاداً من العديد من منظمات المجتمع المدني، منها على سبيل المثال حرمان سكان المحافظات والمديريات من حق انتخاب كل من محافظ المحافظة الذي يعتبر رئيس المجلس المحلي للمحافظة ومدير المديرية الذي يعتبر رئيس المجلس المحلي للمديرية، الأمر الذي يقلص تأثير المواطنين في هذه الانتخابات. ويرى البعض أن هناك حاجة لإعادة النظر في هذه المواد القانونية عند إجراء أية تعديلات مستقبلية على قانون السلطة المحلية، لا سيما وقد تكررت تصريحات المسئولين في الدولة بأن تجربة السلطة المحلية برمتها سوف تخضع للمراجعة على ضوء مـــا يسفر عنه تقييم أدائهـــا خـــلال العامين 2001 و2002.

العلاقة بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني

اللامركزية والمجتمع المدني يعزز كل منهما الآخر ويحققان استقلالية الفرد والمجتمع عن السلطة المركزية

على الرغم من الإقرار الدستوري والقانوني بأن أجهزة الوحدات الإدارية والمجالس المحلية المنتخبة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة، إلا أنها قد وجدت في الأساس لتوفير قدر من اللامركزية الإدارية والمالية وتوفير بعض الاستقلالية عن الأجهزة المركزية. ويوفر هذا الأمر مجموعة من القواسم المشتركة بين هذه الوحدات وبين منظمات المجتمع المدني التي تعتبر الاستقلالية عن الدولة بمثابة الأصل في إنشائها وفي أنشطتها باعتبارها وسيطاً بين الدولة والمجتمع. ويعكس ذلك التقاء الطرفين في وحدة الهدف المتمثل في تحقيق استقلالية الفرد والمجتمع عن السلطات المركزية للدولة مع استمرار خضوعهما لها فيما يتعلق بجوانب الإشراف والمراقبة والتشريع.

إطـــار 4-13:

اختصاصات المجالس المحلية التي تدعم العمل الأهلي

استهدف قانون السلطة المحلية وضع الأساس التشريعي والقانوني للانتقال إلى نظام السلطة المحلية القائم على مبدأ اللامركزية والمشاركة الشعبية. وقد تناول القانون في بعض مواده تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية والإشراف على الأجهزة التنفيذية فضلاً عن تعزيز تضافر الجهود الرسمية والشعبية للإسهام في عملية البناء والتنمية. وتنـاولت المادة (19) اختصاصات المجالس المحلية التي تدعـــم العمل الأهلي وأهمها ما يلي:

- دراسة الشئون العامة التي تهم المواطنين على مستوى المحافظة وإصدار القرارات والتوجيهات اللازمة بشأنها.
- مناقشة وإقرار قواعد وأساليب تبسيط وتحسين تعامل الأجهزة التنفيذية مع المواطنين في كافة المجالات.
- دراسة وإقرار القواعد والأسس المنظمة لمساهمات المواطنين في تمويل وإنشاء وصيانة مشاريع الخدمات الأساسية الممولة من قبلهم أو بمشاركتهم.
- تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النوعية بمختلف أشكالها والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والإبداعي وتقديم التسهيلات لها.
- الإشراف على الأنشطة التعاونية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي وتنسيق خططها وبرامجها بما يكفل تكاملها مع خطة التنمية للوحدة الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، منح قانون السلطة المحلية المجالس المحلية سلطات إشرافية على بعض منظمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي من قبيل تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النوعية والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والإبداعي وتقديم التسهيلات لها، والإشراف على أنشطتها، وتنسيق خططها وبرامجها بما يكفل تكاملها مع خطط التنمية للوحدات الإدارية. ولا ريب أن إقامة علاقات تعاون بين منظمات المجتمع المدني وبين أجهزة السلطة المحلية من شأنه أن ينسق جهودهما لتوسيع ميادين المشاركة الشعبية خصوصاً في ظل الصلاحيات الواسعة التي منحها القانون لأجهزة السلطة المحلية، كما يعين تلك الأجهزة على الاستجابة لاحتياجات سكان المجتمعات المحلية فضلاً عن تأمين استخدام أفضل للموارد والإمكانيات المتاحة لهذه المجتمعات وتحسين الإنتاجية وكفاءة الأداء.

وفي المقابل، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستفيد من هذه العلاقة من خلال التأثير على تشكيل أجهزة السلطة المحلية وأدائها حيث أن تشكيلها غالباً ما يعكس الثقل النسبي للأحزاب المتنافسة في انتخابات المجالس المحلية، بالإضافة إلى أن الأداء والإدارة يتأثران حتماً بنمط التكوين والتوازنات الحزبية التي تفرزها الانتخابات. ويترتب على ذلك أمرٌ على درجة بالغة من الأهمية، إذ أن ارتفاع نسبة التمثيل للأحزاب القوية ولا سيما إذا كانت في السلطة، من شأنه إضعاف الدور الرقابي الذي يمكن أن تمارسه وحدات السلطة المحلية على الأجهزة والمؤسسات ذات الهوية المركزية.

ولعل تطبيق نظام لامركزي حقيقي يساهم في تعزيز مشاركة المجتمع المدني بشكل عام وفي التخفيف من تركز منظماته في المدن وتوسيع نشاطها في الأرياف، والذي بدوره يمكنها من تنويع وتجديد أنشطتها بما يتلاءم مع اختلاف وتباين وضع المجتمعات المحلية. كذلك، فإن نظام اللامركزية يعمل على رفع فعالية أجهزة السلطة المحلية من خلال المساهمات التطوعية في المشروعات المحلية والتي تعكس قدرة منظمات المجتمع المدني على حشد الجهود التطوعية بدرجة تفوق قدرة الأجهزة الرسمية سواءً المركزية أو المحلية، وبالتالي تساعد على تطوير وتحديث أنشطة الأجهزة اللامركزية وتوسيع مشاركة المواطنين فيها والحيلولة دون سيطرة القوى الاجتماعية التقليدية عليها.

وقد أثبتت التجربة التاريخية أن الدول التي طبقت أنظمة اللامركزية في ظل وجود منظمات فاعلة للمجتمع المدني وتتمتع بدرجة عالية من حرية النشاط أدت إلى استعانة أجهزة الحكم المحلي بها في إدارة ومراقبة المشروعات. وأدى ذلك التعاون إلى رفع كفاءة المشروعات المحلية لتتفوق على المشروعات المركزية لا سيما في مجال الصحة والتعليم.

الفصل الخامس
القطاع الثالث والأسواق

الفصل الخامس
القطاع الثالث والأسواق

تعمل منظمات المجتمع المدني على ملء الفراغ الناتج عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والدولة وظهور الحاجة لمواجهة قصور الدولة **وتوحّش الأسواق** الساعية لتعظيم الأرباح على حساب المستهلكين. وتقوم المنظمات بتقديم السلع والخدمات الاستهلاكية والاجتماعية الضرورية بأسعار وجودة تتناسب مع إمكانيات ودخول فئة عريضة من محدودي الدخل ولغير القادرين على تحمل تكاليفها خاصة في ظل تدهور الدخول الحقيقية. من ناحية أخرى، تشير مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق إلى ظهور مشاكل عديدة لم تكن موجودة أو بارزة من قبل مثل عمليات الغش والتزوير وتقليد العلامات التجارية، الأمر الذي يتطلب إسهام منظمات المجتمع المدني للحد منها.

إطـــار 5-1:
الأسواق في خدمة الناس

أصبحت الأسواق، في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الدولية والمحلية، وسيلة أساسية وهامة للوصول إلى كفاءة أفضل في الإنتاج وآلية لإطلاق قدرات البشر. لذلك، تركّز الاهتمام على تحديد الشروط التي تمكّن السوق من أداء دوره الفعال في تحقيق التنمية البشرية وجعله أكثر اهتماماً وقرباً من الناس والمصالح العامة، وأكثر مراعاة للفقراء والعاطلين عن العمل، بحيث «**تخدم الأسواق الناس بدلاً من أن يخدمها الناس**». ويحتاج توفر تلك الشروط والتي تدخل في نطاق وظيفة الدولة ودورها في ظل اقتصاد السوق إلى إيجاد تكامل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص.

واقع السوق في اليمن

تصبح قضية العدالة والإنصاف هي القضية والمشكل الأساسي وبالذات في ظل التوجهات والسياسات الجديدة لليمن منذ البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في عام 1995 نحو تحرير الأسواق وتخلي الدولة عن دورها الإنتاجي. وتكشف تطبيقات نظام السوق الحر في اليمن خلال الفترة الماضية عن مظاهر متعددة للفشل وتحديداً في توزيع الدخل وفي تحقيق الإنصاف والعدل بين الناس والذي ينعكس في انحياز الأسواق نحو ذوي القدرات الشرائية المرتفعة على حساب الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة.

أظهرت تطبيقات السوق الحر تحيزاً ضد الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة

إطـــار 5-2:
تعريف السوق

يعرّف السوق جغرافياً وزمانياً بأنه المكان الذي تلتقي فيه رغبات المستهلكين والمنتجين في تبادل السلع والخدمات وخدمات عناصر الإنتاج عند الأسعار التي تحددها عوامل العرض والطلب، وتكون محل رضا الأطراف المشاركة في السوق. ومع تطور وسائل الاتصالات، تضاءلت أهمية التحديد الجغرافي لصالح المفهوم المعنوي للسوق الذي يركز بصورة أساسية على تعاملات الناس بصرف النظر عن المكان. ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي، فإن السوق في النظام الرأسمالي يعتمد على مبادئ وقواعد الحرية الاقتصادية والتي تسمى حالياً باقتصاد السوق، للدلالة على دور الأسعار في تخصيص الموارد والتوفيق بين رغبات المستهلكين والمنتجين. وبالتالي، يمثل السوق إطاراً تتم فيه معاملات الناس ويعكس تفاعل ومشاركة قوى وعناصر اقتصادية بشرية ومادية ويترتب عليها نشوء حقوق ملكية ومنافع.

كذلك، فإن الأسواق في حد ذاتها لا تؤدي إلى القضاء على الفقر والبطالة، وإنما، وفي أحسن الأحوال تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة ليسهم في خلق عدد محدود من فرص العمل. وفي هذه الحالة، فإنه لا قيمة لتوازن اقتصادي في غياب مشاركة واسعة للناس في الأسواق وفي ظل بطالة وفقر حادين. وتصبح الأسواق كما هو حالياً في اليمن وفي غيرها من الدول الأقل نمواً أسواقاً طاردةً للذين يعانون من البطالة ولذوي الدخل المحدود والفقراء. لذلك، لا يمكن ترك أمور توزيع ثمار النمو والتنمية والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للأسواق وحدها، وإنما يجب أن تتولاها أيضاً الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني.

لا يمثل التوازن الاقتصادي أي قيمة في ظل استبعاد فئات واسعة من الأسواق

إطـــار 5-3:

جوانب القصور في نظام السوق

- عدم مراعاة السوق لحقوق الأجيال القادمة وإهماله للاعتبارات البيئية حيث لا يعكس تكلفة التلوث والاستنزاف المتسارع للموارد الطبيعية التي تمثل حقاً مشتركاً للأجيال الحالية والقادمة.
- يركز القطاع الخاص جل اهتمامه على التكلفة التي يتحملها نتيجة مباشرته للنشاط الاقتصادي، مهملاً بذلك تكاليف الأضرار والأعباء التي يسببها مثل التلوث الذي تنتقل أضراره إلى بقية أفراد المجتمع أو المنافع الخارجية التي يتحصل عليها.
- يعجز السوق في حالات كثيرة عن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة استغلالا أمثل وبالتالي لا يحقق الكفاءة الاقتصادية والتوزيعية للموارد الاقتصادية. وقد يعجز أيضاً عن تحريك الموارد الاقتصادية من استخدام إلى آخر بسبب عدم قدرته على تزويد المتعاملين في كافة الأسواق بالمعلومات الكافية حول توزيع الموارد أو نتيجة عقبات مؤسسية لا يتمكن السوق لوحده من التغلب عليها.
- يميل القطاع الخاص بطبعه إلى الاحتكار والحصول على أكبر قدر من الأرباح وتحقيق منافع خاصة، ويلجأ في بعض الحالات إلى استخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش التجاري وتقليد العلامات التجارية والتهريب وبالذات في مراحل التحول الاقتصادي.

شكل 5-1:

رؤية الحكومة والمجتمع المدني للأسواق ودورها

رؤية الحكومة للأسواق

- تقوم على معايير الكفاءة الاقتصادية.
- أقدر على إزالة التشوهات السعرية.
- تؤدي إلى آثار سلبية في مرحلة التحول الاقتصادي.
- تعجز أحياناً عن استغلال الموارد استغلالاً أمثل وتتعرض لأزمات دورية.
- تتطلب نظاماً تشريعياً وتنظيمياً محكماً ومتكاملاً ومنظومة أمان اجتماعي.

رؤية المجتمع المدني للأسواق

- تعاني من قصور ومن اختلالات هيكلية.
- لا تراعي الاعتبارات الاجتماعية وتتحيز نحو أصحاب القدرات الشرائية المرتفعة.
- تعاني من ظواهر الغش والتضليل والأساليب غير المشروعة كالاحتكار.
- لا تراعي حقوق الأجيال القادمة.
- لا تستطيع التوفيق بين المصالح الخاصة والمنافع العامة.
- قد تكون المنافسة عالية التكلفة.

إن إيجاد أسواق تضمن المشاركة العادلة والمنصفة لكل الناس أصبحت القضية الأساسية والرئيسية خاصة في الدول الفقيرة التي تتسم بوجود أسواق تعاني من ضعف بنيوي في كيانها المادي من جهة، ومن ضعف مؤسسي في منظومتها القانونية والتنظيمية اللازمة لحماية حقوق الناس وخاصة الشرائح الضعيفة، من جهة أخرى. ويعاني السوق اليمني من ضعف بنيته الاجتماعية نتيجة افتقار الفئات الضعيفة لمتطلبات المشاركة العادلة والمنصفة للأسواق.

إطـــار 5-4:

البنية الهيكلية للاقتصاد اليمني

يتكون الاقتصاد المحلي غير النفطي من الإنتاج الزراعي بصورة أساسية والذي يعد سوقاً محدوداً من حيث الإنتاج وتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي. وقد أدى ضعف البنية التحتية المادية والخدمية والفنية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومحدودية انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية إلى تدني الإنتاجية ودخل العاملين في هذا القطاع ومحدودية امتلاك الأصول الزراعية، وبالتالي إضعاف قدرة المشاركة الإنتاجية للمزارعين الذين يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع والاقتصاد.

أما هيكل الصناعة التحويلية، فإنه يعتمد بصورة أساسية على دور المنشآت الصغيرة والتي ارتفع عددها من حوالي 31,730 منشأة في عام 1995 إلى 33,731 منشأة في عام 1999. ويعاني القطاع الصناعي من ضعف وقصور البنية التحتية ومن ارتفاع تكاليف الإنتاج والسياسات الضريبية المثبطة للاستثمار، فضلاً عن تدني جودة المنتجات المحلية والتي تضعف القدرة على المنافسة. ويتسم الهيكل التنظيمي لسوق المنشآت الكبيرة باحتكار القلة والذي تحوّل مع نمو السوق إلى وضع المنافسة الاحتكارية.

ويعتبر قطاع الخدمات غير الحكومية مثل الخدمات الاجتماعية وأنشطة الفنادق والمطاعم والعقارات والخدمات القانونية والهندسية ونحوها سوقاً ناشئاً يقوم على قدر من التنافس رغم اعتماده إلى حد كبير على موظفين حكوميين من أساتذة جامعات ومدارس وأطباء وفنيين.

حقوق المستهلك

تعد شريحة المستهلكين أكبر مجموعة اقتصادية تؤثر وتتأثر بجميع القرارات الاقتصادية العامة والخاصة. ومع ذلك، فإن أصوات المستهلكين لا تزال غير مسموعة في كثير من البلدان النامية نتيجة حداثة العهد بقضايا حماية المستهلك كمفهوم وآلية عمل. وتتعرض حقوق المستهلك في اليمن للتعدي والانتهاك، الأمر الذي يخل بقواعد العدل والإنصاف ويعرض سلامة المستهلك وصحته للخطر، إضافة إلى الإساءة إلى قيمه وأخلاقه نتيجة توسع تداول السلع المحرمة والسلع التي تنشئ أنماطاً استهلاكية منافية لتلك القيم والأخلاق من خلال التهريب.

إطار 5-5:

حقوق المستهلك

تمثل حقوق المستهلك التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 1985 انتصاراً عظيماً لسلامة المستهلك وأمنه واستقراره، وتشكل قاعدة رئيسية لحمايته من كل ما يمكن أن يسيء إليه أو يعرضه للأخطار التي تضر بصحته وسلامته. وتتمثل حقوق المستهلك في الآتي:

- حق الأمان.
- حق الحصول على المعلومات.
- حق الاستماع إلى رأيه.
- حق الاختيار الطوعي للسلع والخدمات.
- حق التعويض.
- حق التثقيف.
- حق إشباع احتياجاته الأساسية.
- حق الحياة في بيئة صحية.

ويضاعف من إمكانيات تضليل وخداع المستهلك ضعف أو غياب دور جمعيات حماية المستهلك. وتبرز مظاهر التعدي على حقوق المستهلك في الآتي:

- يحتوي السوق على سلع ومنتجات مزورة حيث تستخدم تلك السلع علامات تجارية أو صناعية محلية أو خارجية دون ترخيص أو تستخدمها مع تعديل بسيط. كما يفيض السوق بسلع مجهولة المنشأ وعدم مبينة المواصفات، أو بسلع يتم التلاعب بتاريخ صلاحيتها، فضلاً عن السلع التي بها تلف كلي أو جزئي والسلع ناقصة الوزن أو الحجم أو المقاس.

إطار 5-6:

ظاهرة الغش التجاري

برزت ظاهرة الغش التجاري وانتشرت على نطاق واسع لتمتد إلى كافة السلع الاستهلاكية بما في ذلك الغذائية والأدوية. ويرجع اتساع نطاق الظاهرة في المجتمع اليمني إلى قيام الحكومة بتحرير التجارة الداخلية والخارجية من القيود في الوقت الذي تعاني فيه أجهزة الرقابة من الضعف. وقد بلغت قضايا الغش التجاري التي تمكنت الجهات المختصة من كشفها 20,657 قضية خلال عام 1999، بالإضافة إلى ضبط 157 محطة وقود تقوم بغش البنزين في ثلاث محافظات.

- تضليل المستهلك عن طريق المبالغة في الإعلان عن السلعة أو الخدمة وبصورة تتجاوز حقيقتها ومواصفاتها. ويمارس التضليل على المستهلك أيضاً من خلال الإعلان عن تخفيضات وهمية في الأسعار لحث المستهلكين على الشراء وتصريف السلع المكدسة في المخازن.
- يواجه المستهلك أسعاراً غير مستقرة لكثير من السلع نتيجة الدور الاحتكاري الذي يمارسه بعض البائعين.
- عدم إتاحة المعلومات عن ظروف السوق ومواصفات السلع لغالبية المستهلكين وخاصة في الريف بسبب أسواق التهريب والأسواق غير المنظمة وعدم التزام المحلات التجارية بوضع الأسعار على السلع، إضافة إلى قصور دور أجهزة الإعلام الرسمية في هذا المجال.

تحرير التجارة والأسواق

استهدفت السياسات التجارية للدولة تحرير الاستيراد وتشجيع الصادرات اليمنية. وتؤدي المنافسة بين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية إلى الارتقاء بجودة السلع المحلية ورفع قدرتها التنافسية. غير أن تلك السياسات أفرزت آثاراً سلبية وبالذات فيما يتعلق بالمنافسة غير المتكافئة بين المنتج المحلي والسلع المستوردة في ظل سوق يفتقد لنظام فعال للمواصفات والمقاييس. وتظهر شدة المنافسة في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (الواردات+ الصادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 64٪ في عام 1995 إلى حوالي 92٪ في عام 2000، والذي يظهر أيضاً درجة انكشاف مرتفعة للاقتصاد الوطني. كما تعكس نسبة الصادرات المصنعة تدني القدرة التنافسية للأسواق المحلية والتي لم تتجاوز خلال الفترة 1995-2000 الواحد في المائة من إجمالي الصادرات إلا في عام 1998.

أدت سياسات تحرير التجارة إلى بعض النتائج السلبية نتيجة ضعف دور المواصفات والمقاييس

ونتج عن تلك العلاقات التجارية أن مال السوق المحلي باتجاه السلع المستوردة سواءً تلك التي ترد عبر المنافذ الرسمية أو من خلال التهريب والتي عادة ما تفتقد للمواصفات والمقاييس المطلوبة ولشروط السلامة الصحية. ونتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالطرق الرسمية وانخفاض الدخول الحقيقية للمستهلكين انتشرت السلع المهربة، بل وزاد الغش والخداع وتضليل المستهلك مما أدى إلى تضرر المستهلك بدرجة أكبر من أي مكاسب جزئية حققها جراء انخفاض أسعار بعض السلع المستوردة. كما أصيب تجار التجزئة والجملة بالضرر بسبب انخفاض حركة تداول السلع والذي أدى إلى تحملهم خسائر ارتفاع تكاليف النقل مقارنة بكبار التجار

خلقت المرحلة الانتقالية للإصلاحات ظروفاً مواتية لإغراق السوق المحلي بالمستوردات

الذين استفادوا من تحويل نشاطهم إلى تجارة الاستيراد، في حين لم يقو صغار رجال الأعمال والصناعيين على المنافسة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي.

إطـــار 5-7:

توسع القطاع غير المنظم

ظهر سوق غير منظم للمهمشين اقتصادياً يتمثل بصفة أساسية في عرض السلع والمنتجات وحتى الخدمات على أرصفة الشوارع ومن خلال أصحاب العربات الصغيرة المتنقلة من رجال ونساء وأطفال، نتيجة أن هذه الشريحة لا تملك رأس مال وإنما تتاجر بما يفي بمتطلباتها البسيطة عن طريق بيع المواد الغذائية والفواكه والخضار والملابس المستعملة والأدوات المنزلية والكهربائية وغيرها.

ويحتاج السوق المحلي إلى إعادة تأهيل ليكون قادراً على المنافسة من جهة وخدمة الناس من جهة أخرى. ورغم تراجع دور الدولة في المجال الإنتاجي إلا أن تدخلها من خلال إقامة البنية التحتية والخدمية والتسويقية، إضافة إلى دورها الإشرافي والتنظيمي يترك نتائج إيجابية في تطوير دور الأسواق بما يمكن من حماية حقوق المستهلكين والمنتجين على السواء.

رسم بياني 5-1:

الواردات وفق قطاعات الملكية لعام 2000

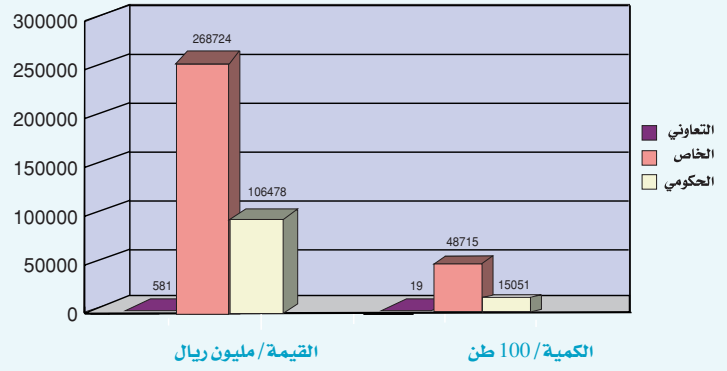

البنية المؤسسية للسوق

يبرز الدستور اليمني مرتكزات الاقتصاد الوطني

تمثل الحرية الاقتصادية الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وفقاً للمادة السابعة من الدستور التي أكدت على حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ووفقاً للعدالة الاجتماعية الإسلامية في علاقات الإنتاج والتنافس بين قطاعات الملكية الاقتصادية (عام - خاص - مختلط - تعاوني)، وتكافؤ الفرص وحماية الملكية الخاصة. كما تناول الدستور في مادته العاشرة أهمية استقرار السوق وأكد على رعاية الدولة للتجارة الداخلية والخارجية وإصدار التشريعات المطلوبة لحماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، فضلاً عن قيام السوق على المنافسة ومنع الاحتكار وتشجيع الاستثمار الخاص.

وفي دور المجتمع أفراداً ومنظمات، أبرز الدستور في المادة (14) تشجيع الدولة للتعاون وإنشاء الأنشطة والمؤسسات التعاونية، وكفالة الدولة لمبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً (مادة 24). وتضمن الدستور أيضاً ضمان الدولة التوازن الاجتماعي من خلال تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية والاهتمام بالأوقاف وتطوير دورها الاجتماعي. وفيما يتعلق بأسواق العمل، أكد الدستور على حرية العمل وعلى ضرورة تنظيم العمل النقابي والمهني وتحديد العلاقة بين العمال وأصحاب العمل من خلال إصدار القوانين المنظمة لتلك العلاقات.

وقد تجاوزت البنية المؤسسية والمتمثلة في منظومة القوانين واللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي في اليمن الجزء الأكبر لمرحلة الانتقال من فترة الأنظمة والقوانين المقيدة والدور التدخلي المباشر للدولة في الأسواق إلى مرحلة إطلاق النشاط الاقتصادي وحرية الأسواق وتحجيم الدور المباشر للدولة فيها. واتصفت تلك المرحلة بمراجعة وإصدار التشريعات الاقتصادية وخاصة القوانين المرتبطة بحرية الأسواق والنشاط الاقتصادي، في حين تباطأ صدور القوانين المعنية بالمواصفات والمقاييس وحماية المستهلك. ونتج عن المرحلة الانتقالية الاضطراب والتداخل في الاختصاص وتشتت بعض المهام بين عدد من القوانين.

وتم خلال المرحلة السابقة تطوير عدد من القوانين وإصدار قوانين جديدة استهدفت حماية المستهلك من الأضرار الصحية المترتبة على استهلاك السلع الضارة صحياً، ومن الخداع والتضليل والغش والاحتكار، فضلاً عما ترتب على عدم استقرار السوق من أضرار اقتصادية واجتماعية. وقد وردت القضايا المتعلقة بحماية المستهلك مبعثرة في عدة قوانين، في حين يستحسن تجميعها في إطار قانون واحد يحدد القواعد المنظمة لحماية المستهلك. كذلك، قصرت تلك القوانين حق الإشراف والرقابة على الجانب الحكومي ممثلاً في عدة جهات منها

وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الأشغال العامة والتطوير الحضري، والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مما يؤدي في بعض الحالات إلى تضارب وتعارض الإجراءات، فضلاً عن إتاحة فرص الفساد وعدم تحقيق هدف حماية المستهلك. كما لم تحظ منظمات المجتمع المدني وخاصة منظمات الدفاع عن حقوق المستهلك بأي دور. وهناك توجه لإعداد قانون لحماية المستهلك يضم كافة القضايا المتعلقة به وينظم دور جمعيات حماية المستهلك من خلال شراكة قوية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بحماية المستهلك.

إطار 5-8:

أبرز اتجاهات ومجالات حماية المستهلكين

- الرقابة على الأغذية وتنظيم تداولها حيث استهدف القانون رقم (38) لسنة 1992 حماية المستهلك من الأضرار الصحية الناتجة عن الأغذية غير الصالحة واشترط وجود مواصفات قياسية للغذاء. واعتبر القانون الحالات التي تنطوي على الخداع أو عدم الوضوح غشاً للمستهلك. أما القانون رقم (44) لسنة 1999 فقد أضاف حالات غش أخرى مثل إنتاج أو استيراد سلع غير مكتوب عليها البيانات الإيضاحية، أو تقليد أي توقيع أو ختم أو علامة أو التزوير أو التلاعب بصلاحية المنتج.
- منع استيراد السلع التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو مع الأنظمة المتعلقة بحماية الأمن القومي والصحة العامة والسلامة والأخلاق والبيئة (مادة 3 أ: قانون 16 لسنة 1996).
- إخضاع جميع السلع المستوردة للمواصفات القياسية المعتمدة ومقاييس ضبط الجودة (مادة 5: قانون 16 لسنة 1996).
- ضمان استقرار السوق من خلال توفير الاحتياجات من السلع التموينية المنتجة محلياً أو المستوردة وتوفير الخدمات الضرورية (مادة 3: قانون 35 لسنة 1997)، ومنع الاحتكار والمغالاة في الأسعار والغش (مادة 3 أ: قانون 35)، وأخيراً الإشراف على التجارة الداخلية وتنظيم الرقابة على القطاع العام والمختلط والتعاوني بما يضمن وصول السلع إلى جميع المستهلكين (مادة 3: 2 قانون 35).
- حماية المستهلك من الغش في الأدوية.

ويعتبر السجل التجاري وسيلة أساسية لحماية حقوق المنتج من خلال إعلان وإشهار الصفة القانونية للشخصية التجارية وتحديد الذمة المالية وتنظيم الآثار القانونية الكاملة للبيانات والمعلومات المدونة في السجل التجاري، كما يعد حجة على الجميع يضمن حق الملكية (مادة 2:21 من القانون رقم 31 لسنة 1997). ويمنع القانون مزاولة التجارة إلا للمقيدين في السجل التجاري، إضافة إلى عدم جواز العمل كتاجر دون توفر محل ثابت يباشر فيه مهنته (مادة 11: 2،1 من القانون 31). وتمثل هذه المواد القانونية حماية للتاجر وللمستهلك وللناس بصورة عامة.

يمثل السجل التجاري والمواد القانونية المرتبطة بمزاولة التجارة حماية للتاجر والمستهلك

وينظم القانون رقم (23) لسنة 1997 أعمال وكالات الشركات الأجنبية والبيوت الأجنبية وفروعها فضلاً عن علاقة الوكيل بالموكل. ويشمل القانون كذلك نصوصاً لحماية الناس من التدليس والكذب وتقديم معلومات خاطئة أو كاذبة. وحدد القانون رقم (2) لسنة 1997 تنظيم أعمال الشركات التجارية وأكد على الحق في ممارسة العمل التجاري والاستثماري تحت أي نوع من أنواع الشركات المحددة في القانون. أما قانون الاستثمار رقم 22 لعام 1991 وتعديلاته فينظم حماية وتشجيع الاستثمار ومنح الحوافز المالية والضريبية كالإعفاءات الضريبية والجمركية ونحوها. وأخيراً، يمثل الالتزام بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة حماية للمنتج والمستهلك على السواء، في حين يبرز القانون رقم 19 لسنة 1992 حماية الملكية الفكرية ومنها حقوق المؤلف الأدبية والعلامات التجارية والنماذج الصناعية.

ولأهمية المنافسة في تحقيق مشاركة عادلة للمنتجين والمستهلكين في الأسواق، صدر القرار الجمهوري بقانون رقم (19) لسنة 1999 بشأن تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والذي أكد على حماية المستهلك ومنع الاحتكارات التجارية لضمان تبادل السلع والخدمات المختلفة في إطار من المنافسة (مادة 3)، مما يعني ترك تحديد أسعار السلع والخدمات لقوى السوق (مادة 5). لذلك، حظر القانون احتكار كل من الإنتاج والاستيراد والتوزيع، بالإضافة إلى احتكار الشراء واحتكار البيع. ومنع القانون أية إجراءات تؤدي إلى أي نوع من تلك الاحتكارات لأية سلعة أو مادة تدخل في تصنيعها أو إنتاجها بهدف إنتاج السلعة أو إخفائها أو تقييد تداولها بما يؤدي إلى رفع سعرها (مادة 6).

تمثل المنافسة العادلة آلية لضمان حقوق جميع الأطراف

إطـــار 5-9:

الاستثناء من الاحتكار

استثنى قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار بعض السلع والخدمات وبالذات تلك التي تنتج عن احتكار لدول أو لشركات تجارية تنظمها اتفاقيات خاصة، أو نتيجة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الظروف الاستثنائية، بالإضافة إلى وكالات وامتيازات إنتاج السلع الأجنبية بموجب تراخيص من المنتج الأصلي أو التي ينظمها قانون الوكالات (مادة 4). وفي ذلك، يقر القانون استمرار الاحتكار للوكالات وفروع الشركات الأجنبية لتظل في بيوت تجارية محددة، والذي قد يتطلب إعادة النظر إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

ومنع القانون كذلك الاحتكارات الجماعية الناشئة عن اتحادات أو اتفاقات أو ترتيبات تؤدي إلى منع المنافسة أو إضعافها (مـــادة 7)، وأكد على حرية الدخول إلى السوق ومنع أية تصرفات تؤدي إلى إخراج منشأة من السوق أو إعاقة توسيع منشأة قائمة.

إطـــار 5-10:

الحقوق بين التشريع والتطبيق

يعكس إصدار كل من قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وقانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة مرحلة متقدمة في توفير الحماية للمستهلكين والمنتجين على السواء. ويستوجب تحقيق الأهداف سلامة التطبيق وجديته خاصة في ظل التراكمات السلبية للاقتصاد والاحتكار القائم في بعض الأسواق واللذين يشكلان عقبة أمام سلامة التطبيق. ويتطلب الأمر إجراء تقييم دوري لمدى التطبيق وللعوائق التي تقف حائلاً أمام ذلك واتخاذ الإجراءات والمراجعات المطلوبة في وقتها.

القدرة على المشاركة

تتجه العوامل المحددة للمشاركة نحو التراجع في الأسواق اليمنية نتيجة الآثار السلبية لبعض سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وبالذات السياسات المالية الانكماشية وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية والخدمات العامة، خاصة في ظل عدم اكتمال منظومة شبكة الأمان الاجتماعي. وقد أدت تلك السياسات ضمن التطورات التي واجهها الاقتصاد خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي إلى إضعاف القوة الشرائية للأفراد كنتيجة حتمية لانخفاض الدخول الحقيقية.

إطـــار 5-11:

محددات المشاركة المتكافئة

تعتمد المشاركة المتكافئة في الأسواق على عدد من المحددات الأساسية أهمها:

- القدرة الشرائية للأفراد.
- القدرة المعرفية والمتمثلة في مستوى التعليم وامتلاك المهارات التي تمكن الأفراد من الدخول والمشاركة في الأسواق.
- قدرة الإسناد الاجتماعي التي تؤمن حماية مجتمعية للأفراد وخاصة للفئات الفقيرة.
- قدرة الإسناد التفاوضي التي توفر مظلة حمائية لحقوق الأعضاء والعاملين.

وينعكس المستوى المعرفي وامتلاك المهارات في مؤشرات التعليم والتدريب والتي تظهر استمرار ارتفاع الأمية وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم. ومن ناحيته، يبين كل من مؤشر قدرة الإسناد الاجتماعي ومؤشر قدرة الإسناد التفاوضي دور وفعالية منظمات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ورغم اتساع دورها في العقد الماضي إلا أنها - كما عرضنا سابقاً - تواجه في وضعها الحالي بعض الصعوبات والمعوقات. ويتطلب توفر الأسواق المنصفة العمل على تنمية مقومات ومحددات المشاركة ومعالجة أسباب ضعفها.

وقد أدى انخفاض القوة الشرائية للأفراد خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى استبعاد شريحة متنامية من المستهلكين تمثل الفئات محدودة الدخل وتلك الفقيرة التي أصبحت عاجزة عن الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات. ويبين توزيع الدخل والإنفاق مستويات القدرة الشرائية للفئات المختلفة من السكان حيث تشير البيانات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار انخفض من 707 دولار في عام 1990 إلى 357 دولار في عام 1995 ثم عاد للارتفاع إلى 465 دولار في عام 2000، أي أن متوسط دخل الفرد قد تدهور بحوالي 52٪ خلال الفترة مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بذلك القدر والذي انعكس بدوره على الاستهلاك الفردي الذي تراجع بحوالي 40٪.

وتظهر نتائج المسوح أن 85٪ من الدخل ينفق على الغذاء وأن الطلب على السلع والخدمات غير الغذائية ضعيف جداً حيث لا ينفق إلا النزر اليسير على السلع الكمالية. وقد أظهر مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 أن الـ20٪ من السكان الأقل دخلاً ينفقون 8٪ من إجمالي الإنفاق مقابل 41٪ تنفقها الـ20٪ الأعلى دخلاً. وتشير تلك النسب إلى التباين الكبير في القدرة الشرائية حيث يصل إنفاق الفئات الأغنى أضعاف إنفاق الفئات الأدنى. وتعتبر تلك المؤشرات سبباً ونتيجة انعكست في تعزيز حالة الركود الاقتصادي وضعف الأسواق وزيادة الفقر وانتشار العمالة الجزئية.

رسم بياني 5-2:

منحنى لورنز لتوزيع الدخل 1998

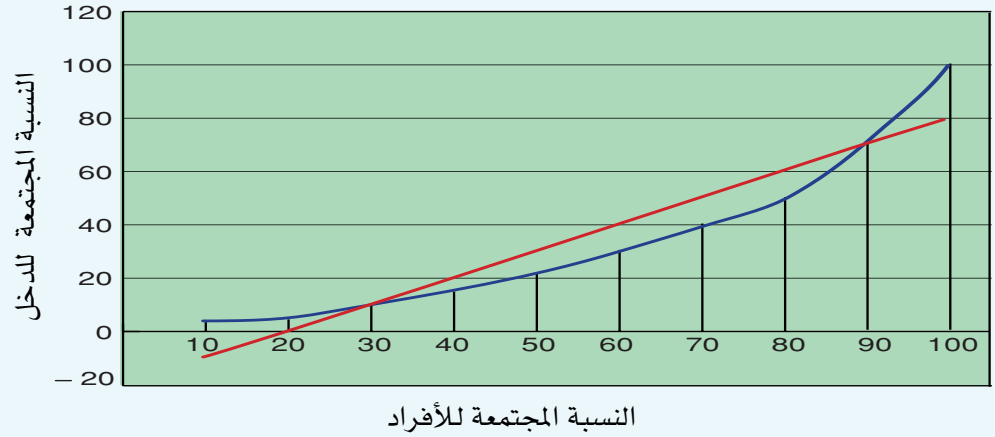

المجتمع المدني وتعزيز دور السوق

تمثل العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأسواق مصدر الإسناد الاجتماعي لأفراد المجتمع عموماً والإسناد التفاوضي والحمائي لأعضاء تلك المنظمات. وقد ساهمت تلك العلاقات في تطوير دور المنظمات من جمعيات ونقابات وفي تحقيق أهدافها التنموية والخيرية. وتتحدد القيمة الاقتصادية لهذا الدور من خلال تقييم مدى تمكن منظمات المجتمع المدني من الحلول جزئياً محل الدولة في توفير بعض الخدمات، خاصة بعد أن تراجع نشاط الدولة بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. ورغم النمو الكبير في عدد منظمات المجتمع المدني خلال العشر سنوات الأخيرة والتقدم الذي أحرزته في مجال الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، إلا أن الأهمية النسبية لدورها والذي انطلق من نصيب منخفض يبلغ حوالي 0.15٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 أخذ يتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال الفترة وحتى 1996 وبمتوسط يقدر بحوالي 0.12٪. ويعود ذلك التذبذب إلى الانخفاض الحاد لنشاط المجتمع المدني في سنوات عدم الاستقرار من ناحية، وتفاوت نصيب الحكومة في هذا المجال رغم استمرار ناتج منظمات المجتمع المدني بالنمو كقيم مطلقة وبالأسعار الثابتة من ناحية أخرى.

إطار 5-12:

أهم العوامل التي ساعدت على نمو دور المجتمع المدني

يستمد المجتمع المدني أهمية تواجده من الدور الاجتماعي الذي تقوم به منظماته في المجتمع والدور الاقتصادي الذي تؤديه في الأسواق من خلال توفير بعض الشروط والمتطلبات التي تعزز دور السوق وتجعله أكثر قرباً من الناس. وتتمثل أهم العوامل التي ساعدت على تعزيز هذا الدور الآتي:

- خصائص المجتمع اليمني وخاصة الميل للتعاون والتي تعتبر سمة أساسية يستمدها المجتمع من قيمه الأخلاقية والتعاليم الدينية التي تحض على التعاون والتكافل والتراحم.
- اعتبار الدور التعاوني والخيري لمنظمات المجتمع المدني دوراً مكملاً لدور الدولة وانعكاس ذلك في استراتيجيات التنمية التي أولت القطاع التعاوني والخيري دوراً تنمويا في المجتمع.
- زادت الحاجة إلى الدور التعويضي الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني منذ عقد التسعينات نتيجة التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية وظهور آثارها السلبية الاجتماعية وخاصة على الشرائح الفقيرة.

ومع توقع نمو مساهمة المجتمع المدني في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية نتيجة الاتجاه نحو تعزيز الشراكة وتشجيع منظمات المجتمع المدني للمساعدة في التخفيف من الفقر بمفهومه الواسع، إلا أن نصيب تلك المنظمات استقر عند نصيب متواضع وبمتوسط لا يتجاوز 0.07٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1997-2000، وهو نصيب يقل عن متوسط الفترة السابقة، في حين كان يفترض زيادة ذلك النصيب اتساقاً مع الحاجة إلى توسيع الجهود لمواجهة نمو واتساع ظاهرة الفقر. ويمكن أن يفسر تراجع الأهمية النسبية لدور

لم يتمكن المجتمع المدني من المحافظة على نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي

المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات خلال الفترة الأخيرة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على تلك الخدمات بنسب يعجز المجتمع المدني عن مجاراتها، رغم مواكبة ذلك بعدة عوامل لصالح المجتمع المدني أهمها نمو أعداد المنظمات واتجاهات التطوع لدى المجتمع وزيادة القدرات المالية لديها بفعل انتشارها وتوسع نشاطها.

رسم بياني 5-3:

نمو ناتج بعض القطاعات الخدمية (٪)

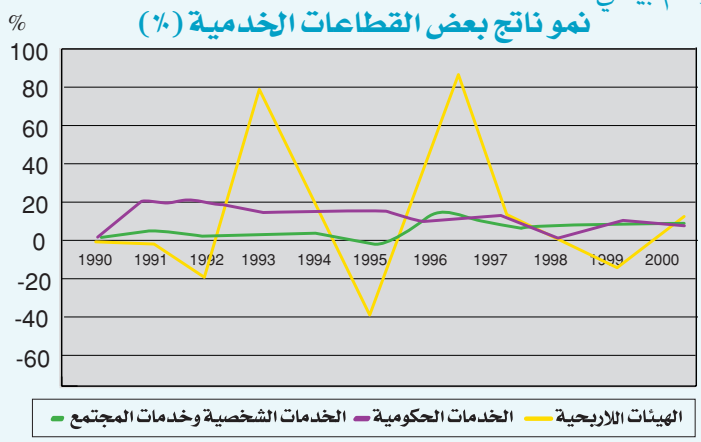

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني كذلك تعزيز أداء السوق والمساهمة في الدفع بعجلة النشاط الاقتصادي. وتستند أهمية هذا الدور إلى أثر تنشيط الاقتصاد على خلق فرص العمل وزيادة الدخول وخاصة للفقراء، وبالتالي تحقق المنظمات أهدافها الاجتماعية وفي الوقت نفسه تساعد على زيادة دخل القطاع الخاص بما يمكنه من دعم جهود الدولة التنموية والاجتماعية بالإضافة إلى دعم نشاط المجتمع المدني.

واجه العمل التعاوني بعض الإخفاق نتيجة اختلاف الرؤى حول استراتيجية العمل التعاوني

وقد تطور العمل التعاوني كنتيجة لإنشاء الاتحاد التعاوني الزراعي في أغسطس 1991 الذي وضع له أهدافاً أهمها تعزيز التنمية المحلية والمشاركة الشعبية على أسس تعاونية، وإنشاء وتشجيع التعاونيات متعددة الأغراض في مجالات الري وإنتاج الحبوب وتعليب التمور وتسويق الألبان. ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة 400 جمعية قاعدية وأربع جمعيات عامة، والذي لا يزال غير كافٍ بالنظر إلى حجم السكان والحاجة إلى نشر الجمعيات في كافة المناطق. وهناك حاجة لتقييم دور وإنجازات الاتحاد التعاوني الزراعي من خلال إجراء دراسات ميدانية تحدد مواقع القوة ومواطن الضعف، خاصة وأن هناك دلائل على سوء استخدام المزايا الممنوحة للتعاونيات.

إطار 5-13:

تجربة التعاونيات الأهلية للتطوير

تمثل تجربة التعاونيات الأهلية للتطوير في الشطر الشمالي لليمن قبل إعادة توحيد البلاد وتجربة التعاونيات الزراعية والسمكية في كلا الشطرين أكبر برهان على أهميتها حيث برز دورها في التنمية الريفية وتشجيع الإنتاج التعاوني وفي توفير فرص عمل. واتسمت الفترة الأولى من عمل التعاونيات الأهلية للتطوير بالمشاركة الجادة من قبل المواطنين مما أضفى على تلك المرحلة طابع المشاركة الشعبية الطوعية. وتم تعديل نمط العمل التعاوني لتصبح التعاونيات مؤسسات شعبية تعاونية واقتصادية تستهدف تنمية العمل التعاوني بين المواطنين في مجالات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية وتنظيم عملية التسويق الزراعي والمساهمة في التشجير وإنشاء المرافق العامة.

كذلك، ينبغي تعزيز استقلالية الجمعيات وتقليص التدخلات الرسمية في أنشطتها بما يكفل المحافظة على المبادرات الطوعية والمشاركة الشعبية الصحيحة في عملها من ناحية والدعم الحكومي الذي لا يضعف استقلاليتها من ناحية أخرى، فضلاً عن التأكد من عدالة توزيع مخرجاتها ومنافعها على أعضائها.

إطار 5-14:

فعالية الجمعيات التعاونية الزراعية

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية النشطة 182 جمعية فقط تتوزع في مختلف المحافظات اليمنية برأسمال 923 مليون ريال عند التأسيس. وتضم في عضويتها 101,920 تمثل النساء 16٪ من إجمالي الأعضاء. ويقدر عدد المستفيدين من نشاط هذه الجمعيات 68,286 من أعضائها وبنسبة 67٪ بالإضافة إلى حوالي 311 ألف من غير الأعضاء.

أما التعاونيات السمكية التي تنشط في الاصطياد التقليدي فقد بلغ عدد الصيادين الذين يعملون في الصيد التقليدي نحو 41 ألف صياد يعيلون حوالي 350 ألف فرد. ويقدر إجمالي إنتاج الجمعيات التعاونية حوالي 120 ألف طن من الأسماك والأحياء البحرية في عام 2000 وبنسبة

89٪ من إجمالي الإنتاج السمكي. وتقوم التعاونيات السمكية بأنشطة تسويقية وخدمية أبرزها الإشراف على أسواق المزاد العلني للأسماك وتخزين الأسماك وبيع الثلج والوقود وأدوات وشباك الصيد. كما تقدم الجمعيات قروضاً لأعضائها لتمكينهم من الحصول على الأدوات اللازمة لممارسة نشاطهم الإنتاجي، بالإضافة إلى تقديم خدمات لأعضائها مثل توفير المياه والكهرباء لقرى الصيادين وإعانات مالية شهرية للعجزة.

تسويق السلع و الخدمات

تشكل المعارض ونظام التقسيط إحدى الوسائل الرئيسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدامها لتسويق منتجات القطاع الخاص والمساهمة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وبالذات في حالات الركود الاقتصادي. ويمكن للنقابات والهيئات العمالية إقامة معارض للسلع الاستهلاكية والسلع المعمرة والمستلزمات المنزلية خاصة في المواسم والمناسبات الدينية مثل شهر رمضان والعيدين وقبل عودة التلاميذ للمدارس. وفي الوقت نفسه، تساعد هذه المعارض على توفير السلع والمنتجات للمستهلكين بأسعار مخفضة مقارنة بالسوق مما يخفف من الأعباء على محدودي الدخل والأسر الفقيرة. أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة والمستلزمات المنزلية والوسائل التعليمية والتثقيفية الإلكترونية، فإن تطبيق نظام البيع بالتقسيط يعزز من الدور المساند لمنظمات المجتمع المدني في الأسواق خاصة أن نظام البيع بالتقسيط أصبح الصورة الغالبة في معظم الاقتصاديات بما في ذلك النامية.

ويناسب نظام البيع بالتقسيط ظروف وإمكانيات شريحة واسعة من أفراد المجتمع الذين يواجهون صعوبة شراء احتياجاتهم بسبب ارتفاع أسعارها وانخفاض دخولهم. كذلك، يعتبر نظام البيع بالتقسيط وسيلة يتغلب بها القطاع الخاص على حالات الركود الاقتصادي وانخفاض المبيعات، بالإضافة إلى التخلص من المخزون المتراكم من المنتجات أو على الأقل تقليصه.

إطار 5-15:

توسع نظام البيع بالتقسيط

تصل نسبة البيع بنظام التقسيط في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمثل أكبر اقتصاد في العالم إلى 80٪ من إجمالي المبيعات. وفي جمهورية مصر العربية تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية هذه الوسيلة عند مختلف شرائح المجتمع وزاد عدد المتعاملين بنظام التقسيط واتسعت مجالاته لتشمل إلى جانب مجالاته التقليدية (الملابس – السيارات – الأثاث والأدوات المنزلية) تقسيط نفقات التعليم في المدارس والجامعات الخاصة، قروض الزواج، تملك الشقق، تكاليف صيانة الأجهزة والأدوات المنزلية، الرحلات السياحية والدينية داخل مصر وخارجها.

وقد لجأت بعض المؤسسات التجارية في اليمن إلى استخدام نظام البيع بالتقسيط لمواجهة حالات الكساد التجاري وبالذات في السلع المعمرة والأجهزة المنزلية والسيارات. وتعد المؤسسة الاقتصادية اليمنية من المؤسسات الرائدة في هذا المجال حيث تمكنت من زيادة حجم مبيعاتها بشكل كبير من خلال البيع بنظام التقسيط لموظفي الدولة في الجهازين الإداري والعسكري والأمني. ومع ذلك، فإن استخدام هذا النظام لا زال محدوداً ويتم على نطاق ضيق نسبياً. ويتطلب تعميم هذا النظام وضع قواعد قانونية تستند على أسس محاسبية لاحتساب قيمة الأقساط وأساليب الدفع وعقوبات التأخير وعمليات تخفيض الأسعار ومراقبتها، بما يكفل ضمان حقوق البائع وحماية المستهلك من الغبن والغش التجاري. فغياب التشريعات والأنظمة في الوقت الراهن أتاح لبعض المؤسسات التجارية التي تبيع بنظام التقسيط المبالغة في قيمة الأقساط ليصبح الفرق بين الدفع الفوري والدفع الآجل كبيراً جداً.

لا ينبغي لأساليب التسويق والتقسيط أن تصبح وسائل للغش والخداع

ويمكن للنقابات العمالية والمهنية أن تلعب دوراً مهماً من خلال تبنيها إقامة معارض موسمية للسلع الاستهلاكية المعمرة لتباع للموظفين على أساس نظام التقسيط، وبحيث تكون جهة العمل كفيلاً متضامناً في دفع الأقساط وتحمل مسؤولية تأخر موظفيها عن السداد. كما يمكن للنقابات التعامل مع مؤسسات وبنوك تجارية لتمويل عمليات تملك الشقق والعقارات والأراضي وبناء المساكن والسداد بنظام الأقساط.

التدريب والتمويل

يعمل التدريب والتأهيل على تمكين الناس وتلبية احتياج السوق من الكوادر الفنية والإدارية ورفع إنتاجية اليد العاملة، الأمر الذي يساهم في

التخفيف من الفقر والبطالة من ناحية، ويعزز من مبادئ العدالة والإنصاف للسوق من ناحية أخرى. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تعزز من دور الأسواق وترفع كفاءتها من خلال التدريب والتأهيل. وتبين دراسة عن التعليم الجامعي في اليمن أن قدرات خريجي الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة لا تؤهلهم لتلبية احتياجات سوق العمل الذي أصبح يتطلب تأهيلاً ومهارات لا تتمكن الجامعات اليمنية والمعاهد الفنية في وضعها الراهن من توفيرها للخريجين. ويعني ذلك ببساطة ضياع الاستثمار الذي أنفق عليهم في التعليم والتدريب والحاجة إلى إعادة تدريبهم وتأهيلهم، خاصة وأن الأعمال والأنشطة المكننة والإلكترونية ووسائل الاتصال الحديثة قد بدأت تنتشر في اليمن.

يذهب جزء كبير من الاستثمار في التعليم والتدريب هدراً

ومع أن بعض منظمات المجتمع المدني قد اهتمت بتدريب وتأهيل الأفراد ليصبحوا أفراداً منتجين، إلا أن عمليات التدريب والتأهيل تلك ما زالت تركز في الأساس على بعض المجالات والأنشطة التقليدية مثل الخياطة وصناعة السجاد اليدوي وأعمال التريكو بالإضافة إلى التأهيل في عدد من الحرف البسيطة. ورغم أهمية هذا النوع التقليدي من التدريب والتأهيل خاصة إذا ارتبط بتقديم الأدوات اللازمة لبدء المتدرب ممارسة نشاطه الإنتاجي، إلا أن منظمات المجتمع المدني ينبغي أن تعمل وبالشراكة مع الدولة والقطاع الخاص على توسيع نطاق إعادة تأهيل وتدريب طلاب الجامعات والمعاهد في مجالات الكمبيوتر وأعمال السكرتارية والمراسلات التجارية ومهارات اللغات الأجنبية وإغناء خبراتهم الإدارية والتنظيمية والتدريب العملي في المجالات المهنية والفنية، فضلاً عن إقامة وإدارة المشروعات الصغيرة بما يعزز من فرص حصولهم على عمل عند التخرج.

هناك إمكانية إنشاء معاهد فنية تخصصية بالتعاون أو الشراكة مع القطاع الخاص

ويمكّن نشاط تلك المنظمات في مجال التدريب والتأهيل من تحقيق دخل وزيادة مواردها الذاتية. كذلك، فإنه وفي ظل تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم قدرتها على ضمان توظيف خريجي الجامعات والمعاهد، فإن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تمثل وسيلة لمن لم يجد وظيفة لدى الدولة أو عمل في القطاع الخاص لاستغلال قدراته وإمكانياته وخلق عمل له ولآخرين بدلاً من تبديد الوقت في البحث عن وظيفة. كما ترسخ هذه المشروعات فكرة العمل الحر لدى الشباب والخريجين وتشجعهم على تملك مشروعات خاصة بهم، مما يعمق من ثقافة اقتصاد السوق ويوسع المجال أمام القطاع الخاص.

إطار 5-16:

المشروعات الصغيرة ومكافحة الفقر

تعتبر المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر إحدى الوسائل الهامة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تمثل آلية فعالة لمكافحة الفقر والبطالة وتسهيل عملية الاندماج في اقتصاد السوق.

رسم بياني 5-4:

سحب قروض الميكروستارت حسب النشاط الاقتصادي والنوع الاجتماعي حتى نهاية سبتمبر 2001

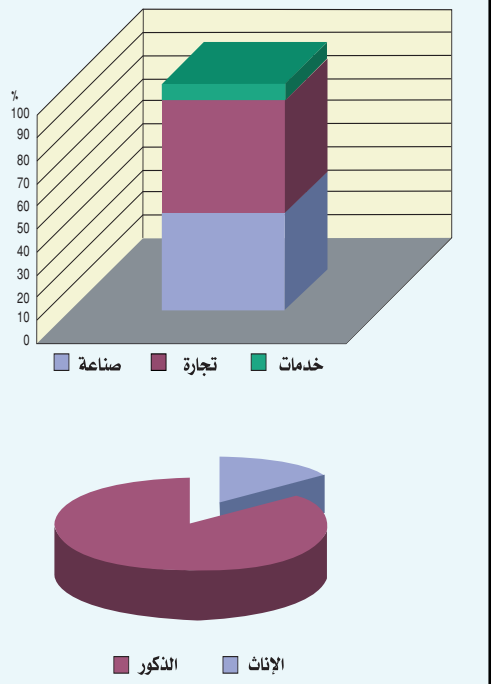

وقد تمكن برنامج الإقراض الصغير (ميكروستارت)، أحد مكونات برنامج التخفيف من الفقر وتوفير فرص عمل والذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذ من قبل جمعية رجال أعمال الإسكندرية من البدء في تمويل المشروعات الصغيرة منذ يونيو 2000. ويسعى البرنامج وكخطوة أولى إلى دعم المشاريع الصغيرة والتدرج في مبالغ التمويل بحيث لا تتجاوز الـ 300 دولار للقرض الواحد. وقد وصل عدد المستفيدين إلى حوالي 805 مقترضاً ومقترضة بنهاية سبتمبر من السنة نفسها وبمبلغ

إجمـالي يزيد عن 11.5 مليون ريال. ورغم ارتفاع نسبة الفائدة المحددة بـ 20٪، فإن نسبة سداد القروض تكاد تبلغ 100٪. ويتم تنفيذ برنامج التمويل حالياً من خلال أربع جمعيات أهلية اثنتين في صنعاء وواحدة في كل من عدن وتعز تركز نشاطها الإقراضي على التجارة بنسبة 50٪ من إجمالي القروض، يليها الصناعة (43٪) فالخدمات (7٪). واستحوذت المرأة على حوالي 86٪ من القروض المقدمة مما يدل على درجة الحرمان التي تعاني منها المرأة في سبيل الحصول على قروض، بالإضافة إلى اهتمام البرنامج بتمكين النساء من مزاولة أنشطة اقتصادية منتجة.

وإذا كان التمويل يمثل صعوبة أمام الأفراد، فإنه يعد المشكلة الأساسية أمام منظمات المجتمع المدني. كما يصبح اعتماد المنظمات على ما تتلقاه من الدولة ومن جهات أجنبية ومن تبرعات المواطنين والقطاع الخاص عاملاً يفقدها في كثير من الأحيان الاستقلال بقراراتها والقدرة على تحقيق أهدافها والقيام بمهامها فضلاً عن ضمان الاستدامة. وقد وعت بعض منظمات المجتمع المدني أهمية ذلك وبدأت في العمل على تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الذاتي في مواردها من خلال قيام منظمات المجتمع المدني بأنشطة إنتاجية أو خدمية بهدف الاستثمار وتحقيق الربح. ويتيح لها ذلك النشاط تعزيز مصادر تمويلها الذاتية لدعم وتمويل أنشطتها غير الربحية. وتتمتع تلك المنظمات بإعفاءات جمركية وضريبية تمكنها بالتضافر مع الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة لها واستثمارها في أنشطة تحقق عوائد مرتفعة.

إطار 5-17:

أهمية الإيرادات الذاتية لمنظمات المجتمع المدني

تحتل الإيرادات الذاتية التي تحققها منظمات المجتمع المدني في جمهورية مصر العربية كعوائد للأنشطة والخدمات التي تقدمها المرتبة الأولى في مصادر تمويلها بنسبة تتراوح بين 40٪ و50٪ من إجمالي المصادر. وتأتي التبرعات والهبات في المرتبة الثانية بنسبة 27٪ فالدعم الحكومي بنسبة 10٪. ويقدر حجم تلك الإيرادات بين 85-110 مليون دولار، بالإضافة إلى احتياطي مالي يتراوح بين 22-30 مليون دولار أمريكي. ولا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي لهذه الجمعيات 5٪ حيث أن نسبة الجمعيات التي تتعامل مع جهات أجنبية لا تتعدى 24٪ من إجمالي الجمعيات في مصر.

يعتبر تعزيز الموارد الذاتية للجمعيات الأهلية وسيلة هامة لتحقيق أهدافها وضمان الاستدامة

وتعتبر تجربة جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية المبكرة لإنشاء مدارس النهضة الحديثة للتعليم الأساسي وجامعة العلوم والتكنولوجيا مثالاً يمكن الاستفادة منه لتعزيز الموارد الذاتية للجمعيات الأهلية. كما بدأت الجمعية وبشكل جاد في توسيع نطاق عملياتها الاستثمارية لتشمل مجالات جديدة مثل تشغيل معامل الخياطة في كل من صنعاء والحديدة والمكلا التابعة لها لإنتاج الملابس وبالذات الزي المدرسي والقيام ببيعها حيث قامت بإنتاج وبيع حوالي 75 ألف قطعة خلال عام 2000. وتتراوح نسبة التمويل الذاتي للجمعية حالياً بين 25-30٪ من إجمالي مصادر تمويلها.

الدور الحمائي ومعالجة قصور السوق

يهدف الدور الحمائي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الأسواق أساساً للدفاع عن مصالح كل من المستهلكين والمنتجين والعمال. ويعمل هذا الدور في الوقت نفسه على تعميق عناصر المنافسة بين أفراد ومؤسسات القطاع الخاص سواءً كانوا منتجين أو مستوردين أو تجار ورفع كفاءة الإنتاج وجودة السلع المصنعة محلياً أو المستوردة، فضلاً عن المساهمة في تعزيز البعد الاجتماعي والأخلاقي لاقتصاد السوق ومعالجة بعض أوجه قصوره وجعله أكثر قرباً من الناس. وينشط عدد من منظمات المجتمع المدني بهدف حماية حقوق ومصالح أعضائه الذين يشكلون الأطراف الثلاثة في السوق، وأهمها:-

- اتحاد نقابات العمال الذي يعمل على الدفاع عن حقوق ومصالح العمال.
- اتحاد الغرف التجارية والصناعية وجمعية الصناعيين اليمنيين اللتان تسعيان للدفاع عن حقوق ومصالح التجار ورجال الأعمال والصناعيين.
- جمعية حماية المستهلك وتستهدف حماية حقوق المستهلكين.

تعمل الاتحادات والجمعيات على حماية مصالح أعضائها في ظل علاقات مركبة

وترعى تلك الاتحادات والجمعيات حقوق ومصالح فئات لها علاقات مركبة في الأسواق، كالعمال ودورهم في سوق العمل وعلاقاتهم بأصحاب الأعمال، والمستهلكين باعتبارهم طرفاً أساسياً في السوق يؤثرون بقوة في حجمه واتجاهاته، والمنتجين الصناعيين الذين يمثلون سوق الإنتاج إضافة إلى التجار الذين يشكلون الشريحة الأساسية في أسواق التداول والتوزيع للسلع والخدمات.

ويضم الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن حوالي 3,200 لجنة نقابية تتوزع على 128 نقابة فرعية مشمولة في إطار 14 نقابة عامة، فضلاً عن تسعة فروع في المحافظات. ويهتم الاتحاد برعاية حقوق أعضائه وخاصة شئون وقضايا العمال، والمشاركة في إعداد القوانين والأنظمة المتعلقة بقضايا العمال، بالإضافة إلى الإسهام في حل نزاعات العمال. ويعتمد الاتحاد في تحقيق أهدافه على الحوار مع الحكومة لحل مشاكل العمال، والتفاوض الجماعي بين أطراف العمل الثلاثة: الحكومة ورجال الأعمال والعمال.

ويواجه اتحاد نقابات العمال تحديات كبيرة وخاصة جراء الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على العمال والتي تتمثل في العمالة الفائضة وبالذات المترتبة على خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام أو المختلط. ويتحمل الاتحاد ضغوط العمال ونقاباتهم الفرعية حول الأوضاع المعيشية بسبب انخفاض الأجور الحقيقية للعمال ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، وهي تحديات لم يتمكن الاتحاد من تجاوزها أو تخفيفها عن العمال بسبب ضعف دوره والتدخل في شئونه الداخلية وفي انتخاباته مما يفقده استقلاليته وقدرته على التفاوض واتخاذ القرار. وينبغي للاتحاد كذلك أن يبدأ في العمل لتقديم خدمات لمنتسبيه فضلاً عن تبني وسائل وآليات لرفع وتحسين أداء العمال وكفاءتهم الإنتاجية.

يفتقر الاتحاد العام ونقابات العمال للقدرة على تحقيق مصالح الأعضاء في ظل أدوارها التقليدية

إطار 5-18:

النقابات العامة في الجمهورية

النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية – النقابة العامة للكهرباء – النقابة العامة للنفط – النقابة العامة للنقل والمواصلات – النقابة العامة للمصارف والبنوك والأعمال المالية – النقابة العامة للغزل والنسيج – النقابة العامة للخدمات – النقابة العامة للأسماك – النقابة العامة للبلديات – النقابة العامة للمهن الصحية – النقابة العامة للزراعة – النقابة العامة للإنشاء والإسكان – النقابة العامة للصناعات الغذائية – النقابة العامة للإعلام والثقافة.

أما الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية فقد تأسس وفقاً للقرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لسنة 1963 بشأن الغرف التجارية المعدل بالقانون رقم (27) لسنة 1982. ويعتبر هذا القانون أول إطار لتنظيم القطاع الخاص في اليمن. وأنجز الاتحاد خلال هذه المرحلة تأسيس وإنشاء الغرف التجارية والصناعية في معظم محافظات الجمهورية لتضم رجال الأعمال اليمنيين في كيان واحد. كما حقق الاتحاد بعض الإنجازات على المستوين الداخلي والخارجي ومثل بلادنا في المحافل الاقتصادية سواء كانت على المستوى العربي أو الأجنبي. وعند تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990 استمر العمل بالقانون وفق الهيئات السابقة حتى يتم إصدار قانون جديد يواكب التطورات الداخلية والخارجية ومن ثم إجراء انتخابات لرئاسة الاتحاد. غير أن التطورات التي شهدها القطاع الخاص والخلافات الداخلية أدت إلى تأخر إصدار القانون وحتى عام 1999، والذي لا يزال مثار خلاف مما يعطل تطبيقه.

ويعاني الاتحاد من معوقات وتحديات تتمثل في ضعف وغياب الطابع والإطار المؤسسي للعمل، إضافة إلى افتقاد القدرة على التعامل والاستفادة من المنطلقات الجديدة للقطاع الخاص في ضوء الشراكة مع الحكومة. وتبرز جوانب الضعف المؤسسي للقطاع الخاص من خلال عدد من الظواهر أهمها:

- سيطرة الشركات العائلية والمغلقة على النشاط الاقتصادي وعلى التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص وسعيها لتحقيق مصالح ضيقة في حالات كثيرة.
- حداثة نشأة أغلب تنظيمات القطاع الخاص وضعف قياداتها.
- الصراع والتنازع بين رجال الأعمال على رئاسة وإدارة التنظيمات القائمة.
- عدم مبادرة وفاعلية جانب القطاع الخاص في لجنة التنسيق المشتركة مع الحكومة والتي تشكل آلية لتعزيز الثقة والشراكة بين الطرفين.

وقد تم مؤخراً إنشاء جمعية للصناعيين اليمنيين، والتي جاءت كرد فعل للتأثير السلبي للإصلاح الاقتصادي على الصناعة المحلية من ناحية والنزاع المستمر بين التجار والصناعيين في إطار الغرف التجارية والصناعية من ناحية أخرى. وبدأت الجمعية نشاطها بوتيرة سريعة وعقدت بعض الندوات وحلقات النقاش وشاركت في المؤتمرات الاقتصادية، إضافة إلى إصدار عدد من المقالات والنشرات. وقد ركزت الجمعية على توضيح رؤية وموقف رجال الأعمال الصناعيين من آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والمشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعة المحلية، كما قدمت عدداً من الآراء

والمقترحات التي تراها مهمة لتصويب السياسات الاقتصادية وتحمي في الوقت نفسه مصالح أعضائها.

وينبغي أن تعيد جمعيات واتحادات القطاع الخاص النظر في أساس عملها بحيث يتم انتخاب قياداتها انتخاباً مباشراً من أعضائها دون تدخل حكومي حتى لا تفقد دورها المدني والشعبي. كما يجب أن تعتمد على مواردها الذاتية وليس على إيرادات حكومية والتي تمنحها نوعاً من الاسترخاء وتفتح نوافذ عديدة للتأثير على قراراتها والتدخل في نزاعاتها، بالإضافة إلى ممارسة الشفافية في أعمالها وتوثيق حساباتها وتدريب كوادرها لرفع كفاءة الأداء وتثبيت العمل المؤسسي فيها.

إطار 5-19:

الصراع بين أطراف القطاع الخاص

تهدف منظمات القطاع الخاص إلى تعزيز دورها وتقوية تأثيرها من خلال التكتل في إطار جمعيات أو اتحادات عامة أو متخصصة. وتفتقد المنظمات المماثلة في اليمن لهذا الدور بسبب الانقسام والصراعات التي تعاني منها ليس فقط بين منظماتها المتخصصة وإنما أيضاً انقسام هذه المنظمات إلى ثلاثة تجمعات متصارعة هي الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وجمعية الصناعيين اليمنيين والغرفة التجارية والصناعية لأمانة العاصمة، حيث يحاول كل منها إثبات موقعه وفرض سيطرته على التجمعين الآخرين.

وفي مقابل منظمات المنتجين، تستمد جمعيات حماية المستهلك أهميتها ودورها من ارتباط حماية المستهلك بمفهوم حقوق الإنسان والذي يشمل حق التمتع بسلع آمنة تضمن الصحة والسلامة. ويستند هذا الدور إلى عدم قدرة الحكومة على تحقيق الحماية للمستهلكين من الغش والتضليل بصورة كافية بسبب بطء استجابتها والتي تأتي عادة إما متأخرة أو ضعيفة التأثير. بل إن نشاط أجهزة الرقابة الرسمية في اليمن اتسم بالجمود تجاه التغيرات والمستجدات التي واكبت تبني الدولة لاقتصاد السوق في مطلع تسعينات القرن الماضي وما رافقه من سياسات وإجراءات لتحرير الاقتصاد اليمني وتجارته الداخلية والخارجية. فعلى سبيل المثال، تأجل صدور القانون الخاص بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة إلى عام 1999، ولم يتم إنشاء هيئة يمنية للمواصفات والمقاييس حتى عام 2000. ونتج عن ذلك التأخير تزايد ظاهرة الغش والتقليد التجاري واتساع نطاقها إلى كافة المجالات والأنشطة بما في ذلك الأدوية، بالإضافة إلى بيع سلع غذائية تالفة أو منتهية الصلاحية أو غير مناسبة للاستخدام الآدمي. كذلك، شهدت الأسواق اليمنية وفي ظل غياب المنافسة الحقيقية، مبالغة في أثمان العديد من السلع والخدمات وبصورة لا تتناسب مع مستوى الدخول الحقيقية لغالبية السكان. وتعد حالة احتكار شركة الاتصالات لخدمات الهاتف الدولي والإنترنت مثالاً واضحاً على ذلك.

وجاء إنشاء الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في نهاية عام 1997 كإحدى ردود الأفعال لتلك الأوضاع وللمساهمة في مواجهة قصور السوق. وتمثل الجمعية منظمة طوعية تهدف إلى حماية حقوق المستهلك ومحاربة الاحتكار والغش والتضليل الذي يمارس على المستهلك. وتهدف -وفق ما نص عليه نظامها الأساسي- إلى التوعية بحقوق المستهلك وترسيخ القيم والسلوك الاستهلاكي السليم والحفاظ على السلامة الصحية للمستهلك. ولتحقيق ذلك تقوم الجمعية بالعديد من الأنشطة أهمها توعية المستهلك وتثقيفه بكافة الوسائل المتاحة وإرشاده للتأكد من توفر شروط الصحة والسلامة في السلع، ومراقبة السلع والتأكد من مواصفاتها وجودتها وصحة المعلومات الملصقة عليها وإعلام المستهلكين بالسلع المغشوشة والتالفة والمقلدة تجارياً. وتقوم الجمعية بتنظيم بعض الندوات المتعلقة بأنشطتها مثل الندوة الوطنية الأولى حول ظاهرة التهريب وآثارها السلبية (يونيو 1999) والندوة العلمية حول ظاهرة الغش والتقليد التجاري (سبتمبر 2000)، بالإضافة إلى حرصها على المساهمة مع الجهات الحكومية المعنية في إعداد القوانين ذات العلاقة مثل قانون المواصفات والمقاييس.

تهدف جمعيات حماية المستهلك أساساً إلى التوعية بحقوقه وترسيخ السلوك الاستهلاكي السليم للمحافظة على صحته

إطار 5-20:

نشاط الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في مراقبة الأسواق

تمكنت الجمعية ومن خلال التعاون مع جمهور المستهلكين والجهات المعنية في الحكومة من الكشف عن كثير من السلع الغذائية والدوائية منتهية الصلاحية أو الفاسدة والمغشوشة، أو الضارة بسلامة وصحة المستهلك. وفي مثل هذه الحالات، تقوم الجمعية بإبلاغ الجهات المختصة وتحذير المستهلكين من شرائها أو استخدامها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة محسنات الخبز الفرنسي الضارة بالصحة، وشحنة الدقيق التي وردت إلى اليمن كمساعدة خارجية، وأعلاف الدواجن البلجيكية، وصفقة الخوخ الصيني الفاسد، وشحنات عديدة من القمح الفاسد.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية اليمنية لحماية المستهلك ضد الممارسات الخاطئة واستغلال قصور السوق وضعف الرقابة، إلا أنها بوضعها الحالي وانفرادها على الساحة وبحدود إمكانيتها المادية والفنية والظروف والعوائق التي تعترض عملها، خاصة أن طبيعة عملها يحظر عليها تلقي مساعدات وتبرعات من القطاع الخاص، لا تستطيع القيام بواجبها على الوجه الأكمل. ويضاعف ضعف تطبيق القانون وتعدد جهات الضبط وكذلك إهمال المستهلك نفسه لحقوقه وعدم الدفاع عنها من الأعباء الواقعة على الجمعية. لذلك، فإن توسيع نشاطها يستلزم تطوير السياسات والتشريعات وتعزيز بنيانها المؤسسي، وإيجاد آلية للتعاون بينها وبين الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بنشاطها وعلى رأسها الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والنيابة العامة ومصلحة الجمارك. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية الأخرى في هذا المجال وحثها للتنسيق مع جمعية حماية المستهلك، إلى جانب إنشاء جمعيات عديدة لحماية المستهلك في مختلف المحافظات.

تتطلب حماية المستهلك تطوير السياسات والتشريعات وتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة من ناحية وبين بعضها البعض من ناحية أخرى

إطار 5-21:

مجالات الحماية الإيجابية لجمعيات حماية المستهلك

إن تشجيع ومساندة الدولة لجمعيات حماية المستهلك سوف يمكن الجمعيات من أداء دورها وتطوير أنشطتها وتوسيعه ليشمل مجالات الحماية الإيجابية والتي من أهمها:

- حث المستهلك على شراء السلع والخدمات الجيدة وتنبيهه من تلك الضارة وإتباع أساليب الإقناع والتوعية لتقبل الأفكار والطرق المناسبة للاستهلاك.
- مواجهة تأثير المنشآت الاحتكارية والممارسات غير المشروعة في القطاع الخاص.
- مقاومة الضغوط الاقتصادية الاستهلاكية المتمثلة في الإعلان والدعاية أو في تحديد أسعار مبالغ فيها، ومواجهة ضغوط البيع والتسويق أو فرض قيود على التجارة الحرة.
- توعية رجال الأعمال بمسئولياتهم الاجتماعية وحثهم على المشاركة في الإنفاق الاجتماعي.
- التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لدراسة/تعديل/إصدار التشريعات اللازمة لحماية المستهلك وتعزيز سلطاتها في الرقابة على النشاط الاقتصادي في الأسواق.

دور الأسواق في دعم منظمات المجتمع المدني

ينظر القطاع الخاص في الدول المتقدمة إلى دوره الاجتماعي باعتباره طرفاً رئيسياً في شبكة العلاقات الاجتماعية للبلاد. وتتسم العلاقة بينه وبين منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الخيرية بالتعاون الوثيق. ويدلل على أهمية وتنامي الدور الاقتصادي والاجتماعي لتلك الجمعيات تضاعف عددها مرتين -على سبيل المثال- في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1980 وزيادة أصولها بـ 12 ضعفاً خلال الفترة نفسها لتصل قيمتها إلى 330 مليار دولار، وتقديمها خدمات ثقافية وإنسانية سنوية بما قيمته 20 مليار دولار.

إطار 5-22:

دعم القطاع الخاص يساهم في تعزيز دور المجتمع المدني

يرجع النمو الكبير لحجم ودور المجتمع المدني في الدول المتقدمة إلى دعم القطاع الخاص أفراداً ومؤسسات حيث تشير البيانات إلى أن إجمالي التبرعات الخيرية والمساهمات النقدية والعينية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت حوالي 144 مليار دولار في عام 1997، ساهم الأفراد بمبلغ 109 مليار دولار وبنسبة 76٪ من الإجمالي، مقارنة بـ9.3٪ للجمعيات الأهلية و9٪ للوصايا و5.7٪ للشركات مما يعنى أن القطاع الخاص يساهم إجمالاً بحوالي 90٪.

أما في الدول العربية، فإن نتائج بعض الدراسات التي أجريت في عدد منها تشير إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تمويل أنشطة منظمات المجتمع المدني بسبب حداثة تجربتها مقارنة بالدول المتقدمة. وتظهر تلك الدراسات أن مساهمة القطاع الخاص كمؤسسات وأفراد تقدر بـ27٪ و58٪ على التوالي من إجمالي تبرعات القطاع الخاص انطلاقاً من الوازع الديني في أغلب الأحوال. وتظهر تلك النسب حرص رجال الأعمال على التمييز بين «أشخاصهم الطبيعية» وكياناتهم الاعتبارية.

وفي اليمن، اقتصر الدور الاجتماعي للقطاع الخاص قبل عام 1990 بصورة عامة ورئيسية على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات بشكل مباشر للمحتاجين، بالإضافة إلى إنشاء وتأثيث المساجد والمشاركة أحياناً في بناء مدارس أو تأثيثها. ومع إعلان دولة الوحدة وما رافقها من تطورات على كافة الأصعدة بدأ القطاع الخاص اليمني في الداخل والخارج يساهم في إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية ودعم أنشطتها مالياً وعينياً. ورغم الركود الذي أصاب النشاط الاقتصادي منذ عام 1995 وأدى إلى انخفاض مبيعات وأرباح القطاع الخاص، إلا أن دور المؤسسات التجارية الكبيرة في

هذا المجال لم يتأثر كثيراً خاصة في ظل تمتع هذه الأخيرة ببعض الميزات في توزيع وإنتاج السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية.

إطار 5-23:
العلاقة بين القطاع الخاص والعمل الخيري

سعى عدد محدود من البيوت التجارية ومنذ فترة غير يسيرة إلى تحويل نشاطها الخيري إلى عمل مؤسسي متواصل. وتبرز هنا تجربة مجموعة هائل سعيد التجارية التي أسست في أوائل سبعينات القرن الماضي جمعية خيرية تابعة للمجموعة تحصل على دعم مالي من فروع المجموعة، وفي الوقت نفسه تتمتع بذمة مالية مستقلة يتيح لها البحث عن مصادر تمويل أخرى والحصول على تبرعات من خارج المجموعة.

ومن بين الدلائل على أهمية مساهمة القطاع الخاص في تأسيس ودعم أنشطة منظمات المجتمع المدني عضوية رجال الأعمال من تجار وصناعيين في مجالس إدارة وهيئات تلك الجمعيات. فالهيئة الإدارية والهيئة الاستشارية لكل من جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية والجمعية الشعبية الخيرية على سبيل المثال تضم كبار رجال الأعمال اليمنيين. ورغم الهيكل المؤسسي لبعض الجمعيات، إلا أنه تثار تساؤلات نتيجة ضعف وأحياناً انعدام الشفافية في أعمالها وعدم الإفصاح عن مصادر تمويلها وبيان إسهامات القطاع الخاص في دعم أنشطتها، والذي قد يعود لأسباب ترتبط بالقيم الدينية والأخلاقية أو بطبيعة هذه المساهمات وأوجه إنفاقها، أو لأسباب مالية وضريبية، أو غير ذلك.

إطار 5-24:
أهمية دعم القطاع الخاص للجمعيات في اليمن

أظهرت اللقاءات الشخصية مع مسئولي بعض الجمعيات الخيرية أن الجزء الأكبر من تمويلها يأتي من القطاع الخاص أفراداً ومؤسسات. وتقدر نسبة تلك التبرعات والمساعدات بالنسبة لجمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية ما بين 70-75٪. وبالمثل، تمثل تبرعات التجار للجمعية الشعبية الخيرية نصيباً كبيراً من مصادر تمويلها وعادة ما ترتبط تلك التبرعات بالحصول على بعض التسهيلات والإعفاءات من الدولة.

وتواجه القطاع الخاص اليمني في الوقت الراهن صعوبات تمثل حجر عثرة أمام قيامه بأداء دوره الاجتماعي والتنموي والمساهمة بشكل أكبر في تحقيق التنمية البشرية. ويمكن تقسيم هذه الصعوبات إلى ثلاث مجموعات أساسية، تتعلق أولاها بضعف البناء المؤسسي والتنظيم الإداري للدولة بصورة عامة وللحكومة بصفة خاصة والذي يحول دون توفير الظروف المناسبة التي تتيح للقطاع الخاص استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحفز الموارد الكامنة وخاصة في ظل انتشار التهريب والإغراق والغش والتقليد التجاري. وترتبط المجموعة الثانية من الصعوبات بالقطاع الخاص نفسه الذي يتصف في عمومه بالضعف والهشاشة واعتماد حركته على نشاط الدولة وإنفاقها العام. ويركز القطاع جل أنشطته على الجوانب الريعية والطفيلية وغير المنتجة اقتصادياً واجتماعياً والتي يسعى من خلالها إلى جمع ثروات كبيرة، الأمر الذي يعكس صورة سيئة عن اقتصاد السوق. أما المجموعة الثالثة والأخيرة من الصعوبات، فتتعلق بالآثار الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وانخفاض المستوى الحقيقي لدخول غالبية السكان مما أصاب النشاط الاقتصادي والحركة التجارية بحالة من الركود منذ عام 1995.

وتأسيسا على ذلك، فإن زيادة إسهام القطاع الخاص في دعم وتمويل نشاط منظمات المجتمع المدني يتوقف على إفساح المجال لتوسيع دوره في النشاط الاقتصادي وإيجاد آلية وقاعدة للتعاون بينه وبين الحكومة لإزالة الصعوبات التي تواجه نشاطه وتقف في وجه انطلاقه. وفي الوقت نفسه، لا بد أن يدرك القطاع الخاص أن عليه دوراً اجتماعياً يجب القيام به كواجب والتزام تجاه المجتمع الذي يستمد منه وجوده.

يحتاج القطاع الخاص وحتى يقوم بدوره الاجتماعي أن يتجاوز الصعوبات والمعوقات أمام نموه الاقتصادي